استخدام الأخبار المجهلة في الصحف

دراسة للمضمون والقائم بالاتصال

أميرة عبد الفتاح محمد



استخدام الأخبار المجهلة في الصحف

دراسة للمضمون والقائم بالاتصال

إعداد

أميرة عبد الفتاح محمد

الناشر

المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : استخدام الأخبار المجهلة في الصحف
اسم المؤلف: د. أميرة عبد الفتاح محمد
تصميم الغلاف: محمد حمدي

الناشر

المكتب العربي للمعارف

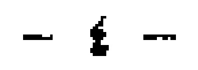
٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس – مصر الجديدة – القاهرة
تليفون/ فاكس: ٢٦٤٢٣١١٠-٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٤

رقم الإيداع : ٢٠١٣/١٥٥٩٠
الترقيم الدولي:- I.S.B.N.978-977-276-661-1

استخدام الأخبار المجهلة
في الصحف المصرية

دراسة للمضمون والقائم بالاتصال



المقدمة

تحتل وسائل الإعلام أهمية كبيرة في حياتنا اليومية، تستمد هذه الأهمية من قدرتها الهائلة على التأثير في اتجاهاتنا ومعتقداتنا وآراءنا المختلفة. ويتقادم تأثيرها بتقادم نشأة الصحافة باعتبارها أولى وسائل الاتصال الجماهيري، كما يزداد هذا التأثير كلما كانت مساحة الحرية المتاحة للصحف كافية لتدفق ونقل المعلومات والحقائق للجمهور بما يساعد على كسب ثقته وبالتالي التأثير فيه.

إلا أنه مع تطور المجتمع، والذي صاحبه تطور تكنولوجي واسع لوسائل الإعلام المختلفة، أدى إلى استغلال الحرية المتاحة لها بشكل اتضحت من خلاله الآثار الجانبية لهذه الحرية المطلقة، والتي تمثلت في ظهور صحف ترغب في الوجود في ظل السوق الصحفي المتنوع. فنتيجة لتعدد وسائل الإعلام عموما، والصحف خصوصا، ازداد عامل المنافسة الإعلامية والذي دفع بعض الصحف إلى محاولة جذب كل من الجمهور والمعلنين بشتى الطرق، بصرف النظر عن شرعية هذه الطرق أو تماشيها مع مصالح المجتمع. الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لنشأة ما يسمى بـ"الصحافة الصفراء"، وهي صحافة تبذل كل إمكانياتها من أجل جذب الجمهور وزيادة التوزيع الذي يكون دافعا للحصول على عوائد إعلانية ضخمة.

وقد أسس هذا النوع من الصحف ناشرون مثل "Pulitzer" الذي قدم تجربة صحيفة "New York World" عام ١٨٨٣ والتي تعد الميلاد الحقيقي للصحافة الصفراء في العالم. وصحيفة "New York World" لم تكن فقط ميلاداً للصحافة الصفراء في العالم، لكنها كانت أيضاً ميلاداً للدعوة إلى إنشاء مجلس الصحافة ووضع مواثيق شرف للصحفيين وظهور مفهوم "الحرية المسئولة" تمهيدا لنشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في الصحافة والإعلام[١].

---

١)[١] تقرير الصحافة الصفراء في مصر. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، لجنة تقرير الممارسة الصحفية، ٢٠٠١)، ص ٧-١٣.

تأسيسا علي ذلك، فقد تم تحديد مجموعة من المعايير أو مؤشرات القياس للصحافة الصفراء داخل إطار الصحافة المصرية اعتمادا علي بنود ميثاق الشرف الصحفي الذي وضعته نقابة الصحفيين المصريين، وهي في مجموعها تعبر عن الثوابت الأخلاقية والمهنية كمنظومة قيمية حاكمة للممارسات الصحفية والتي تتوافق مع الثوابت المجتمعية في الحالة المصرية.

كان من أبرز هذه المعايير أو المؤشرات، نشر أخبار ومواد صحفية متنوعة مجهلة، ووضعها في أطر غالبا ما تكون أطر غير أخلاقية، بحيث تتضمن هذه المواد إشارة إلي شخصية محورية بأوصاف عامة دون تحديد هويتها علي نحو يسهل تعميمه علي أكثر من شخص، مما يثير البلبلة وينمي مناخا من الشائعات والأقاويل بين القراء[1].

من هنا، فإن عدم توثيق المعلومات ونشر الأخبار المجهلة يعد مخالفة مهنية لميثاق الشرف الصحفي الذي وافق المجلس الأعلى للصحافة علي إصداره، والذي ينص علي ضرورة التزام الصحفي بتحري الدقة في المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلي مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا أو ممكنا طبقا للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية[2].

وبالرغم من أن نشر الأخبار المجهلة يعد إحدى المؤشرات الأساسية لتوصيف صحافة الإثارة أو الصحافة الصفراء في مصر وإحدى الممارسات الصحفية المخالفة التي تتسم بها، إلا أن هذه الممارسات لا تقتصر على الصحف الصفراء فقط، فقد أغرى الرواج النسبي والطارئ لبعض نماذج الصحف الصفراء، عدداً محدوداً من الصحف الجادة لاستعارة بعض ممارسات الصحافة الصفراء ومنها نشر الأخبار المجهلة وتخصيص أبواب ثابتة لها من أبواب الصحيفة بهدف تحقيق الرواج والتوسع في التوزيع. الأمر الذي جعل من نشر

---

(1) تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٩.(القاهرة:المجلس الأعلى للصحافة:١٩٩٩).ص ٦.

(2) محمد سعيد حسين أمين. "دراسة وجيزة في حرية الصحافة، وضمان ممارستها وضوابط تنظيمها في ظل أحكام التشريع المصري". (القاهرة: دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٩). ص ٣٤١.

الأخبار المجهلة ظاهرة يترتب عليها الإضرار بالصحافة المصرية والإساءة لمصداقيتها المهنية[1].

من هنا، يعرض الكتاب الحالي دراسة لظاهرة الأخبار المجهلة في الصحف المصرية، في ضوء نظرية تحليل الأطر الإخبارية، وأيضا في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية، والتي تقترح مجموعة من المبادىء والأخلاقيات الإعلامية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، كمبادرة ذاتية منهم لتحقيق " صحافة حرة مسئولة".

وانطلاقاً من الأهمية التي أصبحت وسائل الإعلام- وخاصة الصحف- تشكلها في حياتنا اليومية ، والدور المؤثر الذي تسهم به في مختلف المجالات، يزداد خطورة هذا الدور حين تضاف إلى وظائف وسائل الإعلام وظيفة أخرى تتعلق بنشر الشائعات، وما يسمى بأنصاف الحقائق أو الحقائق المشوهة. فلاشك أن تأثيرها في هذا المجال سيكون أعظم، وذلك بإثارة البلبلة بين أفراد الجمهور وخلق مناخ للشائعات والأقاويل. فبالإضافة إلى تأثيرها القوي والمعروف، فإن الفرد عادة ما ينجذب للأخبار الجديدة والغامضة غير المتداولة بصرف النظر عن صحتها أو عدم صحتها، وخصوصاً عندما تتناول هذه الأخبار موضوعات تهم الجمهور أو تتعلق بأشخاص معروفين في المجتمع، قد يرى فيها الفرد أهمية شخصية ليس فقط بموضوع الخبر، بل تكمن تلك الأهمية أيضاً في أن مثل هذه الأخبار قد تجعله محور اهتمام ضمن الجماعات التي ينتمي إليها حينما يحدثهم في موضوع أو خبر يجهلونه، مما يلفت الأنظار إليه، وهو الأمر الذي يدفعه لترديد هذه الأخبار دون الاهتمام بالتأكد من صدقها أو التعرف على مصدرها.

وتعتمد الأخبار المجهلة على مجموعة من التلميحات التي يصيغها الصحفي ببراعة حول شخص مجهول أو موقف غير واضح، وعلى هذا يكتفي الصحفي بنشر مثل هذه التلميحات عوضًا عن نشر اسم الشخصية المقصودة، أو توضيح معالم الموقف أو الحدث الذي يتناوله الخبر، ذلك لعدة أسباب يعلمها هو. إلا أن الجمهور عادة لا يكتفي بهذه التلميحات ويحاول تفسيرها وربطها

---

(1) تقرير الصحافة الصفراء في مصر، مرجع سابق، ص ٢١.

بشخصية معلومة لديه، الأمر الذي يحقق له مزيدا من الوضوح ويقضي على غموض الخبر، بصرف النظر عن مدى صحة هذا التفسير أو الربط، فما يهم الجمهور هنا هو التجاوب مع الخبر وإكمال ما ينقصه، مما قد يؤدي إلى تفسيرهم الخاطيء للخبر، أو إلصاقه بشخص لا علاقة له به وتشويه سمعته.

ومما سبق، تحددت مشكلة الدراسة الحالية في **رصد ما ينشر من أخبار مجهلة في عينة من الصحف المصرية وتحليل مضمونها، ودراسة القائم بالاتصال في هذه الصحف وذلك في محاولة للوقوف على الأسباب التي تدفع الصحفيين لنشر مثل هذه النوعية من الأخبار، إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة والأهداف المطلوب تحقيقها من اعتمادهم على صياغة الأخبار بطريقة مجهلة وغير واضحة.**

وتعرّف الدراسة الحالية **الخبر المجهل** بأنه ذلك المصطلح الذي يشير إلى الأخبار والمواد الصحفية مجهلة الفاعلين، حيث تتضمن إشارة إلى شخصية محورية تتشابه في صفاتها مع العديد من الشخصيات العامة دون تحديد لهوية هذه الشخصية، الأمر الذي يثير البلبلة وينمي مناخا للشائعات والأقاويل، فهو خبر ينشر رغم عدم اكتمال بعض عناصره الأساسية من أسماء أو زمان أو مكان أو أقوال أو أفعال، ويكون إخفاء هذه العناصر بقصد الإثارة أو تحقيق منفعة أو الإساءة للغير، كذلك فإن الخبر المجهل يتسم بالتعميم وعدم الدقة.

الفصل الأول

المبحث الأول: نظرية المسئولية الاجتماعية

المبحث الثاني: نظرية تحليل الأطر الخبرية

المبحث الأول

نظرية المسئولية الاجتماعية

The Social Responsibility Theory

تعد نظرية المسئولية الاجتماعية إحدى النظريات التي نشأت بهدف تحديد علاقة الصحافة بالسلطة، حيث ظهرت العديد من الرؤى والنظريات التي ترصد واقع هذه العلاقة وتحدد على أساسها الفلسفات التي تفسر العلاقة كما تحدد دور الصحافة في المجتمع ومقدار ممارستها لحريتها[1].

أولا: مفهوم المسئولية Responsibility :

يمكن التعرف على مفهوم المسئولية من خلال تحديد الدلالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ "المسئولية"، وعن الدلالة اللغوية فيرى "سحبان خليفة" أن البنية المعرفية لكلمة (مسئول) في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية مهمة، فمسئول على وزن مفعول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول فإن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من جعله مسئولا، أما كلمة **Responsibility** فتعني ما ينبغي أن يعد الفرد مسئولا عنه، في حين يرى "محمد إبراهيم الشافعي" أن كل المعاجم اللغوية تشير إلى أن المسئولية في اللغة هو طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار.

أما عن تعريف المعنى في المعاجم الأجنبية فيذكر **Webster's** أن المسئولية تعني إما واجبا معينا على الفرد أداءه، أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسئولا عنه، ويضيف معجم **Collins** أن المسئولية تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة. ويرجع أصل الكلمة إلى الفعل اللاتيني **Respondzéré** بمعنى يتحمل.

أما عن الدلالة الاصطلاحية للمسئولية، فهناك ثلاثة أنواع من المسئولية وهي:

---

(١) محمود علم الدين."مدخل إلى الفن الصحفي"، (القاهرة: ركلام للنشر، ٢٠٠١) ص٢٩٩.

١- **مسئولية مدنية Responsabilité Civile**: وهي التي توجب على الفاعل الذي سبب لغيره ضررا أن يعوضه عنه.

٢- **مسئولية جنائية Responsabilité Pénale**: وهي التي تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جنحا أو جريمة.

٣- **مسئولية أخلاقية Responsabilité Moral**: وهي المسئولية الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ووعي بما يصدر عنه من أفعال منافية للأخلاق أو القانون أو الدين.

وبالتركيز على المسئولية الأخلاقية، نجد الارتباط الوثيق بين الأخلاق من ناحية، وكلاً من القانون والدين من ناحية أخرى، حيث ينظم كل منهم سلوكيات الأفراد وأفعالهم، ويوقع العقاب عليهم في حالة مخالفة هذا النظام، ويقسم القانون المسئولية إلى: **مسئولية أدبية:** وهي مسئولية موكولة إلى الضمير ولا يترتب عليها جزاء قانوني. **ومسئولية قانونية:** مصدرها الإلزامي هو القانون وتشمل جميع المسئوليات المستمدة من الدساتير والقوانين التي يحتنيها أي مجتمع، وتترتب عليها جزاءات مادية(غرامة- تعويض) وجزاءات معنوية (السجن- الإعدام)(١).

أما الدين، فقد تحدد مفهوم المسئولية في الإسلام في كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح، وإن صلح الأفراد صلحت الأسر والمجتمعات، فالمسلم مسئول بصفته الشخصية عن صالحه وصالح المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنه مسئول بصفته عضوا في المجتمع عن سلامة المجتمع والمحافظة على مكانته. ويعرف عبد الله دراز المسئولية بأنها "استعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه، وأن يعني بالتزاماته بجهده الشخصي"، وفي هذا الإطار يعرف "محمد إبراهيم الشافعي" المسئولية بأنها "الاستعداد الفطري الذي أنعم الله تعالى به على الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كلفه به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفي ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب".

---

(١) محمد حسام الدين، "المسئولية الاجتماعية للصحافة"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣) ص ٤٠، ٤١.

كما تحدد طبيعة العلاقة بين الأخلاق والمسئولية مفهوم المسئولية في الفلسفة الغربية من خلال تعريف (وارين) بأنها "وعي الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعا لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجيه الاجتماعي"، ويشرح (بالدوين) أن مصطلح المسئولية يستعمل غالبا ليتضمن كلا من المواقف الأخلاقية والاجتماعية، وهي واجب مرتبط بأفعال إرادية[١].

ثانيا: مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام:

إن المسئولية الاجتماعية كما يراها "ماكويلز **McQuail's**" هي إحدى سمات وسائل الإعلام التي لابد أن تتوافر بها، والتي ترتكز على تحقيق الديمقراطية في المجتمع، ذلك من خلال تطبيق بعض الالتزامات غير المكتوبة والمعترف بها ضمنيا والخاصة بحرية النشر، إضافة إلى مجموعة المبادئ الأخلاقية التي تساعد وسائل الإعلام على أن تقدم للمجتمع الحقيقة والعدالة في النشر[٢]. في حين يعرف آخرون المسئولية الاجتماعية من منظور الاعتقاد بأن على الصحافة مسئولية الحفاظ على الديمقراطية، وذلك غالبا ما يتم من خلال مهمة إعلام الجمهور والاستجابة لاحتياجات المجتمع[٣]. كما أشارت جمعية الصحفيين المهنيين-وهي إحدى الاتحادات المهنية الصحفية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين والتي شجعت ضرورة اتخاذ إجراءات مسئولة من خلال ميثاق الشرف الذي وضعته- إلى أن المهمة الأساسية لوسائل الإعلام هي الوفاء بحق الجمهور في معرفة كل ما يرتبط باهتماماته واحتياجاته من أحداث ومعلومات، فالمسئوليات التي تقع على الصحفي تلزمه بأن يتحرى الموضوعية والدقة والتوازن فيما يقدمه للجمهور، فالهدف الرئيسي لنشر الأخبار وإلقاء

---

(١) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

(٢)McQuail's, "Mass Communication Theory" (London: Sage Publications, 4th ed, 2000) p. 503

(٣)Joseph R.Dominick, "The Dynamics of Mass Communication: Media In The Digital Age."(New York: McGraw-Hill, Higher Education, 2002) p. 522.

الضوء على الآراء المختلفة هو خدمة الجمهور، بالتالي فإن استغلال الصحفيين لمنصبهم المهني كممثلين للجمهور في خدمة أغراض أخرى يخل بالثقة العالية التي يضعها الجمهور بهم[1]. أما"مختار التهامي" فيذهب إلى أن نظرية المسئولية الاجتماعية نظرية إصلاحية تربط العاملين في أجهزة الإعلام بمواثيق خلقية خالصة، وتفرض عليهم مسئوليات محددة مستقاة من واقع المجتمع، في حين يعرف "محمد حسام الدين" المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها: "مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها الصحافة أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، والتي يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية والآنية على المستويين المحلي والدولي، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام"[2].

وينبغي هنا التفرقة بين مفهومي المسئولية والمحاسبة: فمفهوم المسئولية **Responsibility** يعني مسئوليات الصحفي عن التزامات محددة نحو المجتمع، بينما يعني مفهوم المحاسبة **Accountability** كيف يحاسب المجتمع الصحفي على آداء المسئولية المعطاة له. كما يتعلق مفهوم المسئولية بتحديد السلوك الصحيح، في حين يعني مفهوم المحاسبة بتحديد مركز القوة لمحاسبة الصحافة على آداء المسئوليات واتباع المعايير. والصحفي مسئول عن دقة المعلومات التي يقدمها للقاريء وعن عدم التسبب في أذى لأفراد المجتمع، وتتضمن المسئولية واجبات الصحفي الأخلاقية والسلوكيات التي يجب أن يلتزم بها[3].

---

(١)Pamela J.Shoemaker,& Stephen D. Reese, "Mediating The Message: Theories of Influences On Mass Media Content".(USA: Longman, 2end ed, 1996) p.95.

(٢) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٨٦، ٩٨.

(٣)هبة شاهين. " أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مجال الأخبار الإذاعية والتليفزيونية" (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ــ كلية الإعلام ــ جامعة القاهرة ــ ج ٣ ــ مايو ٢٠٠٣)، ص ٨٣١، ٨٣٢.

فنظرية المسئولية الاجتماعية تؤكد على أهمية أخلاقيات الإعلام، والتي تساعد في تحديد وظائف وسائل الإعلام في المجتمع وتوضيح دورها مما يزيد من ارتباط الجمهور بها كما تساعد في تحسين جودة الرسائل الإعلامية وفي الإعداد الجيد للكوادر الإعلامية(١).وهناك عقد اجتماعي بين المهنة والمجتمع، فالمجتمع يحمي المهنة مقابل عدم التسبب في ضرر المجتمع وفي مقابل حماية المهنة فإن وسائل الإعلام لابد أن تقوم بدور لصالح المجتمع(٢)، كما أن المسئولية الأخلاقية للإعلام تدفعه للاهتمام بمصالح المواطنين في المقام الأول، وتحميه من تبعية رأس المال(٣).

ثالثا: التطور التاريخي لنشأة نظرية المسئولية الاجتماعية:

بعد تزايد ظاهرة الاحتكار التي شهدتها الصحافة الغربية في ظل النظرية الليبرالية للصحافة، وما نتج عنها من سباق محموم بين صحف الاحتكارات الكبرى بهدف زيادة التوزيع، ذلك عن طريق الاهتمام بنشر المواد التافهة والخفيفة والتي تتمثل في الرياضة والفضائح والجنس (وهي الصيغة التي عرفت بـ3s)؛ فقد بدأ في العالم الغربي البحث عن نظرية جديدة للصحافة(٤)، نظرية تستطيع أن توفر للصحافة الحرية التي أتاحتها لها النظرية الليبرالية مع التغلب على عيوبها والممارسات غير المسئولة التي أفرزتها تلك النظرية، والتي بلغت ذروتها في أوائل القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك بعد الانتعاش الذي شهده مجال الاقتصاد وتكنولوجيا الصناعة، والذي أثر بدوره على تقدم وسائل الإعلام وجعلها تتركز في أيدي فئة قليلة من الملاك، وقضى على

---

(١) سليمان صالح." أخلاقيات الإعلام"، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٣: ١٥.

(٢) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٠.

(٣)Knott, Diana L.; Carroll, Virginia; Meyer, Philip , "Social responsibility wins when CEO has been editor.", **Newspaper Research Journal**, vol.23, Winter, 2002, p.2.

(٤) سليمان صالح. "مقدمة في علم الصحافة"، (القاهرة: دار النشر للجامعسات، ١٩٩٤) ص٢٩.

تعدديتها وقدرتها على منح الجمهور الحق في اختيار مـا يناسـبه مـن بـين مضامينها المختلفة، والتنوع في تقديم قيم واحتياجات المجتمع، حيـث تحولـت وسائل الإعلام إلى وسائل إعلان عـن اهتمامـات وآراء ملاكهـا، والـذين لا يسمحون بنشر ما يتنافى مع مصالحهم واتجاهاتهم[١].

أدت تلك المتغيرات التي أصابت المجتمع عموما، والصحافة على وجـه الخصوص إلى تشكل لجنة حرية الصحافة **"Commission on Freedom of the Press"** من عدد مـن المفكـرين والأسـاتذة الأكـاديميين برئاسـة البروفيسور "روبرت هوتشينز **Robert Hutchins**" رئيس جامعة شـيكاجو والذي رشحه "هنري لوك **Henry Luce**" صاحب دار نشـر "التـايم **Time Inc.**" لتشكيل اللجنة، حيث ساهمت التايم ب ٢٠٠ ألف دولار لتمويـل اللجنـة التي ضمت بين أعضائها الثلاثة عشر أبرز نقاد الصحافة الأمريكية[٢].

واجهت اللجنة في البداية رفضًا شديدًا من مؤيـدي النظريـة الليبراليـة، والذين يساندون الحرية المطلقة لوسائل الإعلام من أي ضغوط باعتبارها تخـدم المجتمع، وهو الأمر الذي سينتج عنه وفرة في المعلومات والآراء التي سيقدمها الإعلام الحر للجمهور لتساعده على تشكيل قراراته واتجاهاتـه نحـو القضـايا المختلفة[٣]. أصدرت اللجنة تقريرها في عام ١٩٤٧ بعنـوان "صـحافة حـرة ومسئولة" والذي تضمن ما يلي:

١- أن حرية وسائل الإعلام في الولايات المتحدة في خطـر، ويرجـع ذلك جزئيا إلى الممارسات غير المسئولة لبعض مـديري وسـائل الإعلام، وفشلهم في إدراك احتياجات عامة الناس.

---

(١) Knott, Diana L. Carroll, Virginia Meyer, Philip, Op.cit., p.2.

(٢) Robert Schmuhl, "The responsibilities of Journalism.", (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1984), p. 39.

(٣) Ray Eldon Hiebert, Donald F.Ungurait & Thomas W. Bohn, "Mass Media VI: An Introduction To Modern Communication.", (New York: Longman Publishing Group, 1991) pp. 524:527.

٢- فشل نظرية "سوق الأفكار الحـرة "Marketplace of Ideas" في أن تفي بما وعدت به من تحقيق الفوائد المتوقعة، من خلال التعبير عن عامة الناس وتقديم وجهات نظر عديدة ومتنوعة.

٣- فشل وسائل الإعلام في إمداد الجمهور بالحقائق المتكاملة من الأحداث اليومية في سياق له دلالة.

٤- ينبغي أن تقدم وسائل الإعلام صورة ممثلة للمجتمع، وتعكس قيم المجتمع وأهدافه قدر الامكان، وتتجنب الصور النمطية(١).

وقد أيد التقرير بوجه عام بعض الأفكار الخاصة بالتنوع والموضوعية والصحافة المستقلة التي تتجنب خرق القوانين والتشجيع على الجريمة والعنف والفوضى، كما أيد فكرة أن المسئولية الاجتماعية لا تعني فقط أن تسمح السلطة بحرية الصحافة، بل وتدعمها أيضا، بأن تقوم الحكومة بحماية حريات مواطنيها وأن تمنع الممارسات غير الأخلاقية للصحافة(٢).

حيث أكد أحد أبرز أعضاء اللجنة وهو "Zechariah Chafee" ضرورة أن تلعب الحكومة دورا ولو محدودا في حالة عدم التزام الصحف بمسئولياتها، ذلك بهدف القضاء على ظاهرة الاحتكار التي سيطرت على الصحف في ذلك الوقت، وهذا لا يعني سيطرة كاملة من قبل الحكومة على وسائل الإعلام، فقد اقترح "Chafee" ثلاثة مجالات تستطيع الحكومة التدخل من خلال إحداها لتقليل تركيز القوة في وسائل الإعلام، وبالتالي العمل على زيادة التنوع في مضمونها، وهي: أولا: أن تقوم الحكومة بتقسيم النظم الإعلامية إلى منظمات أصغر مما يزيد من عدد ملاكها ويقلل احتكارها. ثانيا: أن يتم اعتبار الصحافة وسيلة عامة لنقل المعلومات بحيث تكون متاحة لأي فرد قادر على دفع ثمن الوقت أو المساحة التي يريدها، الأمر الذي سيتيح مزيدا من التنوع في مضمونها. ثالثا: أن تساعد الحكومة على إنشاء وسائل إعلام أخرى لتنافس الوسائل الموجودة بالفعل وتحد من احتكارها.

---

(١)حسن عماد مكاوي، "أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤) ص١٤٢: ١٤٣.

(٢) McQuail's, op.cit.p.149.

وبالرغم من اقتراح "Chafee" لهذه المجالات إلا أنه توصل إلى بعض المشاكل التي قد تنتج عن الاقتراحين الأول والثاني، فقد وجد أن الاقتراح الأول من شأنه إعطاء الحكومة قدر كبير من السلطة للتدخل بحيث يكون القرار لهما في تحديد أي المنظمات الإعلامية التي تفتقر للمسئولية وبالتالي تحتاج إلى تقسيم، الأمر الذي يعرض وسائل الإعلام لخطر التمييز. أما بالنسبة للاقتراح الثاني فالهدف الأساسي منه هو تحقيق التنوع في مضمون وسائل الإعلام، إلا أن هذا الهدف السامي سيحد من حرية وسائل الإعلام في حالة السماح للحكومة بالسيطرة، فالحكومة في ظل هذا الاقتراح يكون لها حق الاختيار من بين وسائل الإعلام والتي ستعتبرها وسيلة لنقل المعلومات، مما قد يجعلها تحرم وسائل أخرى من هذا الامتياز، كما أنه يسمح بتدخل الحكومة في مضمون وسائل الإعلام من خلال إعطائها الحق في تحديد أسعار بيع المساحة الإعلامية للأفراد القادرين على الدفع، وبالتالي يمكن للحكومة هنا منع ما لاتريد نشره. وتوصل "Chafee" إلى أن التدخل المحدود للحكومة يمكن أن يفيد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، إلا أنه يضر الوسائل المطبوعة، مما جعله يؤكد على أهمية المسئولية الاجتماعية للصحافة، فخدمة الجمهور هي أهم أهداف الصحافة كما يرى "Chafee" ، والذي يحتاج لتحقيقه التزاما أخلاقيا ومهنيا أكثر من كونه إلتزاما قانونيا، فالقانون قد يساعدنا على تحقيق العدالة ولكنه لا يفرض السلوك المسئول، إلا في حالات قليلة كتلك المتعلقة بالسب والقذف والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد(١). فالبرغم من أن حرية الرأي والإعلام تعد جزء من الديمقراطية، إلا أن الإعلام ليس لديه الحرية في تدمير سمعة الأشخاص أو المؤسسات، لهذا السبب تم وضع قوانين القذف وتشويه السمعة من أجل كبح تجاوزات وسائل الإعلام، إلا أن محاسبة وسائل الإعلام تتخطى حدود القوانين

---

(١)Elizabeth Blanks Hindman," First Amendment Theories and Press Responsibility: The Work of Zechariah Chafee, Thomas Emerson, Vincent Blasi and Edwin Baker.", **Journalism Quarterly**, vol.69,no.1,Spring 1992., 50:53.

الشرعية الإلزامية، فعليها احترام الحرية التي تتمتع بها والإلتزام بمبدأ المسئولية في ممارساتها دون الإضرار بالأفراد والمجتمع(١).

فالمسئولية الاجتماعية تؤكد على الحاجة إلى صحافة مستقلة تفحص بدقة جميع مؤسسات المجتمع وتزودها بالتقارير الإخبارية بموضوعية ودقة، كما أنها تطالب وسائل الإعلام بتحمل مسئولية مساعدة المجتمع على الإنتاج والإبداع، ذلك بأن يمثل الإعلام صوت جميع أفراد المجتمع، وليس فقط صوت مجموعات الصفوة أو المجموعات المسيطرة في المجتمع(٢).

كما عبرت اللجنة عن وعيها بأن التطورات التكنولوجية والتجارية للصحافة أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة في الدخول إلى السوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير الأداء، وإلى فشل الصحافة في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية بالإضافة إلى تناقص قدرة الصحافة على إمداد المجتمع بالمعلومات، كما أدت لزيادة السيطرة الطبقية(٣).

لقيت دعوة لجنة حرية الصحافة لصحافة حرة ومسئولة صدى كبير داخل الولايات المتحدة وخارجها في بلدان أوربا؛ ففي بريطانيا تشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة عام ١٩٤٩ ودعت إلى إحساس العاملين في الصحافة بمسئوليتهم الاجتماعية، ذلك من خلال تحقيق الفكرة المحورية التي تقوم عليها نظرية المسئولية الاجتماعية وهي التنظيم الذاتي **Self-Regulation** (٤)، بحيث تمارس وسائل الإعلام مسئولياتها من خلال السيطرة الذاتية قبل السيطرة الحكومية، وأن يكون هناك معايير وقوانين تنظم هذه الممارسة، مما مهد الدعوة إلى إنشاء مجالس الصحافة ووضع مواثيق الشرف الأخلاقية للصحفيين.

---

(١)Eno Akpabio, "Direction Of Nigerian Newspaper Rejoinders.", **Nordic Journal of African Studies**, vol.13,no.2,2004,, p.188.

(٢)Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, "Mass Communication Theory" (Thomson Learning,2003) p. 109

(٣) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤) محمود علم الدين (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص٣٠٦.

وعن مبادئ **نظرية المسئولية الاجتماعية**، فهي كما أشار لها ماكويلز:

١) أن وسائل الإعلام لديها التزمات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها وأن تكسب ثقة الجمهور.

٢) أن ما تنشره وسائل الإعلام لابد أن يتسم بالحقيقة، الدقة، الموضوعية والتوازن.

٣) ضرورة أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتيا.

٤) أن تلتزم وسائل الإعلام بالمعايير الأخلاقية والمهنية المتعارف عليها، بحيث تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أي إهانات إلى الأقليات.

٥) تحتم بعض المواقف تدخل الحكومة لحماية المصلحة العامة[١].

إذًا فقد جاء مفهوم المسئولية الاجتماعية لتصحيح الممارسات المخالفة وغير المسئولة لوسائل الإعلام والتي تزايدت في ظل النظام الليبرالي، ولتحقيق التوافق بين صالح الفرد وصالح المجتمع[٢]، حيث يؤكد مفهوم المسئولية أن حرية الصحافة ليست حقا طبيعيا ولكنها امتياز منح لخدمة المجتمع، والذي يفرض بدوره مسئوليات وواجبات أخلاقية على الصحافة اتباعها وعدم إغفالها[٣]. إذا فهذه الحرية لا يمكن أن تستمر إلا إذا كانت حرية مسئولة.

فالجديد في نظرية المسئولية، والذي يميزها عن النظرية الليبرالية، هو أنها تفترض أساسا أن الحرية بما في ذلك حرية الصحافة، لايمكن تعريفها بمعزل عن مسئولية ممارسيها، وبذلك تحول الأساس النظري لحرية الصحافة من الفرد إلى المجتمع. أما النظرية الليبرالية فقد نظرت لوسائل الإعلام على أنها أدوات لمصلحة الفرد لا الجماعة، في حين أنها مطالبة بالعمل لا بالوكالة

---

(١) McQuail's, Op.cit.,p.149,150.

(٢)حسن عماد مكاوي. "نظرية المسئولية الاجتماعية وممارسة العمل الإخباري". (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مجلة بحوث الاتصال، ع٩، يوليو، ١٩٩٣)، ص٢٤٦.

(٣)Shelton A.Gunaratne, "Freedom Of The Press: A world System Perspective.", Gazette, vol.64, no.4, August 2002, pp 343: 369.

عن ملاكها وإنما عن الجمهور الذي يمنحها الحرية. كما قامت النظرية الليبرالية على افتراض حرية الحصول على المعلومات، لكنها لم تقدم ضمان لتدفق المعلومات، فما فائدة حرية التعبير دون الحصول على جميع المعلومات التي ينبغي تقديمها.

بذلك يمكننا القول أن النظريتين تتفقان على وضع وظائف معينة لوسائل الإعلام وهي: التنوير- خدمة النظام السياسي- صيانة الحقوق المدنية- خدمة النظام الاقتصادي- تقديم التسلية والترفيه- تحقيق الربح، إلا أن نظرية المسئولية تميزت بأنها وضعت مبادئ ومعايير تحكم ممارسة وسائل الإعلام لهذه الوظائف[1]، فقد أضافت إلى مبادئ النظام الإعلامي الليبرالي مبدأين جديدين[2] يتمثلان في ضرورة وجود إلتزام ذاتي من جانب الإعلاميين، ذلك بإنشاء مجالس للصحافة تكون مهمتها المحافظة على حرية الصحافة والتأكد من الالتزام بالمعايير المهنية للصحافة وبحث شكاوى الجمهور ضد الصحف، إضافة لإصدار مواثيق أخلاقية مهنية يقوم الصحفيون أنفسهم بإصدارها عبر منظماتهم المهنية مثل النقابات والاتحادات أو من خلال مجالس الصحافة، الأمر الذي يحقق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة المجتمع[3]. كما أضافت النظرية أيضا مبدأ الواجب الاجتماعي للإعلام الذي يتمثل في تقديم الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء، وتقديم تفسير لها في إطار له معنى ودلالة[4].

من هنا فإن نظرية المسئولية الاجتماعية تعد محاولة لضبط جنوح الحرية المطلقة للنظرية الليبرالية حتى لا تتحول إلى فوضى تضر بالمجتمع، كما أنها

---

(١) أديب خضور. "مدخل إلى الصحافة، نظرية وممارسة."، (سلسلة المكتبة الإعلامية ٢١، ط٢، ٢٠٠٠) ص ١٧، ١٨.

(٢) فتحي حسين أحمد عامر. "أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥)،، ص ٧٠.

(٣) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٠.

حماية للحرية من الانزلاق في براثن الحرية المطلقة أو الرقابة المطلقة، مما يشير إلى أن نظريتي الحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة بحيث كلاهما تتسمان بالطابع الفردي الذي يحول دون سيطرة الدولة على الإعلام[1].

رابعا: إيجابيات نظرية المسئولية الاجتماعية:

١- حققت النظرية بعض النتائج الإيجابية في بعض دول أوربا مثل السويد التي قامت بمواجهة خطر سيطرة الاحتكارات على صحافتها بإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف بهدف المحافظة على التنوع الصحفي.

٢- تساعد النظرية على زيادة مسئولية وسائل الإعلام تجاه جمهورها.

٣- تحد النظرية من تدخل الحكومة للسيطرة على وسائل الإعلام، بحيث تسمح بتحكم محدود من جانب الحكومة للحفاظ على المصلحة العامة[2].

٤- دعت النظرية لتحقيق مبدأ التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، من خلال طرح مجموعة من الحلول التي تساعد على تحقيقه، من أهمها[3]:

- إنشاء مجالس للصحافة **Press Councils** ، والتي تسعى إلى المحافظة على حرية الصحافة، والالتزام بالمعايير المهنية للصحافة، حيث تعد أحد أساليب التنظيم الذاتي للإعلام والتي تهدف إلى تنظيم مهنة الإعلام مهنيا، والعمل على التأكد من إلتزامه بمبدأ المسئولية الاجتماعية وبواجبه تجاه المجتمع[4].

---

(١) حسن علي محمد، "نظريات الاتصال المعاصرة، غربية وعربية"، (القاهرة: دار البيان، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣) ص ١٤٨.

(٢)Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, op.cit.p.115.

(٣) سليمان صالح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٤: ١٠٧.

(٤)Reed H. Blake & Edwin O. haroldsen, "A Taxonomy of Concepts in Communication.", (Communication Arts Books, Hastings House Publishers, NewYork,1975) p. 96.

- إصدار مواثيق أخلاقية مهنية **Codes of Conduct**، والتي تعد بمثابة دستور الصحفيين الذي يضم بيان للمبادئ والواجبات والحقوق الخاصة بالصحفيين، وتهدف مواثيق الشرف إلى تنمية التضامن داخل الجماعة المهنية والحفاظ على مكانة المهنة وزيادة مصداقيتها وحماية أفراد الجمهور المتلقي إضافة إلى رفع مستوى الوعي الأخلاقي للصحفيين والتنظيم الذاتي للمهنة تجنبا لتدخل الدولة(١)، على أن تقوم وسائل الإعلام نفسها بإصدارها عبر منظماتها المهنية أو عبر الصحفيين أنفسهم، بهدف الحد من التجاوزات والممارسات الصحفية غير المسئولة والقضاء على ظاهرة الاحتكار(٢).
- نظام الأمبودسمان **The Ombudsman System**، والذي يهدف إلى إزالة الحواجز بين القراء والصحافة، فالأمبودسمان هو الشخص الذي يقوم بتلقي شكاوى القراء ضد الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون، بحيث يساعد على تقوية علاقة الصحيفة بقراءها، كما يعمل على إنعاش الوعي الأخلاقي للعاملين بالصحيفة(٣). وينقسم نظام الأمبودسمان إلى: الأمبودسمان العام: وهو جهاز يرأسه شخص يتمتع بفهم دقيق لأخلاقيات الصحافة، ويعمل الأمبودسمان على التوصل إلى حل لأي نزاع بين المواطن والصحيفة، والأمبودسمان الخاص: حيث تقوم الوسيلة الإعلامية بتعيين أمبودسمان مهمته أن يبحث شكاوى المواطنين ضد هذه الوسيلة، وأن يكتب عمودا ينتقد فيها الصحيفة.
- النقاد الداخليون والخارجيون: فالنقاد الداخليون تعينهم الوسائل الإعلامية نفسها ليقوموا بنقد وتقييم ما تقدمه إلى الجمهور من

---

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٦، ٨٣٧.

(٢) سليمان صالح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) Louis Alvin Day, "Ethics In Media Communications Cases And Controversies.", (Thomson Wadsworth, 5th ED., 2005), p. 48.

مضمون، أما النقد الخارجي فيتمثل في إنشاء مجـلات وصـحف تتخصص في نقد مضمون وسائل الإعلام.

- استطلاعات الرأي: والتعرف على آراء الجمهور فيما تقدمه وسائل الإعلام بهدف تحسين جودة المضمون الذي تقدمه.
- تطوير التواصل بين الإعلاميين والجمهور، وتشجيع البحث العلمي في مجال الإعلام، والعمل على زيادة معرفة الإعلاميين ووعـيهم وتحسين قدراتهم المهنية بالتعليم والتدريب.
- أن تلتزم الصحف بنشر التصحيحات في مكان بارز، ونشر الآراء المؤيدة والمعارضة في كل القضايا العامة، وكذلك نشر خطابـات المواطنين إلى المحرر والتوسع في صفحات منابر الرأي.

خامسا: الانتقادات التي وجهت للنظرية:

- تقدم النظرية نظرة تفاؤلية لالتزام وسائل الإعلام بالمسئولية، بحيـث تتوقع من وسائل الإعلام الالتزام التام بالمسئولية، كما تعجز النظرية عن تفسير أوضاع الإعلام في العالم الثالث.
- تقلل النظرية من أهمية حافزي المنافسة والـربح المـادي واللـذان يدفعان وسائل الإعلام إلـى التطـوير المسـتمر بهـدف الوصـول للجمهور(١).
- أن النظرية هي عبارة عن مجموعة من الأفكار التـي تهـدف إلـى إصلاح أوضاع الصحافة في المجتمعات الغربية من داخل النظريـة الليبرالية نفسها، ومن ثم فإن الحلول التي طرحتها كانت ذات طـابع اصطلاحي بحت، بل إنها أعطت فـي بعـض الأحيـان مبـررات لاستمرارية الأوضاع القائمة في الغرب، وأدت لتقييد البحـث عـن حلول جادة لأزمة حرية الصحافة.
- إن مجمل الأفكار التي طرحتها النظرية لم تتح لها فرصـة التنفيـذ بشكل كامل، حيث واجهت معارضة شديدة فـي الولايـات المتحـدة خاصة من جانب ملاك الصحف، فقد نظر الصـحفيون الأمريكيـون

---

(١) Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, op.cit.p.115.

لهذه الأفكار على أنها تمثل اتجاها نحو الاشتراكية وانتهاكا لحق الملكية وبالتالي خطرا على حرية الصحافة[١].

- تحد النظرية من حرية وسائل الإعلام، وتعطي مبررا للحكومات للتدخل في شئون الإعلام تحت شعار الحفاظ على المسئولية الاجتماعية للإعلام.
- لم تنجح النظرية في بناء أرضية صلبة في واقع المجتمع، فقد اصطدمت بتيارات سياسية واقتصادية وكان طبيعيا أن تحمل هذه النظرية في طياتها إرهاصات الفشل لأن ما نادت به لا ينسجم مع مصطلح السوق الإعلامية الحرة في المجتمعات الغربية.
- تفرض النظرية الوصاية على النظام الإعلامي من خلال التنظيم الذاتي للإعلام الأمر الذي يهدد حرية الصحافة. فقد وجه النقد لمجالس الصحافة على اعتبار أنها تمثل بداية الطريق للتدخل الحكومي بإدخال ممثلين للدولة من بين أعضائها، وأنها لا تستطيع حماية الإعلام من ضغط قوى رأس المال وخطر الاحتكار[٢]. كما انتقد إصدار المواثيق الأخلاقية من خلال وصفها بأنها من الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، إضافة إلى فشلها في إيجاد حلول لعدد كبير من المشكلات الأخلاقية التي يواجهها الصحفيون، مما يجعلها مواثيق غير عملية ولا يتم الأخذ بها في مجال الممارسة الفعلية[٣]. كذلك انتقد محامي الشعب (الأمبودسمان) حيث اعتبره البعض رفاهية مكلفة يمكن توفيرها، وأنه يشي بأسرار عمل الصحفيين نتيجة ولائه للإدارة، ورأى البعض أن النقد الذاتي عندما يزيد عن الحد المطلوب فإنه يهدم الاحترام الذاتي للصحفيين والصحيفة[٤].

---

(١) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) محمد حسام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) Louis Alvin Day, Op.cit., p.45, 46.

(٤) Ibid., p.48.

كما عبر Royster عن انتقاده للنظرية بأنه لا توجد حرية للصحافة إذا لم يكن للصحافة الحق أن تكون غير مسئولة، وأن المسئولية يجب أن تقع على ضمير كل منا، كما أن الإعلامي يجب أن يكون حرا حتى لو أدى ذلك إلى أن يكون غير مسئول، الأمر الذي يؤكد تعارض مفهوم مسئولية الصحافة ومفهوم حرية الصحافة لأن وجود المسئولية يعني الالتزام ويقلل من حرية الصحافة[1].

ومن الجدير بالذكر أن النظرية يمكنها أن توفر الامكانية لتطوير أخلاقيات الإعلام، إلا أن المشكلة تكمن في ضرورة النظر إلى الحلول التي تقدمها بشكل متكامل، لأن تطبيقها جزئيا لا يمكن أن يطور أخلاقيات الإعلام بشكل كاف[2]. وإذا كان بعض الباحثين يرون أن نظرية المسئولية لا تشكل معلما نظريا، بقدر ما تعتبر تعديلا أو تكييفا لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع، إلا أن هذه النظرية بما أضافته من تعديلات جوهرية في الفلسفة التي يقوم عليها النظام الليبرالي يجعل منها نظرية تختلف إذا ما طبقت تطبيقا سليما في الممارسة الصحفية عن النظام التي خرجت من داخله وهو النظام الليبرالي[3]. لذا يمكننا القول هنا إن هذه الانتقادات لاتقلل من أهمية النظرية في تقديم أطر عامة تصلح لتوجيه البحث العلمي، كما أنها لا تنكر الإيجابيات التي حققتها في المجال الإعلامي. ويمكن الإشارة إلى بعض المعوقات التي قد تعوق تطبيق ما تنادي به نظرية المسئولية، مثل[4]:

١. النزعة الربحية في اقتصاديات الوسيلة الإعلامية.
٢. نفوذ جماعات الضغط والمصالح.
٣. الاهتمام بالوظيفة الترفيهية وسوء استخدامها.

---

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٣.

(٢) سليمان صالح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) سلام أحمد عبده، "التأثير المتبادل بين حجم التغطية الصحفية وتوجهها وطبيعة النظام الصحفي والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٨) ص ٨٦.

(٤) حنان يوسف."أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي".(ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧). ص ٨.

سادسا: أبعاد نظرية المسئولية الاجتماعية:

تركز النظرية على ثلاثة أبعاد أساسية تساعد على إدراك المسئولية الإعلامية أو الصحافية، وهي:

البعد الأول: ويتعلق بالوظائف التي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام وفقا للنظرية، كأن تقوم بوظيفة سياسية تتمثل في إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، ووظيفة تعليمية بأن تكون وسائل الإعلام بمثابة منتدى لعرض الأفكار والآراء المختلفة ومناقشتها، ووظيفة الإعلام والتثقيف من خلال بث المعلومات والأخبار التي تهم الجمهور وتفيده وتدعيم قيم وتقاليد المجتمع ومعايير السلوك المقبولة فيه، والوظيفة الاقتصادية بهدف تعريف الأفراد بالسلع والخدمات وغيرها من الوظائف العديدة التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام[١]، وقد رأت لجنة الصحافة الأمريكية ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر بالوظائف التالية[٢]:

١- إعطاء تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية في سياق يعطي لها مقر.
٢- أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.
٣- أن تقدم صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
٤- أن تقدم أهداف المجتمع وقيمه وتوضحها.
٥- أن توفر معلومات كاملة عما يجري يوميا.
٦- أن تقدم خدمة تتسم بالتنوع والكم الملائم لاحتياجات الجماهير.

حيث تعد الوظيفة الإخبارية من أهم وظائف الإعلام، بحيث يقوم الإعلام بتزويد الجمهور بالمعلومات والقضايا المختلفة التي تهمه، وإعطائه الحقيقة كاملة لهم دون تحيز أو إخفاء لأي جوانب والتركيز جوانب أخرى[٣].

---

(١)عادل عبد الغفار خليل."أبعاد المسئولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة"،(المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج٣- مايو٢٠٠٣)، ص ٧٥٥- ٧٥٨.

(٢) محمود علم الدين، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) Rebecca Ann Lind and Naomi Rockler, "Competing Ethos: Reliance On Profit Versus Social Responsibility By Laypeople Planning A Television Newscast.", Journal of Broadcasting &Electronic Media, Vol. 45, No. 1, Winter 2001, p. 119,122.

البعد الثاني: ويتصل بمعايير الأداء الإعلامي ويمكن الإشارة إليها بمجموعة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية ومسئولة[1]، أي المعايير الأخلاقية للأفراد إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، والمعايير المهنية التي تضعها الهيئات الصحفية المختلفة، إضافة إلى مجموعة التشريعات والقوانين التي تحكم نظم وسائل الإعلام[2].

البعد الثالث: ويتعلق بالسلوكيات التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق المبادئ الإرشادية في الممارسة الواقعية[3]، كأن يحرص الإعلاميون على احترام الحياة الخاصة للأفراد وحقهم في الخصوصية باعتبارها أحد الحقوق المدنية التي ينبغي أن تحافظ عليها وسائل الإعلام دون أن يعني ذلك التستر على الممارسات غير الشرعية لهؤلاء الأفراد، إضافة إلى ضرورة حفاظ الإعلاميين على المعلومات السرية التي قد يؤدي نشرها إلى الضرر بالأمن العام، كما ينبغي ألا يلجأ الإعلاميون لوسائل غير الأخلاقية أو غير مشروعة في الحصول على المعلومات، ضرورة تحري الصدق والدقة والموضوعية بأبعادها المختلفة والتي حددها أحد الباحثين بكل من: تقديم الحقائق، وتوضيح مصادر المعلومات، الفصل بين الخبر والرأي، الحياد، عدم التحزب، التوازن في عرض وجهات النظر[4].

سابعا: تصنيفات نظرية المسئولية الاجتماعية:

توجد عدة مستويات للمسئولية الاجتماعية، فهناك **الإطار القانوني** الذي تحدده الحكومة لمسئوليات الصحافة، وهناك **الإطار المهني** والذي تحدده

(١)عبد الجواد سعيد محمد ربيع. "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في معالجة قضايا المجتمع. دراسة تحليلية للقضايا الاقتصادية في صحف الأهرام- الوفد- الأسبوع خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٠٣"،(المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج٢- مايو٢٠٠٣)، ص٦٤٦.

(٢) عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص ٧٥٥: ٧٥٨.

(٣) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٤) عادل عبد الغفار، مرجع السابق، ص ٧٥٨: ٧٥٩.

الصحافة من خلال مسئوليتها بشكل ذاتي وهناك **الإطار الذاتي** الذي يحدد فيه الصحفيون الأفراد مستوى الممارسة المهنية الرفيعة. وبينما يعارض البعض الإطار القانوني الذي قد يحدد مسئولية الصحافة ويلزمها بشكل تام ولكنه يقيد حرية الصحافة، يرى البعض الآخر في الإطار المهني سبيلا للتحرر من قيود الحكومة وبحيث تضع المسئوليات الخاصة بها وتراعي تنفيذها ذاتيا من خلال مواثيق الشرف الإعلامية ومجالس الصحافة وينادي آخرون بأهمية الإطار الذاتي والذي يسمح للقرارات الفردية التحريرية المستقلة في ضوء الوعي الأخلاقي الصحفي[1].

ويرى ديني إليوت **Elliott** أن كلمة المسئولية **Responsibility** ترادف كلمة الإلزام، ويوجد ثلاثة مستويات لتحقيق الإعلام المسئول، وهي:

أولا: المسئولية تجاه المجتمع العام: وتتحقق من خلال إتاحة المعلومات لكافة المواطنين دون إلحاق الضرر ببعض الأفراد.

ثانيا: المسئولية تجاه المجتمع المحلي: ويمكن تحقيقها بأن تلتزم وسائل الإعلام بنشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع، وما يتوقعه المجتمع من الفرد، وإحاطة الناس علما بما يحقق صالحهم الآن وفي المستقبل، على أن تحقق ذلك بأسلوب لا يقلل من ثقة الجمهور بها، ودون أن تسبب الأذى له.

ثالثا: المسئولية تجاه الذات: وتتحقق بأن تؤدي وسائل الإعلام رسالتها في المجتمع محققة أقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية بما يتناسب مع صالح المجتمع[2].

في حين يقسم لويس هودجيز **Hodges** المسئوليات الصحفية إلى:

المسئولية الوجوبية Assigned: وتتمثل في مسئوليات الصحافة التي تحددها الحكومات، فالحكومة تحدد واجبات سلبية أي الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة، لكنها لا تحدد واجبات إيجابية.

---

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٢: ٨٣٣.

(٢) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)؛ مرجع سابق، ص ٢٣٢.

المسئولية التعاقدية Contracted: بحيث تقوم الصحافة بمسئولياتها من خلال ميثاق مع المجتمع الذي يمنحها حرية في العمل، افتراضا أنها ستسد حاجته للمعلومات والآراء، أي أنها لا تقوم بمسئولياتها من خلال عقد رسمي مكتوب، ولكن يفترض الباحثون أن الصحفيين الأفراد يكونون مشتركين في هذه الحالة في عقدين: الأول مع المؤسسة الإعلامية فتكون المسئوليات تجاهها رسمية واضحة، والثاني مع الجمهور وتكون المسئوليات غير رسمية وغير واضحة.

المسئولية الذاتية Self-imposed: وتتحقق من خلال إلزام الصحفيين أنفسهم بمحض إرادتهم بحثا عن المبادئ وخدمة الآخرين ، وأن يقوموا بتأدية عملهم باعتباره رسالة نبيلة أكثر من كونه عملا في صحيفة[1].

ثامنا: استخدامات المسئولية الاجتماعية:

أشارت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال إلى أن الصحافة المصرية لم تؤد وظائفها بالطريقة المثلى في أغلب الأحيان، وأن هناك تفاوتًا بين أداء كل من الصحف القومية والصحف الحزبية والصحف الخاصة.

فدراسة "محمد حسام الدين" ركزت على التعرف على العوامل التي تؤثر على التزام الصحفيين بقيمة الموضوعية باعتبارها مظهر من مظاهر المسئولية الاجتماعية للصحافة، وتوصل الباحث إلى عدم وجود علاقة بين الوعي بمفهوم الموضوعية وتطبيقه عمليا، وأن تبعية الصحافة للسلطة السياسية تحدد المعايير التي تحكم أداء الصحيفة[2]. في حين تناولت دراسة "عادل عبد الغفار" تحليل أبعاد المسئولية الاجتماعية والأخلاقية والمهنية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة، ذلك من خلال ما تقوم به برامج القنوات عينة الدراسة من وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية، ومدى التزامها بأخلاقيات الإعلام والقيم المهنية الواجب مراعاتها في تقديم البرامج التليفزيونية، وتوصلت إلى أن اعتماد البرامج على نخبة كبيرة من الإعلاميين والأكاديميين في إعدادها وتقديمها أدى إلى

---

(١) محمد حسام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٦٢: ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ٢٧٧ص.

ارتفاع مستويات المسئولية المهنية وانعكس بالإيجاب على أخلاقيـــات الحـــوار الإعلامي في هذه البرامج[1]. أما "عبد الجواد سعيد" فاهتم بالتعرف على مـــدى التزام كل من صحيفة الأهرام والوفد والأسبوع بمســـئوليتها الاجتماعيـــة فـــي معالجة القضايا الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي توصل لها هي تفوق صـــحف العينة في ذكر مصادر المعلومات التي تنشرها، واعتمادها على أكثر من مصدر للمعلومة مما يزيد من مصداقيتها[2]. وبالنسبة ل "حسن عماد مكـــاوي" فـــاهتم بدراسة نظرية المسئولية الاجتماعية نفســـها والعوامـــل التـــي أدت لظـــهورهـــا وتطورها والمبادئ التي تسعى إليها، كما عرض لنماذج من القضايا الجدلية التي تعكسها ممارسات العمل الإخباري في وسائل الإعـــلام ومـــا يصـــاحبها مـــن تساؤلات أخلاقية تتعلق بطبيعة نظرية المسئولية الاجتماعية[3].

واتجهت دراسات أخرى إلى التعرف علـــى مـــدى إدراك الصـــحفيين لأخلاقيات الممارسة المهنية والتزامهم بها وبميثاق الشرف الصحفي، وهو مـــا تنادي به نظرية المسئولية الاجتماعية. فهناك دراسة "أميرة العباسي" عن رؤيـــة الصحفيين في الصحف الخاصة لأخلاقيات ممارسة المهنة، والتي توصلت إلـــى اقتناع الصحفيين بأن الدور الأساسي للصحف الخاصة هو إبراز قضايا أهملتهـــا الصحف الأخرى وبالتالي فهي بذلك تدعم حق القارىء في المعرفة، الأمر الذي يمكن أن يبرر تجاوز معايير الأداء الأخلاقي مادام أنه من أجل تحقيـــق هـــدف سامي، كما يدرك الصحفيون أخلاقيات الممارسة المهنية جيدا سواء من خـــلال وعيهم الذاتي بالأخلاقيات أو رسائل القراء أو التقارير الدورية للمجلس الأعلـــى للصحافة أو الدعاوى القضائية التي تقام ضد زملائهم نتيجة لأن الخلفية العلميـــة

---

(١) عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص ٧٥٥: ٧٥٨.

(٢) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، مرجع سابق، ص ٤٦٣: ٤٩٧.

(٣) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق.

لعدد كبير منهم غير إعلامية[1]. وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصل له "محمود منصور هيبه" في دراسته عن أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية، فقد وجد أن ميثاق الشرف الصحفي مغيب لدى بعض الصحفيين نتيجة غياب التخصص العلمي وبالتالي عدم إلمامهم بالتشريعات الصحفية[2].

بينما اعتمدت دراسات أخرى في تحليلها لأخلاقيات الممارسة الصحفية على التقارير الدورية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة، مثل دراسة "نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي" التي تناولت تجاوزات الممارسة الصحفية المصرية في الفترة من (يناير ١٩٩٩ إلى مايو ٢٠٠٢) والتي كشفت عن أن الصحف القومية اليومية كانت أكثر الصحف التي ترصد بها المخالفات، في حين كان أكثر المخالفات الصحفية هو عدم توثيق المعلومات وتجهيل الأخبار والذي تركز بشكل أساسي في الصحف الحزبية[3].

تاسعا: توظيف نظرية المسئولية الاجتماعية لخدمة أغراض الدراسة:

في دراستنا للخبر المجهل، فإنه لابد من فهمه من خلال وظائف الخبر ذلك في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، والتي تحتم عليها

---

(١) أميرة العباسي. "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج١- مايو٢٠٠٣)، ص: ١: ١٠١.

(٢) محمود منصور هيبه. "أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية. دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ــ كلية الإعلام ــ جامعة القاهرة ــ ج٣ ــ مايو ٢٠٠٣)، ص ٩٩٩: ١٠٤٠.

(٣) نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي." تجاوزات الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى مايو ٢٠٠٢، تحليل من المستوى الثاني"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ــ كلية الإعلام ــ جامعة القاهرة ــ ج ٣ ــ مايو ٢٠٠٣) ص ص ٨٨٧- ٩٤١ .

مهمة الحفاظ والتوفيق بين صالح الفرد وصالح المجتمع فيما يختص بحق المعرفة، حيث تتأثر الممارسة الإخبارية لوسائل الإعلام في إطار هذه النظرية بكل من صراع المصالح بين المؤسسات الإعلامية المختلفة، إضافة إلى طبيعة مصادر الأخبار وأخلاقيات العلاقة مع هذه المصادر ودوافعها الظاهرة والباطنة(١).

فالصحفي في ظل هذه النظرية مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية وأخلاقيات النشر التي أقرتها مواثيق الشرف الصحفي وقوانين تنظيم الصحافة ولوائح آداب المهنة، كما لابد على الصحيفة أيضا الالتزام بهـا، دون أن يؤثر ذلك على مساحة الحرية المتاحة للإعلام، فالأصل في العمل الصحفي هو حرية التعبير وإبداء الآراء والحق في الحصول على المعلومات والأخبار ونشرها وحق القارىء في تلقي هذه المعلومات دون عوائق، وحماية الصحفيين من أي تعد عليهم في الوقت نفسه، وممارسة هذه الحريات تستوجب واجبات ومسئوليات على الصحفي لابد من إخضاعها لبعض الإجراءات أو الشروط أو العقوبات(٢).

أما بالنسبة للصحيفة فقد يظهر مدى إلتزامها بمبدأ المسئولية الاجتماعية من خلال مؤشرات لقياس المسئولية الاجتماعية من خلال عدة فئات، كمضمون بعض القضايا، وحجمها أو المساحة المخصصة لنشرها وموقع نشرها بالصحيفة، والأشكال التحريرية التي قدمت من خلالها، والمصادر التي اعتمد عليها كل من الصحفي والصحيفة في الحصول على المعلومات، إضافة لأساليب الاقناع المستخدمة في عرض هذه القضايا(٣).

ويعرف البعض الأخبار المجهلة وتحديدا المصادر المجهلة أنها الممارسة التي ينتجها معظم الصحفيين للالتفاف حول حدود الموضوعية بعدم

---

(١) آمال سعد المتولي. " أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية على ظاهرة الخبر المجهل المصدر في الصحف الخاصة والحزبية "، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ــ كلية الإعلام ــ جامعة القاهرة ــ ج٢ ــ مايو ٢٠٠٣)، ص ٦٣٠.

(٢) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٦: ٧٩.

(٣) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، مرجع سابق، ص ٤٦٣: ٤٦٩.

ذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة بداخله، مما يؤثر على درجة الموضوعية الصحفية لهؤلاء الصحفيين، والتي تعد مظهرا من مظاهر المسئولية الاجتماعية للصحافة وجزءا لا يتجزأ منها[١].

وقد قامت نظرية المسئولية الاجتماعية على محاولة إيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة والتزامها نحو المجتمع، وعلى ذلك لابد للصحافة أن تقوم بوظائف في المجتمع، وعليها أن تلتزم بمجموعة من المعايير المهنية، وتعتبر وظيفة نقد الصحف وتنمية وسائل هذا النقد من أهم أركان نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام، حيث يمكن أن يشجع هذه الوسائل على تحسين نوعية المضمون الذي تقدمه، والالتزام بالمعايير المهنية[٢].

إن النظام الصحفي القائم على المسئولية الاجتماعية يركز على الرقابة الذاتية التي تنبع من الصحفيين أنفسهم واستشعارهم لمسئولياتهم تجاه المجتمع الذي يمارسون فيه عملهم الصحفي، وهم المسئولون عن تدفق المعلومات والآراء في المجتمع، ومعيارهم في ذلك هو المصلحة العامة، ويمثل هذا فارقا جوهريا بين نظرية المسئولية الاجتماعية وبين النظم التي تفرض رقابة مباشرة على النشر سواء كانت رقابة سابقة أم لاحقة مثل النظام السلطوي[٣].

في حين يرى آخرون أن المسئولية لابد أن يصاحبها القانون، فالقانون مستمد من الأخلاقيات كما يستمد قوته وشرعيته من إحساس المواطنين بضرورة الخضوع له. وعلى ذلك فلابد من وضع القانون في الحسبان عند اتخاذ أي قرار، لأنه ذو سيادة وإلزام وفي الوقت نفسه يحمل ملامح أخلاقية[٤].

---

(١) محمد حسام الدين محمود. "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١- ١٩٩٤"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٦)؛ ص ١٣٤.

(٢) أميرة العباسي، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) سلام أحمد عبده، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٤) محمد سعد أحمد إبراهيم. " المسئوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج١- مايو ٢٠٠٣)، ص ١٠٥.

بعد العرض السابق لنظرية المسئولية الاجتماعية نجد أن الإطار التطبيقي للنظرية يمكن تحديده من خلال استعانة البحث بأبعاد نظرية المسئولية في التعرف على حدود وظائف الصحفيين ومعايير أدائهم وسلوكياتهم للوصول إلى مستوى المسئولية المطلوب منهم، ومدى إلتزامهم بأخلاقيات العمل الإعلامي داخل الجماعة المهنية والتي تؤثر بدورها على صنع القرار الأخلاقي. كما يستفيد البحث من أنواع المسئولية المطلوب من القائم بالاتصال الالتزام بها، بالتركيز على المسئولية الأخلاقية للصحفيين.

تحتم نظرية المسئولية أن يلتزم كل من الصحفي والصحيفة بمبادئ المسئولية وأخلاقيات المهنة. فالصحفي مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية التي أقرتها مواثيق الشرف الصحفي وقوانين تنظيم الصحافة ولوائح آداب المهنة وعدم الخروج على أخلاقيات النشر مثل مراعاة الدقة والموضوعية والتوازن في نشر الأخبار، كما ينبغي على الصحيفة الالتزام بأخلاقيات النشر الصحفي ومراعاة الصالح العام ومصلحة الجماهير، خاصة مع الأضرار التي يمكن أن يسببها نشر أخبار مجهلة من خلط بين العديد من الأشخاص التي تنطبق عليها هذه الأخبار والإضرار بسمعتها، نظرا لأنها أخبار غير معروف هوية الشخصية التي تتناولها. فالمسئولية الاجتماعية هي مسألة الضمير الصحفي، وتعتمد على ما تنظمه الدولة من المؤسسات المختلفة والنقابات والهيئات التعليمية من محاضرات وتوعية بالجانب الأخلاقي والقيمي[١].

وترتبط نظرية المسئولية الاجتماعية بموضوع الدراسة من خلال حقيقة أن هناك العديد من القضايا الجدلية التي تتطلب مراعاة نظرية المسئولية عند ممارسة العمل الإخباري، وهي قضايا في معظمها تتعلق بالقائم بالاتصال الإعلامي، من هذه القضايا -التي تتناسب مع موضوع الدراسة- قضية التعامل مع مصادر الأخبار[٢]، وتتعلق هذه القضية بأخلاقيات العلاقة مع المصدر، فيجب على الصحفي أن يحترم وعوده تجاه مصدر الخبر، كضرورة إسناد المعلومات لمصادرها حيث يشكل هذا المبدأ إلتزاما أساسيا لوسائل الإعلام، كما

---

(١) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٧: ٧٩.

(٢) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

أن ذكر مصدر المعلومات يجعل القصة أكثر قابلية للتصديق، إضافة إلى أنه من حق المصدر نفسه أن ينسب إليه المعلومات التي أدلى بها[1]. ولكن بالرغم من أن هذا المبدأ هو أحد أسس احترام الصحفي لوعوده، إلا أنه يتعارض مع مبدأ آخر يعد أيضا إحدى حالات احترام الصحفي لوعوده تجاه المصدر وهو عدم إفشاء سرية المصادر، بحيث يلتزم الصحفي بالوعد الذي يقطعه على نفسه بعدم الكشف عن أسماء المصادر التي تطلب ذلك وهو ما يعرف بـ (سر المهنة)، حيث يفضل بعض الصحفيين مواجهة عقوبة السجن أو الغرامة أحيانا بدلا من التخلي عن وعودهم للمصادر الإخبارية بعدم الكشف عنها[2].

وبالرغم من كونه أكثر المبادئ التي حظيت باتفاق حولها في المواثيق الأخلاقية، إلا أنه أثار العديد من الجدل والنقد الشديدين، خاصة عقب فضيحة (جانت كوك)، وهي الصحفية التي تم سحب جائزة "بوليتز" منها بعد اكتشاف اختلاقها لقصة إخبارية نشرتها جريدة (واشنطن بوست) ونالت عنها الجائزة، ولم تكن تلك الحالة الوحيدة التي تقوم فيها وسائل الإعلام الأمريكية بفبركة القصص الإخبارية اعتمادا على المصادر المجهلة، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول مشروعية استخدام المصادر المجهلة وإخفاء مصادر الأخبار[3]، والذي يقودنا أيضا لقضية أخرى من القضايا المتعلقة بمراعاة القائم بالاتصال لمبدأ المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، وهي قضية صدق الأخبار، حيث يمكننا القول أن الهدف من تجهيل الأخبار ليس بالضرورة هو الرغبة في حماية سرية المصدر، فكثير من الصحفيين يعمدون إلى التعمية علي من يتناوله الخبر لعدة أسباب، فقد يكون السبب هنا هو عدم صدق الخبر كما حدث في حالة (جانت)، فلا شك أن الجمهور عادة ما يربط مصداقية الخبر بمصداقية مصدره، وكيف تكون للمصدر مصداقية إن لم يكن معلوما؟! أو أن يكون التجهيل بهدف الإفلات من عقاب القانون فيما إذ تضمن الخبر قذفا أو سبا أو انتهاكا للحق في الخصوصية ، أو أن يكون من أجل تفويت حق الرد والتصويب ، فما دام من

---

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٢) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٣) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

يتناوله الخبر غير معروف بشكل مؤكد فإن إلزام الجريدة باحترام حق الـــرد لا يكون بدوره ملزما. الأمر الذي يلفت انتباهنا إلى حق مهم من حقـــوق القــراء والذي يرتبط بضرورة نشر المعلومات الموثقة وهو حق الـــرد والتصـــويب ، وحق الرد ليس حقا لكل من له آراء مخالفة لموضوع المقال أو التعليق أن يــرد عليه ، ولكن حق الرد يثبت فقط في حالتين:-

الحالة الأولى: هو حق من تناوله المقال أو التعليق أو الخبر في الرد علي ما جاء فيه عنه ، ولكن هذا الحق مشروط بأن يكون الرد في حـــدود المســـاحة التي نشر فيها الخبر أو التعليق من ناحية ، وألا يكون الرد ذاته متعارضا مـــع آداب مهنة الصحافة بأن يتعرض بالقذف أو السب للمحرر ذاته أو آخرين.

الحالة الثانية : هي حالة تصويب البيانات غير الدقيقة أو غير الصادقة ، وهي حالة من حالات حق الرد المتاح لكل من تحت يدهم معلومات أو بيانـــات صحيحة تكشف عن عدم دقة ما سبق نشره من بيانات لكن حق المواطنين فـــي المعرفة مقدم علي أية حقوق أخرى[1].

إذا فلا يمكن إغفال أن عدم توثيق المعلومات لا يرجع فقـــط إلـــى عـــدم استطاعة الوصول إليها، فقد يعود أيضا إلى الرغبة في زيادة التوزيع عن طريق ترويج الإشاعات واستهلاكها من قبل القراء ، فكثيرا ما يرجـــع نشـــر الوقـــائع مبتورة وغير كاملة إلى رغبة الصحف في مناقشة موضوعات ذات طبيعة تتسم بالإثارة، وهو الأمر الذي قد لا توفره الموضوعات الحقيقيـــة ذات المعلومـــات الموثقة[2].

وفيما يتعلق بواقع الصحافة المصرية، فمن خلال الدراسات الســـابقة[3] نجد أن المسئولية الاجتماعية للصحفي إزاء المجتمع تتناسب طرديا مع مسئوليته داخل جماعته المهنية ذات العناصر الثلاثـــة (الفهـــم، الاهتمـــام، المشـــاركة)، فالصحفي المصري تقريبا توقف عند مرحلة الفهم، فهو واع لما هو مسئول وما هو غير مسئول، ولكن نتيجة لأنه لا يجد اهتماما من قياداته العليا أو الوســـيطة

---

(١) http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091.

(٢) http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091.

(٣) محمد حسام الدين محمود، (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص٣٧٠: ٣٧١.

في سبيل توفير مناخ ملائم لعمله الصحفي ولا مشاركة أي سلوك عملي لتـوفير هذا المناخ ، فتضيع مسئوليته تجاه هذه الجماعة وتتصـف علاقاتـه بالفرديـة، ويبادل أفرادها عدم الاهتمام بالتجاهل، وعدم المشاركة بالسـلبية. فالمسـئوليات التي يلتزم بها القائم بالاتصال هنا هي المسئوليات التي عبر عنها ديني إليـوت **Elliot** بالمسئوليات الوجوبية كتلك التي تقررها أحكام قوانين العقوبات وقوانين الصحافة فضلا عن المسئوليات التي تمثل أوامر من نمط السـيطرة والتمويـل كالحكومة أو الحزب، واختفت المسئوليات الذاتي **Self-imposed** مثل الدقـة والموضوعية لأن إهدارها لا يؤثر على الصحفي بالسلب في ظل تـدني وعـي الجمهور وسلبيته إزاء تدهور الأداء المهني للصـحافة مـن جهـة، وتقـاعس التنظيمات النقابية(نقابة الصحفيين)، والتنظيمات شبه الرقابية (المجلس الأعلـى للصحافة) عن ضبط الإيقاع المهني المنفلت للصحافة المصرية من جهة أخرى.

من هنا يتضح لنا ارتباط نظرية المسئولية بموضوع الأخبار المجهلة من خلال اتصالها بقضايا مشتركة تتعلق بمصدر الخبر وصدقه، فالتزام الصـحفي بمبدأ المسئولية تجاه المجتمع يحتم عليه أن يلتزم بإسناد المعلومات إلى مصدرها بهدف الحفاظ على مصداقية الخبر وثقة الجمهور فيـه، فاسـتخدام الصـحفيين للمصادر المجهلة أصبح يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام بحيث لا يمكننا لوم الجمهور على اعتقاده بأن تلك المصادر المجهلة تشير إلى الصحفيين أنفسـهم. وفيما يخص عدم إفشاء سرية المصادر، فالبرغم مـن أن المواثيـق الأخلاقيـة أكدت على هذا المبدأ وعبرت عن احترام الصحفيين له وتمسـكهم بـه، إلا أن بعض المواثيق قد وضعت شروطا لقبول الصحفي للمعلومـات التـي يطلـب مصدرها عدم الكشف عنه(١). فتوثيق الصحفي للمعلومات التي يحصـل عليهـا يطمئن القارئ إلى أنه يبني حكمه علي معلومات صحيحة، مما يؤكد ضـرورة إشارة الصحفي إلى مصدره إلا في حالة طلب المصدر إغفال ذكـر اسـمه أو إحاطته بنوع من السرية ، ولكن حتى في هذه الحالة فلابد من أن يتأكد الصحفي من سـلامة المصـدر، أو مـن الوثـائق والمسـتندات التـي يسـتقي منهـا المصدرمعلوماته. كما أن الصحفي الذي يصر علي حماية مصـدره عليـه أن

---

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

يدرك أنه هو نفسه سوف يكون هدفا للعقاب فيما لو تبين أن المعلومـــات غيـــر صحيحة أو غير مكتملة الصحة، الأمر الذي ليس فقط يعد انتهاكـــا للمســـئولية الأخلاقية، بل والمسئولية القانونية أيضا. وعموما، فإن نشر أخبـــار مجهلـــة أو نشر وقائع مبتورة وغير صحيحة يعد من أشد المخالفات لمبـــادئ آداب مهنـــة الصحافة(١).

***

---

(١) http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091.

المبحث الثاني

نظرية تحليل الأطر الخبرية

The Framing Analysis Theory

تعتمد الدراسة في بنائها النظري على نظرية تحليل الأطر الخبرية " Framing Analysis "، حيث تستعين الباحثة في دراستها التحليلية لتحليل عينة من الأخبار المجهلة الواردة في صحف الدراسة، وذلك وفقا لأنواع الأطر التي تقترحها نظرية الأطر الخبرية، والتي تعد واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح النظرية بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، كما تقدم تفسيرا منتظما لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة والتعرف على علاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا.

فنظرية الأطر تفترض أن الوقائع والأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، بل تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدرا من الاتساق عن طريق التركيز على بعض جوانب الحدث وإغفال جوانب أخرى[1].

وعن ماهية التأطير في مجال الإعلام، يقول "لندن (1993) London" أن الأخبار مثل أي نظام اتصالي آخر، يمكن فهمها كالسرد أو القصص الذي يتضمن معاني، إلا أن الأخبار والمعلومات لا تملك قيمة جوهرية في حد ذاتها إلا إذا وضعت في سياق ذي معنى أو هدف، هو بالتالي ينظمها ويضفي عليها الترابط المنطقي، فالإطار في تعريف مبسط هو "السياق ذو المعنى الذي يشكل القصة الخبرية"[2].

---

(١) حسن عماد مكاوي، "الاتصال و نظرياته المعاصرة"، (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٨)، ص ٣٤٨.

(٢) نهلة مظفر أبو رشيد." المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥م)، ص ٧٥.

أولا: التطور التاريخي لنشأة النظرية:-

يرجع استخدام مصطلح "الإطار Frame " لأول مرة إلى عالم الاجتماع "باتيسون Bateson"، في حين قام الباحثان "بيرج ولوكمان Berge & Luckmann" بتطوير مفهوم "الإطار Frame" عندما أشار إلى الطرق التي تستخدمها الجماعات المختلفة في تصنيف خبراتها الجماعية المستمدة من الواقع ضمن فئات محددة يمكن الاستعانة بها عند الحاجة لبلورة المعلومات والخبرات الجديدة وإعطاءها دلالة لفهمها(١).

أما الفضل الحقيقي في نشأة نظرية الأطر وتوجيه انتباه الباحثين لها، فيرجع إلى عالم الاجتماع "إيرفنج جوفمان Erving Goffman" عندما وضع كتابه "تحليل الأطر "Frame Analysis: An Essay on the Orgnization of Experience." في عام ١٩٧٤. والذي أشار من خلاله إلى أن الإطار هو مصطلح يوضح الكيفية التي يرتب وينظم من خلالها أفراد الجمهور خبراتهم المختلفة(٢).

حيث استطاع جوفمان أن يطور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي من خلال مناقشته لقدرة الأفراد على تكوين مخزون من الخبرات يحرك مدركاتهم ويحثهم على حسن استخدام خبراتهم الشخصية وذلك عن طريق استخدام أطر إعلامية مناسبة تضفي على المضمون معنى ومغزى(٣).

---

(١)Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, "Framing Beijing: Dominant ideological influences on the American press coverage of the fourth UN conference on women and the NGO forum.", **Gazette**, vol.62, no.1, 2000, p.46.

(٢) خالد صلاح الدين حسن علي، "دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية."، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠١)، ص ٧٥.

(٣) حسن نيازي الصيفي." صورة الإسلام والمسلمين في مجلتي النيوزويك وفورن بولسي الصادرتين بالعربية في المدة من ٢٠٠٣ إلى نهاية ٢٠٠٤، دراسة تحليلية "، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والإعلام، ٢٠٠٦)، ص ٦٦.

إلا أن أول تطبيق عملي لتحليل الأطر في الدراسات الإعلامية فكان على يد الباحثة "توشمان Tuchman" سنة ١٩٧٨ عندما وظفت تحليل الأطر بوصفه أداة منهجية لتحليل المضمون الإخباري في وسائل الإعلام المختلفة من خلال دراستها لصناعة الأخبار والتي تناولت من خلالها الأطر المرجعية التي يستند لها المحررون أثناء تغطيتهم للأحداث المختلفة، والتي تجعلهم ينتقون جوانب معينة لإبرازها دون الأخرى[١]. إلا أنه يأخذ على "توشمان" أن دراستها كان ينقصها تعرف واضح للتأطير "Framing" يمكنه أن يمثل أساسا للعمل عليه في البحوث المستقبلية في هذا المجال، حيث اعتمدت في دراستها على التعريفات العامة النظرية السابقة لمفهوم تحليل الأطر دون محاولة تطوير هذا المفهوم. كما أن تركيز دراستها كان على صناعة الأخبار أكثر من تأطير هذه الأخبار فقد درست "توشمان" الإطار كمتغير تابع "Dependent Varuable" ، يتأثر وفقا لمعتقدات واتجاهات المحررين أو المنظمات الإخبارية الصانعة للأخبار[٢].

وتلى "توشمان" العديد من علماء الاجتماع والباحثين الذين استعانوا بتحليل الأطر الإخبارية في دراسة المضمون الإخباري لوسائل الإعلام والتعرف على المتغيرات التي تؤثر في بناء أولويات اهتمام وسائل الإعلام، وتأثير ذلك على اتجاهات الجمهور. (مثل: /Gitlin 1980/ Buhrman 1981 Lang & Lang 1981:1983/ Kahneman & Tversky 1984/ Iyengar & Kinder 1987/ Gamson & Modigliani 1989)[٣].

في حين كان "إنتمان Entman" أول من سعى لتحديد تعريف واضح للإطار الخبري، استطاع من خلاله التمييز بين دراسات الأطر الخبرية وبين غيرها من دراسات التأثير الأخرى مثل دراسات الأجندة وحارس البوابة والتي تهتم ببروز القضايا في حين تركز دراسات الأطر على دراسة بروز جوانب

---

(١) Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, Op.Cit, p.46, 47.

(٢) Dietram A.Schcufele, "Framing as a Theory of Media Effects", Journal of Communication, vol.49, no.1, Winter 1999.p 110.

(٣) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٧٥: ٧٧.

بعينها من تلك القضايا المثارة الأمر الذي يؤثر في اتجاهات وإدراك هذه القضايا من قبل جمهور وسائل الإعلام[1].

أما كل من "McCombs, Shaw & Weaver (1997)" فقد أشارا إلى أن الأطر تمثل إحدى إضافات نظرية الأجندة "Agenda Setting" حيث تمثل مستوى ثانٍ منها والتي تهتم بوصف بروز جوانب معينة في التغطية الإعلامية للقضايا وتأثير هذا البروز على إدراك الجمهور لهذه القضايا[2].

ثانيا: تعريف الإطار الخبري:-

يقصد بالإطار Frame أو التأطير Framing الاختيار والتركيز واستخدام عناصر بعينها في النص الإعلامي، لبناء حجة أو برهان على المشكلات ومسبباتها وتقييمها وحلولها، وتأطير موضوع ما يعني اختيار بعض أوجه الحقيقة المدركة وإبرازها عبر آليات الاختيار كاستخدام كلمات معينة أو عبارات أو صور نمطية محددة[3].

ويعرف الإطار من خلال المنظور الاتصالي بأنه الحديث عن موضوع أو قضية ما، بطرق تحدد أو تبرز مجالا معينا في هذا الموضوع، وفي الوقت ذاته تتجاهل مجالات أخرى[4]، حيث تنتقي وسائل الإعلام مضامينها وفقا لمعايير وقيم إخبارية تختلف من وسيلة لأخرى تبعا لسياسة الوسيلة الإعلامية، وبناءا عليها يتحدد أسلوب انتقاء وعرض جوانب هذه المضامين.

وتعددت وجهات النظر في وضع تعريف جامع وشامل للإطار الخبري، الأمر الذي أدى إلى وجود الكثير من التعريفات، وفيما يلي استعراض لأهمها:

- عرف "جوفمان Goffman" الأطر بأنها بمثابة المبادئ أو الأسس التي يستخدمها الأفراد لتنظيم الأحداث اليومية، حيث تساعد على تصنيف

---

(١) Dietram A.Scheufele, Op.Cit, p 107.

(٢) Ibid., p. 103.

(٣) جيلان محمود عبد الرازق، " أساليب تغطية القضايا في برامج الرأي المذاعة على الهواء (Talk Show) في القنوات الفضائية العربية "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٤)، ص ٨٩.

(٤) المرجع سابق، ص ٩٠.

وتفسير وإقامة الحجج والبراهين حول الأحداث، الأمر الذي يساعد علـــي إدراك هذه الأحداث وفهمها[1].

– في حين أكدت "توشمان Tuchman" على أن الأطر تضع الحـــدود التي يناقش الناس من خلالها الأحداث العامة[2]، فهي ترى أن القائم بالاتصـــال يعتمد على أطر مرجعية في اختيار وصياغة الأخبار ويركز على هذه الأطـــر لإبراز جوانب معينة في الخبر على حساب جوانب أخرى بحيث يبـــدو الخبـــر صحيحا ولكنه في الحقيقة ليس كاملا[3]. كما ترى توشمان أن الأطر الإعلاميـــة من شأنها تنظيم واقع الحياة اليومية باعتبارها جزءًا أساسيًا من هذا الواقع حيث تعد الأطر الخبرية خاصية أساسية للأخبار[4].

– وعرف 'جيتلن Gitlin " الأطر بأنها نماذج ثابتة للمعرفة والتفســـير والتقديم والانتقاء والتوكيد والاستثناء، فهي تنظم الأحداث بالنسبة للمحـــررين أو الصحفيين الذين يغطونها، كما أنها تساعد المتلقي من ناحية أخرى على الإجابة على تساؤلاته حول هذه الأحداث[5].

– ويقول "انتمان Entman " في تعريفه للإطار الخبري لقضية ما بأنـــه يعني انتقاء بعض الجوانب من الواقع دون غيرها، وجعلها أكثـــر بـــروزا فـــي النص الخبري، واتباع أسلوب أو مسار بعينه يتم من خلاله تحديد المشـــكلة أو القضية، وتفسير أسباب حدوثها والتقييم الأخلاقي أو المعنوي لأبعادها وجوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول وتوصيات بشأنها[6].

---

(١)هبة يحي عطية. "المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة الدولية وقنـــاة الجزيـــرة القطرية.دراسة تحليلية وميدانية." (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥)، ص ٨٤.

(٢) جيلان محمود عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) أشرف جلال حسن. "القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعـــلام العربيـــة: دراســـة تحليلية مقارنة"، (المؤتمر العلمي السنوي الثامن:الإعلام وصورة العرب والمسلمين – كلية الإعلام – جامعة القاهرة – ج٢ – مايو ٢٠٠٢)، ص ٨٢١.

(٤) Dietram A.Scheufele, Op.Cit., p. 106.

(٥) نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٦)Robert M. Entman,," Framing Toward Clarification of A fractured Paradigm.", **Journal of Communication** vol.43, no4, 1993, p. 52.

– أما "جامسون Gamson" فقد عرف أطر وسائل الإعلام بأنها الفكرة المحورية المنتظمة ذات معنى مرتبط بالأحداث ومحددا لقضاياه، حيث يحدد الإطار مسار الجدل حول جوهر القضية(١). ولتحديد هذه الفكرة أو الإطار يتم تنظيم الحقائق وإضفاء معاني عليها عن طريق وضعها في إطار عام بما يعطيها تماسكا، ذلك بالتركيز على بعض الحقائق وإبرازها وإغفال البعض الآخر وتجاهله(٢).

– وعرف "كيلتسون رودز Kelton Rhoads" الإطار بأنه أداة سيكولوجية تطرح رؤية أو منظورا بعينه للموضوع، وتوظف البروز Salience بهدف التأثير في الأحكام اللاحقة(٣).

– في حين عرف "كوسيكي Kosicki" الإطار الخبري بأنه وضع القائم بالاتصال لمحددات معينة تجعل للخبر معنى ومغزى لدى الجمهور خاصة في الأحداث الضخمة التي يهتم بها الجمهور(٤).

---

(١) نشوة سليمان محمد عقل. "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦)، ص ٧١.

(٢)عزة عبد العظيم، تغطية التقارير الإخبارية التليفزيونية لأحداث الإرهاب: أحداث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحرب الولايات المتحدة في أفغانستان على القناة الأولى وقناة النيل للأخبار، وقناة الجزيرة القطرية". (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة البحوث الإعلامية، العدد الثامن عشر، أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٢١.

(٣)آمال الغزاوي. "الأطر الخبرية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الفضائيتين الفلسطينية والإسرائيلية– دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الخامس، يناير/ يونيه ٢٠٠٤)، ص ٢٠٤.

(٤) حسن نيازي، مرجع سابق، ص ٦٧.

ثالثا: خصائص الأطر الخبرية:-

حددها "ريس Reese" ضمن مجموعة من الخصائص[1]، منها:

١. تنظيم المعنى وإضفائه على الواقع الاجتماعي: بحيث يضفي الإطار الخبري المعنى أو المغزى على الخبر أو الحدث لتكون له دلالة أو أهمية لدى الجمهور ويحدد لهم المدخل أو الزاوية التي يمكن رؤية الخبر أو الحدث من خلالها.

٢. الأطر الخبرية هي مبادئ وأنساق يغلب عليها الطابع الرمزي: بحيث يتم توظيفها لتفسير الحدث الإعلامي، فهي تمثل مبادئ محفوظة ذهنيا لتمثيل المعلومات، حيث يكون لهذه المبادئ والأنساق مرجعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع.

٣. تشكل الأطر خلفية مشتركة بين أفراد الجمهور، كما تتسم بالثبات النسبي، بحيث تستعين وسائل الإعلام بالأطر المرجعية السائدة لدى الجمهور، وتوظيفها في تشكيل معارف الرأي العام واتجاهاته نحو القضايا المختلفة. كذلك ينبغي أن تتسم الأطر بالثبات النسبي عبر الزمن نظرا لأنها تطرح اتجاهات محددة لها خاصية مقاومة التغيير، بالتالي فالأطر التي تتغير عبر الوقت تعد ذات أهمية نسبية أقل من تلك التي تتسم بالثبات النسبي، والتي تستحق بدورها الدراسة والتحليل. فالإطار الخبري جزء لا يتجزأ من فلسفة وايديولوجية المجتمع، حيث تمثل أنماط القيم المجتمعية مدخلات مهمة تؤثر على القائمين بالاتصال عند وضع واستخدام الإطار الخبري، والذي يعد بدوره أداة مساعدة

---

(١) - انظر في هذا الصدد في:-

- Stephen D. Reese, "The Framing Project: A Bridging Model for Media Research Revisited", Journal of Communication, 57, (2007), pp.148-154.

- آمال الغزاوي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
- أشرف جلال حسن، مرجع سابق، ص ٨٢٠: ٨٢١.
- نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص ٨٢.
- خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٠: ٨١.

لتفسير الأحداث الإعلامية بطريقة تساعد المتلقي على فهمها بشكل محدد.

٤. تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة يتم من خلالها تحليل المحتوى الظاهر وغير الظاهر للرسالة الإعلامية. فبعكس اهتمامات دراسات تحليل المضمون، والتي تركز على المحتوى الظاهر للمضمون، فإن تحليل الأطر الخبرية يسمح بدراسة المحتوى الضمني وغير المباشر للرسالة الإعلامية بحيث يهتم الإطار الخبري بدلالات الألفاظ والسياقات المستخدمة من خلالها، وبالتالي قياس المحتوى غير الصريح للرسالة الإعلامية.

٥. الأطر الخبرية هي بناءات معرفية. بحيث يشير "ريس Reese" إلى ضرورة النظر إلى الإطار بوصفه بناءا للحدث، يتشكل من خلاله إدراك الجمهور لمغزى هذا الحدث ودلالته اجتماعيا.

رابعا: تصنيفات الأطر الخبرية:

توصلت العديد من الدراسات (مثل دراسة Kinder & Sanders(1990) وGitlin (1980) و(1991) Entman) إلى تصنيف الأطر الخبرية على مستويين:

١) أطر وسائل الإعلام في مقابل أطر الأفراد أو الجمهور.

٢) الأطر كمتغير مستقل في مقابل الأطر كمتغير غير مستقل.

أطر وسائل الإعلام Media Frames:

ركزت الدراسات التي بحثت في هذا المجال على كيفية تأطير وسائل الإعلام للقضايا والأخبار المقدمة من خلالها، ذلك عن طريق عاملي الانتقاء والبروز من ناحية، والإغفال والحذف من ناحية أخرى، حيث وجدت أن وسائل الإعلام في تغطيتها للأخبار والموضوعات تعمل على إبراز بعض جوانب الأحداث أو الوقائع، إضافة إلى أنها تعمد أيضا لحذف وإخفاء جوانب أخرى، الأمر الذي يحدد مدى شكل وتأثير الإطار المقدم من خلاله الأخبار على إدراك الجمهور لها(١).

---

(١) Dietram A.Scheufele, Op.Cit., p.106:107.

أطر الأفراد أو الجمهور Individual Frames:

ركزت الدراسات المهتمة بهذه المجال على مدى تأثير الأطر الخبرية المقدمة من خلال وسائل الإعلام على إدراك الأفراد للقضايا والموضوعات، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أطرًا خاصة بالأفراد وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار المخزنة ذهنيا والتي ترشد الأفراد لاستخدام المعلومات (الأطر المرجعية)، ويقصد بها كيفية إدراك وفهم المتلقي للقصة الخبرية وتنظيمه وتفسيره لها. وقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى أن الأفراد عندما يتعرضون لرسائل تحمل كلا النوعيين من الأطر الإيجابية والسلبية فإن الأطر التي تركز على الجوانب السلبية للرسالة تكون أكثر قبولا وإقناعا من غيرها ذلك لأن الرسائل السلبية تعتمد على استمالات الخوف[1].

وفي هذا الصدد، تشير نيومان وآخرون (Neuman ct al. 1997) إلى أنه حتى إذا تم وضع القضية أو الرسالة في إطار معين لاستدعاء تفسير مقصود بعينه، فإن الأفراد قد يفهمونها بطرق مختلفة، نظرا لاختلاف معارفهم ومعتقداتهم وأطرهم المرجعية[2]. الأمر الذي دعا بان كوسيكي (Kosicki) إلى التركيز على ضرورة التفاعل بين الأطر الإخبارية ومعارف الفرد الخاصة في تحديد كيفية تفسير الأفراد للنصوص الإخبارية[3].

الأطر كمتغير مستقل Independent Frames:

قامت بعض الدراسات بفحص الأطر كمتغيرات مستقلة، ذلك بالتركيز على التأثيرات الذي يمكن أن تحدثه هذه الأطر، أي تأثيرات أطر وسائل الإعلام على إدراك الأفراد للقضايا من ناحية، وتأثيرات أطر الأفراد على تقييمهم لهذه القضايا وكيفية تفسيرهم لها ومدى تناسق هذا التفسير مع الهدف المقصود من وسائل الإعلام من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد نفرق بين ثلاثة أنماط من الأطر الفردية وفقا للنموذج الذي وضعه Gerhards & Rucht كما يلي:-

---

(١) حسن نيازي الصيفي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) نشوة سليمان، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) حسن نيازي، مرجع سابق، ص ٦٨.

١. نمط تشخيصي Diagnostic Framing: بهدف التعرف على المشكلة أو المسئول عنها.
٢. نمط تنبؤي Prognostic Framing: بهدف تحديد المطلوب عمله.
٣. نمط تحفيزي Motivational Framing: بهدف الدعوة للمشاركة الجادة في العمل التصحيحي.

الأطر كمتغير غير مستقل (تابع) Dependent Frames:

إن دراسة الأطر كمتغيرات غير مستقلة تعني فحص ودراسة الدور الذي تقوم به عناصر مختلفة في تشكيل الأطر وتحديد تأثيراتها. فأطر وسائل الإعلام يمكن أن تتأثر بعوامل مختلفة؛ حيث إن صياغة الصحفيين لقضية ما يمكن أن تتأثر بعدة متغيرات قد تتصل بالبنية الاجتماعية والايدولوجية للمجتمع، كالقيم والمعايير الاجتماعية والضغوط والمعوقات التنظيمية، وجماعات الضغط، والقواعد الصحفية والتوجهات الايدولوجية والسياسية لدى الصحفيين.

أما أطر الأفراد فيجري فحصها باعتبارها متغيرات غير مستقلة كمحصلات مباشرة للطريقة التي تتم بها صياغة قضية ما بواسطة وسائل الإعلام[(١)].

كما يمكن التمييز بين نوعيين أساسيين من الأطر الإخبارية:

١. الأطر الإخبارية ذات الموضوع المحدد Specific News Frames:

وهي ترتبط بموضوعات وأحداث معينة بما في ذلك تفاصيله وإجراءاتها، وتعمل على تحديد كيفية الانتقاء والتنظيم والتأكيد على تفاصيل قضية معينة بشكل يصعب معه التعميم والمقارنة واستخدامه كأساس لفروض عامة أو بناء لنظرية ما[(٢)]. ويسمح هذا الأسلوب بعمق صياغة الأطر الخاصة بالموضوع وتوفير الخصوصية والتفاصيل بشكل أكبر. كما هو الحال بالنسبة لتحليل الصراعات الانتخابية على سبيل المثال[(٣)].

---

(١) Dietram A.Scheufele, Op.Cit., p.107:113.

(٢) نشوة سليمان محمد عقل، مرجع سابق، ص ٧٣: ٧٤.

(٣) Claes H.de Vreese, "Framing Politics at the Launch of the Euro: A Cross- National Comparative Study of Frames in the News." ,Political Communication, Vol.18, No. 2, 2001, p. 109.

٢. الأطر الخبرية العامة الشاملة Generic News Frames:

وهي أطر يمكن تطبيقها على قضايا مختلفة، أو على فترات زمنية متباينة الثقافات، إلا أن هذا النوع لا يساعد على فحص الإطار لحدث ما بتفاصيل كثيرة، بل يسمح بإجراء مقارنات بين الأطر أو القضايا أو توظيفها في مجتمعات مختلفة[١]. وكان "أينجر Iyengar " من أكثر من عرفوا بدراسته لهذا النوع من الأطر، حيث ميز بين نوعيين من الأطر الخبرية العامة، هما:

- الأطر العرضية (المحددة) Episodic: وهي التي تركز في تناولها للقضايا على أحداث ووقائع محددة، ويعزو المسئولية عن الأحداث إلى أفراد أو منظمات بعينها[٢]، فعلى سبيل المثال عندما قدمت الأخبار قضية الفقر بطريقة تنم عن واقع شخصي، فإن الجمهور قد أرجع المسئولية عن المشكلة إلى الفرد ذاته[٣].
- الأطر الرئيسية (العامة) Thematic: وتتناول القضايا والأحداث في إطار تجريدي تغلب عليه الصبغة الموضوعية الأكاديمية من خلال تقديم خلفية وثائقية شاملة حول هذه الأحداث والقضايا[٤]، وهنا عندما قدمت الأخبار قضية الفقر كنتيجة للظروف الاقتصادية والسياسات الاجتماعية فإن المسئولية تقع على المجتمع بصورة عامة[٥].

ومن أمثلة الأطر العامة أيضا في مجال تحليل الأخبار السياسية والحملات الانتخابية، ما قدمه كل من Rhee & Cappella في دراستهما لنوعين من الأطر العامة الخاصة بالحملات الانتخابية، هما:

---

(١) نشوة سليمان محمد عقل، مرجع سابق، ص ٧٣: ٧٤.

(٢) جيلان محمود عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣)Douglas M.McLeod & Benjamin H.Detenber, "Framing Effects of Television News Coverage of Social Protest", **Journal of communication**, vol.49, no.3, Summer 1999, p. 7.

(٤) جيلان محمود عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٥) Douglas M.McLeod & Benjamin H.Detenber, Op.Cit., p. 7.

- الإطار الاستراتيجي Strategy frame: وهو الإطار الذي يركز على مطامح المرشح وسماته الشخصية، والحيل والتدابير التي يتبعها في إدارة حملته الانتخابية، وإبراز جوانب القوة والضعف في هذه الحملة، إلى جانب التركيز على مبدئي المكسب والخسارة.
- إطار القضية Issue frame: وهو الإطار الذي يركز على أجندة القضايا التي يتبناها المرشح بأبعادها وتفاصيلها وتفسيراتها المختلفة بما في ذلك تقديم الحلول بشأنها[1].

اختلفت الدراسات في تصنيفها لأنواع الأطر الخبرية، ويمكن استعراض بعض التصنيفات الشائعة كالآتي:

١) الأطر الإيجابية في مقابل الأطر السلبية (Gains vs. Losses):

وهو تصنيف "كاهينمان وتفرسكاي Kahneman & Tversky" للأطر في عام ١٩٨٤، وهما من أوائل الباحثين الذين أشاروا إلى تأثير أطر معالجة القضايا على تفضيلات المبحوثين بشأن البدائل المطروحة كحلول لهذه القضايا، حيث اختبر الباحثان فعالية صياغة بدائل الحلول في إطار إيجابي، في مقابل صياغتها في إطار سلبي، ومن خلال إجراءهم لعدة تجارب توصلوا إلى أن الفرد عندما يتعرض للإطار الإيجابي الذي يطرح المكاسب المنشودة، يميل إلى تجنب المخاطرة Risk Aversion، في حين يميل الفرد إلى المخاطرة Risk seeking في حالة التعرض للإطار السلبي الذي يطرح الخسائر المتوقعة، وذلك أملا في أن يجني مكاسب من وراء هذه المخاطرة. من هنا وجد الباحثان أن تأثيرات الأطر هي عبارة عن تصورات تتعلق بإدراك الفرد لجانب بعينه من جوانب القضية، دون الجوانب الأخرى[2].

---

(١) June Woong Rhee, "Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage: Asocial Cognitive Account of Framing Effects", **Journal of Communication**, vol.47, no.3, Summer 1997, p.30.

(٢) خالد صلاح الدين، مرجع سابق. ص ٨٢: ٨٣.

٢) أطر السمات البارزة في التغطية الإخبارية للقضايا (Attribute Salience):

وأشار "ماكسويل ماكومبس Maxwell E. McCombs" وآخرون في دراستهم عام ١٩٩٧ لأطر السمات البارزة للقضايا والمرشحين في الانتخابات، نظرا لتأثيرها على أحكام الجمهور حول هذه القضايا أو هؤلاء المرشحون، وتنقسم لنوعين من السمات:

- السمات الموضوعية: وتتضمن عناصر القضية (كأطراف القضية، الأسباب، الحلول، ..) والتي تساعد الجمهور على تكوين خلفية معرفية عن القضية أو المرشح.
- السمات العاطفية: وهي الأطر السلبية أو الإيجابية أو المحايدة التي يتم تقديم الخبر من منظورها، والتي تستهدف أحداث ردود فعل عاطفية من قبل الجمهور تجاه القضية أو المرشح[1].

٣) أطر الشخصيات العامة (Public Figures Framing):

وهي أطر تصور الشخصيات البارزة أو الهامة من عدة نواحي مختلفة، مثل:

◊ الإطار الاجتماعي Social Frame:والذي يركز على الجوانب الاجتماعية للشخصية كاهتماماتها وطرق تعاملها مع أفراد المجتمع...إلخ.

◊ الإطار السياسي Political Frame:ويركز على الحياة السياسية للشخصية، وقدرتها على التخاطب مع الجماهير وإدارة المعارك السياسي، والسياسات التي يتبناها..إلخ.

◊ الإطار الشخصي Personal Frame:ويقدم معلومات وثائقية عن الشخصية، كديانتها وتعليمها والأسرة أو العائلة التي تنتمي لها...إلخ.

◊ إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية Relationship Frame: ويعرض الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها الشخصية وعلاقاتها بأسرتها والمجتمع[1].

---

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق. ص ٩٦.

٤) الأطر الشائعة:

هناك العديد من الباحثين الذين توصلوا إلى مجموعة من الأطر الشائعة التي اعتمدت عليها الكثير من دراسات تحليل الأطر والتي أشارت إلى اعتماد وسائل الإعلام عليها في تغطيتها للقضايا أو الأخبار المختلفة وخاصة الأخبار السياسية والحملات الانتخابية، من أبرز هؤلاء الباحثين:(Iyengar 1987/ Neuman 1992/ Gamson 1992/ Graber 1993/ Bennett 1995/ Price, Tewksbury & Powers 1997):

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الأطر الشائعة في النقاط التالية:

- إطار الصراع **Conflict Frame** :

يركز هذا الإطار على الصراع أو عدم الاتفاق بين الأفراد والمؤسسات والأحزاب، وهو أكثر الأطر شيوعا واستخداما لدى وسائل الإعلام، خاصة في تغطية الحملات الانتخابية والأخبار السياسية وقضايا الرأي العام، والنزاعات التي تحدث في المجتمع في مختلف المجالات بشكل عام[٢]. ويرتبط إطار الصراع ارتباطا وثيقا بالإطار الاستراتيجي بحيث يكون تركيز التغطية الإعلامية هنا على من الفائز ومن الخاسر، إضافة إلى التطرق إلى أداء وأسلوب أطراف الصراع سواء كانوا أفراد أو أحزاب[٣].

وهناك بعض الدراسات التي تطرقت لتقسيم أطر الصراع إلى ثلاث مستويات:

أ- صراع عنيف أو كبير High Conflict: وهي أطر تشتمل على قدر كبير من الصراع، مثل أحداث القتل والعنف والاغتيال والإرهاب.

---

(١) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢)Vincent Price, David Tewksbury & Elizabeth Powers, "Switching Trains of Thought: The Impact of News Frames on Reasers' Cognitive Responses." ,**Communication Research**, vol,24,no.5, October 1997., p. 484.

(٣)Patti M. Valkenburg,Holli A. Semetko & Claes H. De Vreese, "The Effects of News Frames on Readers' Thoughts and Recall." , **Communication Research**, vol.26,no.5, October 1999, p. 551.

ب- صراع متوسط Moderate Conflict: وهي الأطر التي تنطوي على قدرا أقل من الصراع، مثل قضايا الفساد والرشوة وحقوق الإنسان.

ج- صراع محدود Limited Conflict: وهي الأطر التي تنطوي على قدر محدود من الصراع وتشمل أخبار الفن والرياضة والبيئة والاهتمامات الإنسانية[1].

في حين توصل "دونهيو Donohue" وبعض زملاءه أثناء تحليلهم لأبرز القضايا في مجال نزعات الطلاق، توصلت نتائج أبحاثهم في هذا المجال إلى وجود أربع مجالات للصراع والتي تشمل مخطط شامل للصفات اللفظية لدى المتنازعين في قضايا الطلاق الجوهرية (مثل النفقة- تبديد أثاث المنزل- الوصاية على الأطفال ...إلخ)، هذه المجالات هي:

- الواقعية Fact-based disputes.
- الاهتمام أو المصلحة الذاتية Interest-based disputes .
- القيم الأخلاقية Value-based disputes.
- الصلة أو العلاقة Relational-based disputes.

فالنزاعات المبينة على أساس الواقعية تركز على تقييمات للواقع الحقيقي، فمثلا عندما يكون موضوع النزاع هو تبديد أثاث المنزل، فإن التعليقات هنا تتركز حول قيمة الدولار. إذاً فأطر الصراع المبنية على الواقعية هي روايات تركز على العناصر الموضوعية غير المتحيزة في القضية.

أما النزاعات المبنية على أساس الاهتمام، فيمكنها أن تشمل رغبات مستقبلية أو آمال وأهداف يطمح أطراف النزاع لتحقيقها.فمثلا إذا كان موضوع النزاع هو زيادة وقت الزيارة للأطفال بعد طلاق الوالدين، فقد يستخدم أحد أطراف النزاع (أحد الوالدين) جملة لفظية يركز بها على رغبات مستقبلية خاصة به (مثل: أود أن أكون مع الأطفال في أعياد ميلادهم). أي أن التعليقات هنا تركز على المصلحة الذاتية أو اهتمامات الأطراف التي يطمحون لتحقيقها.

---

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق. ص ٩٥.

وبالنسبة للنزاعات على أساس القيم الأخلاقية فإنها تتصل بما هو صحيح أو خاطئ، والإجراءات الواجب إتباعها وفقا لأسس أخلاقية ، فمثلا عندما يكون موضوع النزاع هو الوصاية على الطفل، قد يلجأ أحد الطرفين لبناء حججه على أساس ضرورة التأكد من مراقبة تقد الطفل دراسيا واجتماعيا بشكل يتماشى مع معتقدات وأخلاقيات وتقدم هذا الطرف.

في حين تتركز النزاعات على أساس الصلة أو العلاقة حول الرابط العاطفي والوجداني بين أطراف النزاع، فمثلا فيما يخص موضوع الوصاية على الأطفال، قد تلجأ الزوجة للإشارة إلى مدى تأثير المشاحنات والخلافات التي كانت تحدث مع زوجها على مشاعر الأطفال حيث أصابتهم بجرح وأذى مما يساعدها على إلقاء اللوم على زوجها في فشل زواجهم[١].

○ **إطار الاهتمام الإنساني Human Interest Frame:**

يقدم هذا الإطار الأحداث أو القضايا من زاوية عاطفية أو وجدانية، فهو يهتم بالتركيز على قصص الأفراد وإضفاء الطابع الشخصي على المشكلة أو الحدث. وقد وجد "نيومان Neuman" أن الإطار الأكثر شيوعا بين الأخبار بعد إطار الصراع. ففي ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها وسائل الإعلام فإن المحررين والصحفيين في سعي دائم لاستقطاب الجمهور وجذب انتباهه بشتى الطرق، لذا يعد استخدام إطار الاهتمام الإنساني في تقديم وعرض الأحداث والقضايا إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة هذا التنافس والمحافظة على جذب الجمهور نظرا لما يضفيه هذا الإطار من طابع درامي مشوق على الأخبار[٢].

○ **إطار النتائج الاقتصادية Economic Consequences Frame:**

ويعرض هذا الإطار حدث أو مشكلة أو قضية ما بالتركيز على العواقب الناتجة عنها، وما يمكن أن يكون لهذه العواقب من تأثير اقتصادي على الأفراد

---

(١)Laura E. Drake & William A.Donohue, "Communicative Framing Theory in Conflict Resolution", **Communication Research**, vol. 23,no.3, June 1997.pp 303:304.

(٢)Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, "Framing European Politics: A Content Analysis of Press and Television News", **Journal of Communication**, vol.50, no.2, Spring 2000,pp 95: 96.

أو الجماعات أو المؤسسات أو المناطق أو حتى البلدان. ويعد هذا الإطار أيضا أحد الأطر الأكثر شيوعا، نظرا لأن النتائج الاقتصادية الناجمة عن قضية ما أو حدث ما تعد أحد القيم الإخبارية التي يعتمد عليها العاملين في مجال الإعلام في قياسهم لدرجة أهمية الخبر ومدى قدرته على جذب انتباه أكبر قدر من الجمهور[١].

- **إطار المسئولية Responsibility Frame:**

ينقل هذا الإطار قضية أو مشكلة ما من خلال تحميل مسئولية أسبابها أو حلولها إما للحكومة أو لفرد ما أو لمجموعة ما[٢]، حيث يرتبط هذا الإطار بنوعين من المسئولية في تشكيله لمعارف الجمهور واتجاهاته:

١. السبب المسئول عن المشكلة Causal Responsibility، ويتم التركيز على منشأ المشكلة أو القضية.

٢. مسئولية التناول والمعالجة Treatment Responsibility، ويشير إلى الفعاليات المطلوبة للحد من المشكلة أو التخفيف من وطأتها[٣].

وقد انتقدت وسائل الإعلام الأمريكية على تدخلها في تشكيل فهم الجمهور لمن المسئول عن التسبب في أو إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية الرئيسية، فعلى سبيل المثال، وجد "أينجر" في دراسته لقضية الفقر أن الجمهور في الولايات المتحدة يحمل الأم الفقيرة داخل نظام الرعاية الاجتماعية (التي تتلقى إعانات حكومية) مسئولية فقرها بدلا من تحميل الحكومة أو النظام تلك المسئولية. في حين أنه في بلاد أخرى تتمتع بنظم رعاية اجتماعية قوية فإن وسائل الإعلام الإخبارية تحمل مسئولية المشكلات الاجتماعية على بعض المستويات إلى الحكومة[٤].

---

(١) Holli A.Semetko, op.Cit., p.96.

(٢) أريج محمد فخر الدين، " القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥)، ص ٦٧.

(٣) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص٨٤.

(٤) Patti M. Valkenburg & others, (1999) , Op.Cit., p.552.

- **الإطار الأخلاقي Morality Frame:**

يضع هذا الإطار حدث أو مشكلة ما في سياق العقائد الدينية أو القواعد الأخلاقية، وتحقيقا لمبدأ الموضوعية فإن الصحفيين يلجأون لاستخدام هذا الإطار لتوفير المرجعية الأخلاقية لما يغطونه من أحداث أو قضايا بطريقة غير مباشرة، ذلك من خلال الاقتباس أو الاستدلال، كأن تأتي الأسئلة الخاصة بالموضوع على لسان شخص ما أو جماعة ما، خاصة فيما يتعلق بالموضوعات التي تعرض رسائل أخلاقية أو قواعد اجتماعية محددة تدعو لاتخاذ سلوك معين(١)، بحيث يتم تقديم الموضوع هنا من زاوية أخلاقية أو دينية ولكن بطريق غير مباشر حفاظا على مبدأ الموضوعية التي يجب على الصحفي الالتزام به. الأمر الذي يجعل هذا الإطار أكثر شيوعا في أذهان الجمهور أكثر منه في مضمون الأخبار بشكل واضح، ومع ذلك فهو يستخدم بكثرة ضمن الأطر الإخبارية المستخدمة في نقل الأحداث والقضايا(٢).

- **إطار الضعف أو الوهن Powerlessness frame:**

ويعرض هذا الإطار المشكلة أو القضية بالتركيز على ضعف أطرافها عن مواجهتها، حيث تستخدم وسائل الإعلام هذا الإطار للتعبير عن سيطرة قوى معينة على أفراد أو مجموعات ضعيفة لا حيلة لديها نظرا لتحكم قوى أخرى "Powerful Others" في المشكلة. ونذكر على سبيل المثال القصص الإخبارية التي تعرض الكوارث الطبيعية أو الأمراض المستعصية كمرض الإيدز مثلا، نجد هنا أن وسائل الإعلام في تغطيتها للموضوعات الخاصة بمرض الإيدز تعتمد على هذا الإطار في التعبير عن المرض باعتباره وباءًا سريع الانتشار بشكل أكبر من تحكم أي شخص، وأن هذا الفيروس لا يميز بين نوع أو سن أو عرق، فهو يصيب أي شخص وقد يقضي عليه بسرعة دون أن يستطيع الشخص إيجاد أي مساعدة. فالإعلام هنا يعبر عن المرض كقوى مسيطرة " Powerful

---

(١)Leen d'Haenens & Jan Bosman:"Portrayal of Canada in the Dutch Print Media.", **Canadian Journal of Communication**, vol.28, no.2, 2003, p. 207.

(٢) Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, (2000), Op.Cit., p.96.

"Others" على أشخاص ضعفاء ليس بيدهم فعل أي شيء لمواجهته في حالة إصابتهم بهذا الفيروس القاتل(١).

ويقترح "نيكلاس Nicklas" في دراسته عن تغطية الصحف للكوارث المحلية أن يحل إطار عزو المسئولية Responsibility Frame محل إطار سلب القوى Powerlessness frame، حيث يشير الأول إلى القصص الإخبارية التي يتم من خلالها نسب المسئولية عن الفعل أو الحدث لجهة ما، وبالتالي عدم نسبها للجهة الأخرى، فهذا الإطار إذًا يدمج مابين نسب المسئولية، وأيضا عدم نسبها وهو جوهر إطار سلب القوى Powerlessness frame(٢).

وهناك العديد من الأطر الأخرى التي حددتها الدراسات السابقة، من أمثلة هذه الأطر:

- إطار رد الفعل Reaction Frame: ويركز على رد فعل أو استجابة أطراف القضية الأساسيين تجاه الأحداث.
- إطار كشف الخطأ Wrongdoing Frame: ويكشف عن التصرفات الخاطئة أو المخفية أو الظلم الواقع على الأفراد.
- إطار الحقيقة Reality Frame: ويركز على تقديم المعلومات والحقائق بدقة وصدق على القضية المقدمة.
- إطار التسابق Horse Race Frame: ويركز على الفائز والخاسر في الحدث المقدم.
- إطار التنبؤ Conjecture Frame : ويقدم تخمين لما يمكن أن تصل له الأحداث(٣).

---

(١) Neuman W.Russell et al. "Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning", (University of Chicago Press, Ann N.Crigler publisher, 1992), p. 66.

(٢)Nicklas Hakansson. "Framing the Tunnel: Local News Media and the Hallandsas Toxic Leak 1997", (Paper from the Centre for Public Sector Research at G?teborg University, 2000), p. 9.

(٣) http://journalism.org/node/445.

تساعد الأطر في جعل الأحداث أكثر وضوحا وتسهل من فهمها والتعرف عليها، ذلك إذا تم توظيف الأطر بشكل ناجح، ويشير "إيدلمان Edelman" إلى إداركنا للواقع الاجتماعي يعتمد كيفية فهمنا للمعلومات التي نستقبلها من هذا الواقع ووضعها في أطر تزيد من قدرتنا على تفسير هذا الواقع، فالأطر تساعد على إبراز معاني معينة أكثر من غيرها، ذلك بوصفها أدوات اجتماعية أحادية(١).

خامسا: نموذج عملية التأطير Framing Process Model:

تعد الأطر أحد أنواع الاتصال والذي يعد عملية ديناميكية متحركة، وتتكون هذه العملية من المراحل التالية:

١- بناء الإطار Frame-building:

تشير هذه المرحلة إلى العوامل التي تؤثر في السمات البنائية أو التركيبية للإطار الخبري، فقد تكون هذه العوامل داخلية بحيث تتصل بالوسيلة الإعلامية أو بالقائم بالاتصال أو بالمؤسسات الصحفية والتي تضع أطر معينة للقضايا وفقا لمعاييرها الخاصة. وقد تكون عوامل خارجية تتصل بالصفوة أو المجتمع ككل، لتكون في النهاية محصلة هذه المرحلة –أي مرحلة بناء الإطار– هي الأطر الموضحة في النص الإخباري(٢).

وتوصل الكثير من الباحثين إلى عدة عوامل يمكنها أن تتدخل في بناء الإطار الإخباري(٣)، من أبرزها العوامل التي حددها "شوميكر Shoemaker" وهي:

---

(١) Frank D. Durham, "News Frames As Social Narratives: TWA Flight 800." , Journal of Communication, vol.48, no.4, Autumn 1998, pp.100: 101.

(٢) Claes H. de Vreese: "News framing: Theory and typology", Information Design Journal + Document Design, vol.13, no.1,2005, p.52.

(٣) – وضع العديد من الباحثين عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في بناء الإطار الإخباري، سواء باعتبار الأطر الإعلامية متغيرات مستقلة أو باعتبارها متغيرات تابعة. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر دراسة:

- Dietram A.Scheufele, Op.Cit., pp. 109:112.

١. على المستوى الفردي: تشمل الآراء والقيم الشخصية ومستوى التعليم والخلفية المعرفية والأطر المرجعية وسنوات الخبرة، أي السمات الخاصة بالقائم بالاتصال.
٢. على المستوى المؤسسي: ويشمل سياسة المنظمة وتأثير رؤساء وزملاء العمل والضغوط التنظيمية والإدارية والرضا الوظيفي.
٣. على المستوى المهني: ويشمل معايير القيم المهنية ومواثيق الشرف وطبيعة الدور المهني.
٤. على المستوى الاجتماعي: ويشمل السلطة والقيود التشريعية والأيديولوجية والاتجاهات السياسية السائدة والجمهور العام والعلاقات مع الصفوة وجماعات الضغط(١).

في حين حدد "جادي ولفسفليد Gady Wolfsfeld" خمسة عوامل يعزى إليها تحديد الأطر الخبرية بوسائل الإعلام في تغطيتها للقضايا المختلفة على النحو التالي:

١) درجة الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام.
٢) مصادر الأخبار.
٣) الأعراف السائدة في وسائل الإعلام وأنماط ممارستها.
٤) الايدولوجية السياسة والثقافية للصحفيين والمحررين.
٥) الأحداث ذاتها(٢).

ولكن يؤخذ على " ولفسفليد Wolfsfeld" إغفاله لعامل مهم من العوامل التي تتدخل في بناء الإطار وهو الجمهور المتلقي، والذي يجب أخذه في الاعتبار عند اختيار الإطار وبناء النص الإخباري نظرا لأنه ليس طرفًا سلبيًا في عملية الاتصال، إضافة إلى الأطر الفردية الخاصة بهذا الجمهور والتي تتدخل في مدى تأثره بالإطار الخبري المقدم من خلال النص الإعلامي.

وعموما يمكننا التوصل إلى أن هناك عناصر أساسية لعملية الإطار كعملية اتصالية، وهي كالتالي(١):

---

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص ٩١: ٩٢.

(٢) نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص١١١.

١. **القائم بالاتصال:** الذي يضع الأطر بوعي أو بدون وعي، ويتأثر هذا الدور بعدة عوامل، كالضغوط المهنية والأنساق المعرفية الخاصة ونمط سيطرة وملكية وتمويل الوسيلة الإعلامية والذي يؤثر بدوره على السياسة التحريرية للوسيلة.
٢. **النص الإخباري:** الذي يحتوي على أطر تظهر في غياب وحضور أو بروز كلمات معينة وعبارات معتادة وصور نمطية ومصادر للمعلومات وعبارات تقدم مجموعة من الحقائق أو الأحكام عن موضوع يتم تناوله.
٣. **المتلقي:** الذي يتعرض للأطر ويدركها وبالتالي قد تؤثر في معلوماته عن الموضوع المتناول، وحكمه عليه وسلوكه تجاهه. ويتدخل في مدى إحداث هذا التأثير عدة أمور كالأطر المرجعية والمعارف السابقة للأفراد.
٤. **الثقافة:** وهي مصدر الأطر التي يتم الاستناد إليها، وقد تشير إلى العوامل الأيديولوجية المختلفة التي تفرز هذه الأطر، كما تتدخل في تحديد مدى تأثير هذه الأطر في اتجاهات الأفراد نحو النص الإخباري أو القضية المتناولة.

٢- وضع الإطار Frame-setting:

وتتشابه عملية وضع الإطار مع فكرة "ترتيب الأجندة Agenda-setting" كما أشار لها "ماكومبس McCombs"، ولكن مع اختلاف أساسي والذي يكمن في أن وضع الأجندة يركز على بروز القضايا في حين تركز عملية وضع الإطار على بروز السمات المميزة للقضايا التي يتناولها النص الإخباري[٢]. فنظرية الأجندة تحدد للجمهور المتلقي القضايا التي يجب أن يهتم بها، في حين تحدد نظرية الأطر للجمهور الطريقة التي يجب أن يدرك هذه القضايا وكيفية

---

(١) محمد حسام الدين محمود، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) Dietram A.Scheufele, Op.Cit., p.116.

التأثر بها(١). وفي هذه المرحلة يتم اختيار نوع الإطار المستخدم وفقـا للتـأثير المراد إحداثه ووفقا للقضية المعالجة(٢).

ومن المفيد هنا التعرف على الوظائف التي لابد أن يحققها الإطار(٣):

أ- تحديد المشكلة أو القضية. Define Problem

ب- تشخيص الأسباب. Diagnose Causes

ج- التقييم الأخلاقي للقضية. Make Moral Judgment

د- اقتراح حلول القضية. Suggest Remedies

فعلى سبيل المثال، بالنسبة لقضية مثل قضية العنف السياسـي يمكـن أن تتناولها الوسيلة الإعلامية في إطار الاهتمامات الأمنية، ومن ثم فإن تهديد الأمن الداخلي يصبح هو المشكلة، ويمكن إيعاز السبب في ذلك إلى وجـود جماعـات إرهابية، وقد تتمثل الأحكام الأخلاقية في اعتناق تلك الجماعات لأفكار خاطئـة مضادة للمجتمع، وقد يكون اقتراح سبل العلاج من خلال تكثيـف المواجهـات الأمنية للعمليات الإرهابية، وتحسين المستوى الاقتصادي والقضاء على البطالـة والاهتمام بالتوعية ضد الجريمة(٤).

٣- تأثير الأطر Framing-effects:

وتشير هذه المرحلة إلى النتائج المترتبة علـى بنـاء وعمـل الأطـر الإخبارية، والتي يمكن استشعارها على الفرد والمجتمع، فعلى مستوى الفرد قد نجد تبدل أو تغير في معارفه أو اتجاهاته أو سلوكه بشأن قضية ما بناءا علـى تعرضه لأطر معينة، وعلى المستوى المجتمعي فإن هذه الأطر ربما تساهم في تشكيل المعالجات على المستوى المجتمعي مثـل التطبيـع السياسـي واتخـاذ القرارات والأنشطة الاجتماعية. ويتدخل في إحداث هذا التأثير عدة عوامل مـن

---

(١) Roger D.Wimmer & Joseph R.Dominick, "Mass Media Research", (USA: Wadsworth Publishing Company,6th Ed.,2000),p. 392.

(٢) Claes H. de Vreese,(2005), Op.Cit., p.54.

(٣)Robert M. Entman. "Framing Bias: Media in the Distribution of Power", **Journal of Communication**, vol.57, 2007,p.164.

(٤)هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص٩٢.

أهمها الأطر الخاصة بالأفراد، ففي هذه المرحلة يتم التفاعل بين الأطر الإعلامية والأطر المرجعية(المعرفة السابقة) لدى الأفراد وميولهم واستعداداتهم، بحيث يكون للإطار الخبري تأثيره في سماع وتفسير وتقييم القضايا والأحداث(١).

سادسا: أساليب تحليل الأطر الإخبارية:

هناك أسلوبين للتعرف على الأطر الإخبارية، فهناك دراسات تعتمد على:

- الأسلوب الاستقرائي " Inductive ": بواسطة هذا الأسلوب، تسعى عملية التحليل إلى الكشف عن الأطر المحتملة في النص، أي أن الأطر تنبثق من المادة الخبرية أثناء عملية التحليل. إلا أن الدراسات التي تعتمد على هذا الأسلوب تكون محل انتقاد نظرا لاعتمادها على عينات محدودة وصغيرة من الصعب تكرارها أو مضاعفتها.
- الأسلوب الاستدلالي " Deductive ": يشير هذا الأسلوب إلى وجود أطر إخبارية محددة سلفا كمتغيرات لتحليل المحتوى، بحيث يسعى التحليل إلى التأكد من مدى صحة تواجد هذه الأطر في النصوص الإخبارية. وهذا الأسلوب يتطلب أن يكون لدى الباحث فكرة واضحة عن أنواع الأطر المحتملة، ذلك لأن الأطر التي لا يتحدد لها تعريف مسبق قد تصبح محل تجاهل، وبالطبع فإن هذا الأسلوب يمكن تكراره بسهولة، ويمكن أن يشمل العينات الكبيرة، كذلك يمكنه الكشف عن الاختلافات بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يخص عملية التأطير (أي الأطر الإخبارية المستخدمة في كل وسيلة والمقارنة بينها، كالمقارنة بين جريدة وأخرى، أو بين الصحافة والتليفزيون...إلخ)(٢).

سابعا: آليات عمل الأطر الخبرية:

يشير كل من "جيمسون وموديجلياني Modigliani & Gamson (1989)" إلى آليات عمل الأطر كأدوات يمكن أن تقلل حجم المعلومات

(١) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p.52.

(٢) Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, (2000), Op.Cit.,pp.94: 95.

وتعرض حزمة أو منظومة إعلامية لقضية ما، وقد أمكن لهما التعـرف علـى الآليات التالية:

- الاستعارات. Metaphors
- الأمثلة. Exemplars
- جملة ملفتة للأنظار. Catch-phrases
- صور وأوصاف. Depictions
- صور مرئية. Visual images

إلا أن الأسلوب التجريبي الأكثر شـمولية يقدمـه "تانكـارد Tankard (2001)" حيث يقترح عمل قائمة من الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على الأطر وقياسها:

- عناوين المقال. Headlines
- العناوين الفرعية. Subheads
- الصور. Photos
- شرح أو تعليق لصورة. Photo captions
- الافتتاحيات. Leads
- انتقاء المصادر. Source selection
- اقتباسات تجذب الانتباه. Pull quotes
- شعارات مميزة. Logos
- إحصائيات ورسوم بيانية. Statistics & charts
- جمـل وفقـرات ختاميـة[١]. Concluding statements & paragraphs

ولكن عند "انتمان Entman " فهناك آليتين أساسيتين تعتمد عليهما عملية بناء الإطار، وهما الانتقاء والبروز ، بحيث يتم اختيار عناصـر معينـة مـن القضية وإبرازها من خلال القصة الإخبارية، ويمكن تحقيق ذلـك مـن خـلال التكرار والترابط والتوكيد[٢].

---

(١) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p.54.

(٢) Entman, Robert M., (1993), Op.Cit., p.52.

كما يرى "انتمان Entman " أيضا أن الأطر الخبرية تتشكل وتتجسد في أدوات محددة، وهي:

- ❖ الكلمات الرئيسية. Key words
- ❖ الاستعارات. Metaphors
- ❖ المفاهيم. Concepts
- ❖ الرموز. Symbols
- ❖ الصور المرئية(١). Visual images

ثامنا: قياس الأطر الخبرية:

يتركز اهتمام أكثر الدراسات الإعلامية على دراسة المحتوى الظاهر والصريح للرسالة الإعلامية، ذلك استنادا لتعريف "هولستي Holsti " لتحليل المضمون بأنه تحليل المحتوى الظاهر للاتصال تحليلا موضوعيا وكميا منتظما، لذا أهمل الباحثون أهمية دراسة وتحليل المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية، الذي يساعد على توسيع أبعاد البحث وإمكانية التعرف على نوايا القائم بالاتصال من وراء هذه الرسائل، وبالتالي معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها في الجمهور(٢).

ويقترح كل من "كابيلا وجيمسون Cappella & Jamieson (1997)" أربعة عوامل لابد أن يلبيها الإطار الخبري باعتباره **أحد أدوات تحليل المضمون**:

- ينبغي أن يكون للإطار الخبري خصائص مفاهيمية ولغوية يمكن التعرف عليها.
- أن يكون مهما وذا معنى في الممارسة الصحفية بوجه عام.
- أن يكون بالامكان تمييز الإطار بصورة واضحة عن الأطر الأخرى.

---

(١)Robert M. Entman," Framing U.S Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents", **Journal of Communication** vol.41, no4, 1991, p.7.

(٢) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٩٩.

• أن يكون للإطار صلاحية التمثيل، أي أن يكون متعارفاً عليه من جهة الآخرين وليس مجرد شيء مختلق من خيال الباحث(١).

وحدد " June Woong (1999) " في دراسته للإطار الاستراتيجي وإطار القضية بعض السمات النصية للرسالة الإعلامية والتي يمكن من خلالها قياس الأطر المستخدمة بها وتحليلها، يمكن تلخيصها كالتالي(٢):

أ- الانتقاء المعجمي لمكونات الجملة: Paradigmatic Selections of Sentence Constituents

يشير " Hartely (1982) " إلى وجود أو غياب كلمات معينة في النص الإخباري وتأثيره في بناء هذا النص وقدرته على تحقيق الاتصال، لذا فإن اختيار الكلمات، واختيار مكونات الجملة وبنيتها هي وسائل أساسية لإنتاج معاني محددة لهذه الجملة في سياق النص، فعلى سبيل المثال بالنسبة للتصريحين التاليين:

- الجمهوريون ينتقدون اقتراح كلينتون.
- الجمهوريون يهاجمون اقتراح كلينتون.

نجد أن البنية في كلتا الجملتين واحدة، إلا أن استخدام كلمات معينة قد يؤدي لاختلاف المعنى، ذلك وفقا للإطار المستخدم وبالتالي وفقا للأثر المراد إحداثه. فكلمة "يهاجم" كثيرا ما تستخدم في تغطية الحملات الانتخابية، كما أنها أكثر شيوعا في التغطية المتبعة للإطار الاستراتيجي أكثر من إطار القضية.

ب- المنظور العقلي والسمات الأسلوبية: Perspective and Stylistic Features

تؤكد " Ellis (1992) " على أن السمات الأسلوبية للنص تسهم إسهامًا مهمًا في بناء المعنى، فمثلا باستخدام أسلوب التغطية الاستراتيجية للحملات الانتخابية، تركز القصة الخبرية على شخصية المرشح وأدائه أو على الممثلين السياسيين ودوافعهم الشخصية وإنجازاتهم وأخطاءهم، وهي المعلومات الأكثر

(١) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p.54.

(٢) June Woong Rhee, Op.Cit., pp.30:31.

جذبا للجمهور فيما يخص أخبار الحملات الانتخابية، والتي تساعده على بناء معاني محددة عنها.

ج- الاستعارات والتشبيهات: Metaphors and Depictions

يرى " Gamson & Modigliani (1989) " أن كلاً من الاستعارات والأمثلة التوضيحية والتعبيرات الشائعة تمثل أدوات للإطار والتي تساعد في تحديد المعاني في القصة الإخبارية. فمثلا في ظل الإطار الاستراتيجي، قد يعتمد النص على استعارات تشبّه الحملة الانتخابية بلعبة "Game metaphors"، بحيث توصف مواقف المرشح الانتخابية في قالب مقدار ما يحرزه المرشح من تقدم في اللعبة مقارنة بمواقف منافسيه أو المتسابقين معه في اللعبة.

د- التأكيد على احتمالية الحدث أو النتائج المترتبة عليه: Emphasizing Eventuality or Consequences of an Event

أثبتت دراسة " Kahneman & Tversky (1984) " أن الأفراد عادة ما يتخذون قراراتهم وفقا للطريقة التي تم بها التأكيد على احتمالية وقوع حدث ما، فعندما تؤكد القصة على مبدأ المكسب، يتجنب الأفراد المجازفة، في حين يبحثون عن المجازفة إذا تم التأكيد على مبدأ الخسارة. وفيما يخص التغطية الاستراتيجية للحملات الانتخابية، فإن نجاح المرشحين بحصولهم على الدعم والتصويت سيتم نسبه لمدى فعالية الاستراتيجيات والخطط التي اتبعوها في حملتهم أكثر من القضايا والمواقف السياسية التي تبنوها.

واقترح كل من " Pan & Kosicki (1993) " نموذجا لتحليل الأطر الخبرية يشتمل على المكونات التالية:

١. خصائص النص الخبري.
٢. الاستراتيجيات التي يتبعها القائم بالاتصال في بناء الحدث الإخباري.
٣. تمثل المعلومات الواردة في النص الخبري، من قبل أفراد الجمهور(١).

كما قام " Mark Miller (1997) " بتطوير أداة كمية لقياس الأطر الخبرية وهي " دليل تحليل الأطر Frame Mapping "، بحيث يستطيع من خلالها تحديد السمات البارزة في النص الإخباري وربطها ببعضها وفقا لدرجة

---

(١) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٩٩ : ١٠٠.

التشابه والتنافر بينها وحساب هذه السمات كميا وتصنيفها إلى قيمتين (إيجابي وسلبي أو مؤيد ومعارض) وقد تضاف قيمة ثالثة (غير محدد). وتعتمد هذه الأداة على تقنية الحاسب الآلي، حيث يتم إعداد ملف لغوي ودلالي للقصة الإخبارية وحساب عدد التكرارات الواردة فيه، ومن ثم استخلاص الإطار المستخدم في القصة. إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب الكمي ضرورة احتواء النص الإخباري على عدد محدد من الكلمات يتراوح ما بين (٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠) كلمة، الأمر الذي يجعله مناسبا أكثر لتحليل النصوص الطويلة نسبيا[١].

وأشارت دراسة " Holli & Patti (2000) "إلى إمكانية قياس الأطر عن طريق صياغة مجموعة من الأسئلة وفقا لأنواع الأطر الخبرية، بحيث تحدد هذه الأسئلة إلى أي مدى تم استخدام الأطر الخبرية في النص المراد تحليله، فقد سعت هذه الدراسة لقياس الأطر المستخدمة في الموضوعات السياسية من خلال تطوير سلسلة من الأسئلة التي يجاب عنها بنعم أو لا، بحيث يستهدف كل سؤال قياس أحد الأطر الخبرية الخمسة التالية:(الاهتمامات الإنسانية- الصراع- الأخلاقيات- المسئولية- النتائج الاقتصادية)، من هذه الأسئلة: - هل تعكس المقالة عدم اتفاق بين الأفراد أو الجماعات؟ (لقياس إطار الصراع)، - هل يحتوي الخبر على أي رسائل أخلاقية؟ (إطار الأخلاقيات). وقد خصصت الدراسة ثلاث أسئلة أو أكثر لقياس كل إطار[٢].

تاسعا: تأثيرات الأطر الخبرية:

على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن تتماثل أجندة قضايا الإعلام " Media agenda ' مع أجندة الجمهور " Public agenda "، إلا أن الإعلام يمتلك العديد من الوسائل التي يستطيع بواسطتها التأثير على الرأي العام وعلى ترتيب أجندته أيضا، أحد هذه الوسائل هو تأطير الأخبار "News Framing".

يعود الحديث عن تأثير الأطر الخبرية إلى الباحثين "تفيرسكي وكاهينمن" "Kahneman & Tversky (1981) " وهما أول من قدم لتأثير الأطر حين أشارا إلى اختلاف أفكار الأفراد حول القضايا باختلاف تأطيرها، وعرضا في

(١) نهلة مظفر، مرجع سابق، ص ٩٠: ٩١.

(٢) Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, (2000), Op.Cit., p. 98.

دراستهما لتجربة تم إجراؤها على مجموعة من المبحوثين حيث طلب منهم أن يتخيلوا تعرض الولايات المتحدة لتفشي مرض آسيوي خطير يتوقع أن يتسبب في مقتل ٦٠٠ شخص، وهناك خياران من البرامج المقترح إتباعها لمقاومة هذا المرض، عرض الباحثان هذين الخيارين في تجربتين ومن خلال إطارين، وجاءت النتائج مختلفة في التجربتين.

ففي التجربة الأولى تم تقديم الخيارات في إطار إيجابي كالتالي: إذا اتبع البرنامج الأول سيتم إنقاذ ٢٠٠ شخص، وإذا اتبع البرنامج الثاني فقد يمكن إنقاذ جميع الأفراد (٦٠٠ شخص) أو قد لا يتم إنقاذ أحدهم. أي البرنامجين تختار؟ في هذه التجربة ٧٢% من المبحوثين اختاروا البرنامج الأول، في حين اختار البرنامج الثاني ٢٨% منهم فقط. أما في التجربة الثانية فقد تم عرض نفس المعلومات ولكن باستخدام إطار سلبي والذي ركز على عدد الوفيات المتوقع وليس عدد الأشخاص الممكن إنقاذهم، أي أنه إذا تم تبني البرنامج الثالث فسيتوفى ٤٠٠ شخص، وإذا اختير البرنامج الرابع فإن هناك احتمال ألا يموت أحد أو أن يموت الجميع (٦٠٠ شخص). هنا نجد أن ٢٢% من المبحوثين اختاروا البرنامج الثالث (والذي يعادل البرنامج الأول الذي اختير بنسبة ٧٢% في التجربة الأولى)، و٧٨% اختاروا البرنامج الرابع (والذي يعادل البرنامج الثاني الذي اختير بنسبة ٢٨% في التجربة الأولى).

أثبتت نتائج التجربة السابقة أن استخدام الإطار الإيجابي في عرض المشكلات يؤكد على الفوائد التي يمكن تحقيقها " Benefits"، بينما يؤكد استخدام الإطار السلبي على نسبة المخاطرة التي يمكن خوضها " Risk"، فبالتركيز على الفوائد المحتملة يميل أصحاب القرار للبعد عن المخاطرة، أما بالتركيز على الخسائر المحتملة فيميل هنا أصحاب القرار إلى خوض المخاطرة[١].

---

(١)-Eyal Gamliel & Ram Herstein. "The Effects of framing on willingness to buy private brands", **Journal of Consumer Marketing**, Vol. 24, No. 6, 2007,, p. 334.=

كان هذا المثال دليلا على أن الإطار يمكنه أن يحدد الكيفية التي يدرك بها الجمهور المشكلات أو القضايا، وطريقة تقييمهم لها والاتجاه الذي يتخذونه إزاءها، مما يؤكد مدى أهمية التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأطر الخبرية على الجمهور، حيث إنها تجذب الانتباه لجوانب معينة من الحقيقة، الأمر الذي يعني منطقيا أنها في الوقت نفسه تبعد الانتباه عن الجوانب الأخرى لنفس الحقيقة.

ويعرف "أينجر Iyengar " تأثيرات الأطر بأنها " تغيرات في الأحكام تتولد نتيجة لبدائل في تعريف الأحكام أو انتقاء جوانب المشكلات". أي أن تأثيرا الأطر تتحقق وفقا للسمات البارزة للرسالة والتي تجذب انتباه الأفراد لأفكار معينة تؤثر في تقييماتهم للمشكلة(١).

أشار " Levin et al. (1998) " إلى ضرورة التفرقة ما بين ثلاثة أشكال من تأثير الأطر ذلك وفقا لتعريفها وطريقة عملها ونتائجها، وهي:

١. إطار اختيار المخاطرة: Risky choice framing

يشير هذا النوع إلى مشكلات مثل مشكلة "تفشي المرض الآسيوي" في التجربة السابق ذكرها، حيث تحددت استجابة الأفراد ومدى تقبلهم للمجازفة وعدم المجازفة وفقا للإطار المستخدم في توصيل الرسالة.

٢. إطار السمة المميزة: Attribute framing

يتعلق هذا الشكل بمواقف أو أحداث يستجيب الأفراد لها بشكل إيجابي إذا تم عرضها في إطار إيجابي أكثر من أن يتم عرضها في إطار سلبي، فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة " Levin & Gaeth (1988) " إلى أن الإعلان عن منتج مثل اللحم البقري سيكون له تأثير إيجابي كبير على الجمهور ذلك إذا ذكر الإعلان احتواء اللحم على ٧٥% لحم صافي، بعكس إذا ما أشار الإعلان إلى احتواء اللحم على نسبة ٢٥% فقط من الدهون.

=- Cleotilde Gonzalez et al., " The framing effect and risky decisions: Examining cognitive functions with fMRI", **Journal of Economic Psychology**, 26, pp.1:20 .

(١)Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, (2000), Op.Cit., p.94.

٣. إطار الهدف: Goal framing :

يصف هذا الشكل العواقب المترتبة على القيام بفعل ما وعلى عدم القيام بهذا الفعل أيضا، بمعنى أن الرسالة الإعلامية تكون أكثر إقناعا للمتلقين عندما تعرض الجوانب الإيجابية المترتبة على تبني موقف ما (المكاسب) إضافة لعرض الجوانب السلبية المترتبة على عدم تبني نفس الموقف(الخسائر). بل إن بعض الدراسات توصلت إلى تجنب الأفراد للجوانب الإيجابية وانتباههم أكثر للجوانب السلبية. فمثلا توصلت دراسة " Eyal & Ram (2007) " إلى أن رغبة الأفراد في شراء منتجات معينة تزيد أكثر إذا تم الإعلان عن هذه المنتجات في إطار سلبي يشير إلى الخسائر التي ستلحق بهم في حالة عدم شراءهم للمنتج، أكثر مما إذا استخدم الإعلان إطار إيجابي كأن يركز على مزايا المنتج أو مقدار المال الذي سيتم توفيره بشراء المنتج(١).

ويمكن للأطر الإخبارية أن تحدث التأثيرات التالية:

❖ **تأثير الأطر على الرأي: Effects of Framing on Opinion**

لا يتوقف تأثير الأطر عند المضمون الذي يؤمن به الفرد، بل يمكنها أيضا أن تحدد مقدار أهمية المضمون لدى الفرد. أي أن الأطر يمكنها أن تساهم في تغيير اتجاه الفرد نحو قضية لا تسترعي اهتمامه، بحيث يدفعه إطار معين للاهتمام بقضية لم تكن تقع ضمن لائحة اهتماماته.

❖ **تأثير الأطر على السلوك: Effects of Framing on Behavior**

أظهرت الدراسات تأثيرا كبيرا للأطر في السلوك فيما يتعلق بالموضوعات السياسية بصفة خاصة، فقد استخدمت الأطر كأداة بواسطة السياسيين للتأثير في سلوك الأفراد كدفعهم للتصويت لأفراد بعينهم(٢).

---

(١) Eyal Gamliel & Ram Herstein, Op.Cit.,pp. 334: 335.

(٢) Kellee J. Kirkpatrick " Frames, Freedoms and Fred: An Analysis of the Effect of Framing on Public Opinion and First Amendment Freedoms", (University of Kansas, 2006). p.15, 16.

وعلى الرغم من إثبات العديد من الدراسات لمدى قوة تأثير الأطــر فــي آراء واتجاهات وسلوكيات الجمهور النابع من القوة التأثيرية للإعلام عموماء إلا أن بعض الباحثين يختلفون مع هذا الرأي، ويؤمنون بعدم تــأثير الأطــر فــي الجمهور مثل " McCubbins (1992) " الذي أشار إلى عــدم تــأثير تــأطير الأخبار السياسية على إدراك الرسائل الواردة من الحكومة أو الإعلام [(1)]، بل إن الجمهور يمكنه أن يتبنى إطارا مضادا إزاء المعاني المهيمنــة داخــل الــنص الإعلامي، وقد يؤدي تعدد معاني النص إلى تبني الجمهور لأطر عكسية، بحيث لا يعير اهتماما للمعاني البارزة في النص. فعلى سبيل المثال يتضح ذلــك فــي تعليق "انتمان " Entman " على دراسة " Sniderman et al. (1991) " التــي توصلت إلى أن أكثرية الجمهور يؤيدون الحقوق التي يتمتع بها مريض الإيــدز حينما يتعرضون لنصوص تركز على اعتبارات تتعلــق بامتيــازات وحقــوق المواطنة، في حين أنهم يؤيدون فكرة الخضوع للاختبــار حــين يــتم التــأطير بالتركيز على اعتبارات تتعلق بالصحة والمصلحة العامة، حيث أشار انتمان هنا إلى أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون من بين الجمهور أشخاص يؤمنون بفلســفة حرية المواطنة الأمر الذي يدفعهم لرفض فكرة الخضوع للاختبار حتى إذا ركز النص بشكل صارم على الصحة أو المصلحة العامة[(2)].

كما اقترح " Gamson (1988) " نموذجا مضادا لنموذج التأطير الــذي يسلم بتأثير الإطار الإعلامي على إدراك الجمهــور بســهولة، وهــو نمــوذج جامسون للعلاقة بين الوسيلة الإعلامية والجمهور، بحيث يقدم فكرة الجمهــور النشط الذي يستخدم عناصر التأطير لتقابل الأطر الإعلامية أو يعيد تأطيرها بما يتفق مع أطر الجمهور. وتشير الدراسات أيضا إلى أن قوة تأطير قضــية مــا وتأثيرها تكمن في قدرتها على تنشيط المعارف السابقة لدى الجمهور والتي تؤثر على تفكيره واتجاهاته وقراراته[(3)]. لذا فلا شك أن تأثير الأطر لقضية ما يــزداد حين لا يملك الجمهور المعرفة والخبرة الإدراكية الكافية حول هذه القضية.

---

(١) Leen d'Haenens & Jan Bosman, Op.Cit., p. 208.

(٢) Entman, Robert M., (1993), Op.Cit., p. 55.

(٣) نهلة مظفر، مرجع سابق، ص ٩٤.

من هنا يمكننا القول إن تأثير الأطر ليس أمرا مسلما به، حيث يتدخل في إحداثه العديد من العوامل أهمها المعارف السابقة لدى الجمهور والأفكار والمبادئ التي يتبناها مسبقا إضافة إلى درجة إيمانه وتمسكه بها.

عاشرًا: استخدامات الأطر الخبرية:

هناك مستويين لاستخدام نظرية الأطر الخبرية:

المستوى الأول: ويهتم بقياس المحتوى الضمني أو غير الواضح لوسائل الإعلام، ذلك باستخدام نظرية الأطر كأداة لتحليل المضمون، أي تحليل الأطر المستخدمة في النصوص الإعلامية.

المستوى الثاني: ويهتم بقياس مدى التأثير الذي تحدثه الأطر في تشكيل اتجاهات ومعايير الجمهور حول القضية موضع الدراسة، أي رصد النتائج الناجمة عن استخدامات أطر معينة في النصوص الإعلامية بعد أن يتعرض لها الجمهور[1].

تعددت الدراسات التي تناولت نظرية تحليل الأطر الخبرية بالبحث، والتي تنوعت موضوعاتها لتضم مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية. فهناك دراسات اهتمت بتناول النظرية نفسها وتحليلها وتطويرها، كدراسة " Reese 2007 " عن مشروع لتطوير نظرية الأطر الخبرية ودراسة" Claes 2005 " التي تناولت بتحليل أنواع الأطر الخبرية وكذلك دراسة " Dietram 1999 " عن تحليل الأطر كإحدى النظريات التي تفسر تأثيرات وسائل الإعلام. كما نجد أيضا دراسات استعانت بالنظرية – باعتبارها أداة لتحليل المضمون– في تحليلها للمحتوى الإعلامي عن مختلف القضايا والمجالات، كالقضايا السياسية مثل دراسة" Holli et al. 2000 " عن تحليل أطر المضمون السياسي الأوروبي في وسائل الإعلام ودراسة " Karen et al. 2001 " عن الأطر الإخبارية المستخدمة في خطاب النخبة السياسية، والقضايا الاجتماعية كدراسة " Oscar et al. 1997 " عن أطر التغطية للأخبار المتعلقة بعدم المساواة بين البيض والسود، والقضايا الصحية كدراستي " Julie

---

(١) أحمد علي الشعراوي. " صورة الولايات المتحدة في التغطية الصحفية العربية، دراسة تحليلية مقارنة "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٢.

& Angela 1999 " عن أطر التغطية لموضوع سرطان الثدي واستزراعه في فترة التسعينيات، والقضايا الاقتصادية مثل دراسة " Claes et al. 2001 " عن أطر التغطية للأخبار المتعلقة بتداول العملة الأوربية الموحدة (اليورو)، والقضايا الثقافية كدراسة " Roya et al. 2000 " عن أطر تغطية الصحافة الأمريكية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، والقضايا الإنسانية والحوادث كدراسة" Maxwell et al. 2004 " عن أطر تغطية الصحف لحادث إطلاق للنار في إحدى المدارس الكولومبية.

في حين اتجهت دراسات أخرى للاهتمام برصد تأثيرات الأطر الخبرية – باعتبارها متغيرًا مستقلاً– على معارف وإدراكات وسلوكيات الجمهور المتلقي أيضا في مختلف الأصعدة والمجالات، فعلى الصعيد السياسي نجد دراسة " Clacs 2004 " التي اهتمت بالبحث في تأثير الأطر الخبرية على تحديدات الناخبين وتفسيراتهم وعلى عملية صنع القرار الانتخابي لديهم بشأن اختيار المرشحين السياسيين ، وعلى الصعيد الاجتماعي نجد دراسة " Douglas 1999 " عن تأثيرات أطر التغطية التليفزيونية لأخبار الاحتجاج بشأن قضايا اجتماعية كالعنف والفوضى، أما على الصعيد الاقتصادي وبحوث التسويق فهناك دراسة " Eyal & Ram 2007 " عن تأثير الأطر الخبرية على رغبة المستهلك في شراء منتجات معينة، كذلك بالنسبة لمجال علم النفس الاجتماعي كدراسة " Vincent ct al. 1997 " عن تأثيرا الأطر الخبرية على الاستجابات المعرفية للقراء.

يرجع استخدام نظرية تحليل الأطر الخبرية في هذه الدراسة إلى طبيعة الأخبار المجهلة، فهي أخبار عادة ما ينقصها أحد أو أكثر العناصر الأساسية للخبر، الأمر الذي يمثل جوهر نظرية الأطر التي تشير فروضها إلى أن وسائل الإعلام تسعى في مضمونها الخبري على إبراز جوانب معينة من الحدث والأشخاص الفاعلون فيه وتضفي عليهم أوصافا معينة وتصدر أحكاما أخلاقية بشأنهم، وإغفال جوانب أخرى، مع العلم أن هذه الجوانب قد لا تشكل الحقيقة الكاملة. كما أن الأخبار المجهلة عادة ما تستخدم أساليب غير مباشرة في توصيل المعلومة، كالتلميح لشخصية ما أو مؤسسة ما، وهو ما يتفق مع هدف

النظرية والتي تسعى لقياس المحتوى الضمني للرسالة الإعلامية دون الاعتماد فقط على المعلومات التي يقدمها المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية.

وتسعى الباحثة في الدراسة التحليلية لعينة الأخبار المجهلة على تحديد أنواع الأطر الخبرية الشائعة والمستخدمة في هذه الأخبار، والتي وردت في الدراسات السابقة التي تناولت نظرية تحليل الأطر، وهي: (إطار الصراع- إطار المبادئ الأخلاقية- إطار الاهتمامات الإنسانية- إطار النتائج الاقتصادية- إطار المسئولية)، إلى جانب أطر الشخصية الواردة في الخبر المجهل وهي: (الإطار الشخصي- الإطار الاجتماعي- إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية). وقد تم الإشارة لهذه الأطر باستفاضة في موضع سابق من هذا المبحث.

كما سعت الباحثة أيضا إلى التعرف على أطر الأفعال المسندة للشخصية المعنية بالخبر المجهل والتي صنفتها الباحثة إلى أفعال قامت بها الشخصية وأفعال تعرضت لها الشخصية (إيجابية أو سلبية أو محايدة)، بالإضافة لتحديد أطر اتجاه الخبر المجهل (إيجابي- سلبي- محايد).

إن ما تحدثه الأخبار المجهلة من جدل واسع باعتبارها تمثل إحدى الممارسات الصحفية المخالفة وفقا للمجلس الأعلى للصحافة، زاد من غموضها ومحاولة الصحفيين للهروب من المسائلة القانونية والذي أثر على طبيعة هذه الأخبار واتجاهها لاستخدام الضمنية والتجهيل ليس فقط بالنسبة لكمية المعلومات المقدمة وإنما أيضا بالنسبة لطريقة تقديمها، فاستخدام الأطر يوفر على القائم بالاتصال العديد من العبارات والكلمات التي تعبر عن التأثير المراد إحداثه على الجمهور دون أن يعرضه ذلك للوقوع تحت طائلة القانون.

الخلاصة

تناولت الباحثة في المبحث الأول من هـذا الفصـل نظريـة المسـئولية الاجتماعية مستعرضة لمفهومها والتطور التاريخي لنشأتها، وإيجابيات النظريـة والانتقادات التي وجهت لها، إضافة إلى أبعاد النظرية وتصنيفاتها واستخداماتها في الدراسات السابقة. ثم قامت بالإشارة إلى كيفية توظيف نظريـة المسـئولية الاجتماعية لخدمة أغراض الدراسة.

أما في المبحث الثاني، فتم استعراض نظرية تحليل الأطر الخبريـة مـن خلال الإشارة إلى التطور التاريخي لنشأة النظرية وتعريف الإطـار الخبـري وخصائص الأطر وتصنيفاتها، كما عرضت لنموذج عملية التـأطير وأسـاليب تحليل الأطر وآليات عملها وكيفية قياسها، إضافة إلى تـأثير الأطـر الخبريـة واستخدامتها.

--*

الفصل الثاني

المبحث الأول : حرية الصحافة

المبحث الثاني: أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي

المبحث الثالث: الأخبار المجهلة

المبحث الأول

حرية الصحافة

The freedom of the press

تعد الصحافة صورة من صور التعبير عن الرأي، وحرية الرأي قديمة قدم العالم البشري، حيث تفيد تجارب الشعوب بأن الإنسانية على اختلاف عصورها قد بذلت جهودا مضنية لتحرير الإنسان من أي ضغط أو إكراه يكبح حريته، فقد كانت الحرية هي المحطة التي تنطلق منها إبداعات الناس وهي تعني الحياة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويعرف البعض حرية الرأي بأنها إلغاء العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته عن ذاته وعن مجتمعه تحقيقا لخيره وسعادته، ويقول المفكر الفرنسي "دوجي Léon Duguit" أن حرية الرأي تعني بأن الدولة تعطي تأكيدًا بأنها لن تفرض فهما معينا على خلاف ما يرغب به المواطنون.

وتتطلب حرية الرأي العناصر التالية:

١. الإيمان الراسخ بالعقل ذلك أن العقل المتمرس الذي يألف الحوار والمناقشة والجدل هو ذلك الذي يكون معنيا أصلا لحرية التعبير.
٢. يقتضي الإيمان بحرية التعبير انحسار العصمة عن أي أحد في المجتمع، أي ألا يكون لأي أحد حصانة، فالعقل قد يخطيء وقد يصيب، واحتمال وقوع أي أحد في الخطأ نتيجة إعمال العقل والتفكير أمر يتعرض له كل واحد منا.
٣. التسامح عنصر مهم يكفل حرية الرأي ويدفع بالنمو والازدهار[١].

وإذا كانت حرية الرأي قديمة قدم الإنسان، فحرية الصحافة لم تظهر كحاجة أساسية للإنسان قبل اكتشاف الطباعة. هنا بدء الجدال في مختلف أنحاء العالم حول حرية الصحافة، وفيما إذا كانت حرية شخصية مثل حرية الاعتقاد أم

---

(١) أحمد الشاعر باسرده، "تشريعات إعلامية: الصحافة". (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧) ص١٢، ١٣.

أنها حرية تتعلق بحقوق الإنسان السياسية، إلى أن جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليحسم هذا الجدل، ذلك عندما صدر عام ١٩٤٨ ونص على الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام باعتبارها حريات سياسية من حق أي فرد. كما أكدت ذلك الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، فقد نصت على أن لكل فرد الحق في حرية التعبير بحيث يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها سواء شفهيا أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها(١).

ويحدد ولبر شرام " wilbur schramm "ثلاث زاويا لحرية الصحافة، وهي:

- حرية المعرفة: أي حق الحصول على المعلومات اللازمة لتنظيم فهمنا وإدراكنا للحياة والمجتمع.
- حرية القول: أي الحق في نقل المعلومات بحرية وتكوين الآراء ومناقشتها.
- حرية البحث: أي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات ومعرفتها ونشرها(٢).

تعريف حرية الصحافة:

وعن تعريف مفهوم حرية الصحافة، فيعرف " John C. Merrill" حرية الصحافة بأنها تعني استقلال الصحافة وحريتها من التحكم أو السيطرة الخارجية، فالاستقلالية الصحفية ضرورة ملحة لتحقق الصحافة أهدافها. ويعرفها "Everette E. Dennis" أنها الحق في نقل الأفكار والآراء والمعلومات عبر الكلمة المطبوعة دون قيود من قبل الحكومة(٣). في حين يعرف الدكتور محمد سعد إبراهيم حرية الصحافة باعتبارها حق الشعب بمختلف تياراته وجماعاته

---

(١) محمود علم الدين، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٣) Cheng-Huan, Chen: "A Study of Press Freedom in Taiwan from 1949 To 2003", (USA: South Dakota State University, 2004).p. 50.

وطبقاته في إصدار الصحف، والحصول على الحقائق، والتعبير عن الآراء والأفكار، ومراقبة مؤسسات الحكم وقطاعات المجتمع المختلفة وحثها على تصويب ممارستها في إطار يخدم المصالح العامة، ويوازن بين حقوق الأفراد والجماعات، ويلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية ويكفل الاستقلالية والوحدة والتقدم.

إلا أن التعريفات السابقة نادت بالحرية المطلقة للصحافة دون الإشارة إلى أنه يجب أن تلازم هذه الحرية مسئولية، لذا من الممكن القول أن تعريف الدكتور حازم عبد الحميد النعيمي هو أقرب للتعريف الشامل الجامع لحرية الصحافة، فهو يرى أنها تعني: "حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف والعمل بها، والتعبير عن آرائهم ونشرها فيه، ومعرفة ونقل ونشر الأخبار والمعلومات بموضوعية، وتنوير المواطنين وتثقيفهم بواسطتها، والرقابة على الهيئات العامة والخاصة ومناقشة سياساتها ونقدها من خلالها، وذلك ضمن تعددية صحافية تمثل مختلف الاتجاهات السائدة في المجتمع، ويتم ذلك خارج جميع الضغوط والمؤثرات من الأفراد والجماعات الحكومية والإدارية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والمهنية، الواقعة على الصحيفة أو الصحافي والهادفة إلى صرف الصحافة عن أداء مهامها. وكل هذا ضمن الالتزام بالمسئولية تجاه خصوصيات الأفراد وكرامتهم، والمتضمنة في قوانين عادلة غير متعسفة، ومشرعة ديمقراطيا، وفي مواثيق شرف المهنة والتزام المجتمع وأجهزته الإدارية بتقديم المساعدة للصحف لتحصينها وضمان استقلالها"(١).

قياس حرية الصحافة:

يمكن قياس درجة حرية الصحافة في الدولة وفقا لعدة عوامل والتي تتضمن المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي السائد ونظام الحكم في الدولة. وتختلف توقعات الأفراد لدرجة الحرية باختلاف المجتمعات والأزمنة، إلا أن معظم الباحثين يشيرون إلى الظروف السياسية على أنها العامل الرئيسي الذي يتدخل في تحديد مساحة حرية الصحافة في الدولة.

ويقترح " Van Belle " خمسة تصنيفات للصحافة وفقا لدرجة الحرية المتاحة لها، وهي:

---

(١) محمود علم الدين. مرجع سابق، ص ٢٩٥، ٢٩٦.

١. ألا تكون هناك صحافة، أو أن تكون محدودة جدا.
٢. صحافة حرة، أي أن تستطيع وسائل الإعلام هنا أن تنشر الأخبار السياسية بحرية تامة.
٣. حرية ناقصة، بحيث تستطيع وسائل الإعلام هنا نقل الأخبار السياسية ولكن من خلال دعم القوى السياسية الفاسدة في المجتمع أو قوى أخرى غير سياسية قد تكون رأسمالية.
٤. حرية مقيدة، فتكون الصحافة غير قادرة على نقل المناقشات والأخبار السياسية بحرية نظرا للرقابة غير المباشرة المفروضة عليها من قبل الحكومة التي تضع حدود لذلك.
٥. صحافة مسيطر عليها، وهنا يتم التحكم في الصحافة والسيطرة عليها بشكل مباشر بواسطة الحكومة، أو أن تفرض عليها رقابة صارمة، بحيث تكون الصحافة تابعة للحكومة.

توضح التصنيفات السابقة أن دور الصحافة يختلف وفقا لمساحة الحرية المتاحة لها، كما تشير إلى أن التفاعل بين الإعلام والحكومة يبقى المؤشر الأساسي لقياس حرية الصحافة في أي دولة[١].

ضمانات حرية الصحافة:

لابد من توافر ضمانات تدعم الحق في حرية الصحافة، فإذا لم تتوافر الضمانات الكاملة لممارسة هذه الحرية في الدستور والقوانين التي تفصل تنظيم الحرية، تحولت الحرية إلى مسألة نظرية لا قيمة لها. يمكن تحديد هذه الضمانات كالتالي:

أولا: مبدأ الفصل بين السلطات:

فالفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يضمن للصحافة حريتها ويكفل لها الحماية من استبداد السلطات الثلاث بها وتقييدها.

---

(١) Cheng-Huan, Chen, Op.Cit., pp. 51:52.

ثانيا: الرقابة القضائية:

فتستطيع الرقابة القضائية القائمة على استقلال القضاء وكفاءته أن تكفل للصحافة ازدهارا واطمئنانا، وأن ترد السلطة التنفيذية عن إصدار تشريعات تعسفية من شأنها تقييد حرية الصحافة.

ثالثا: وجود نظام نيابي قائم على الأحزاب مستند إلى رأي عام قوي:

الأمر الذي يعزز ديمقراطية الحكم، لأن المعارضة هي أساس الديمقراطية، ووجود الأحزاب يمثل المعارضة التي توفر المناخ المناسب لحرية الصحافة وتضمن تحقيقها وحمايتها

رابعا: طبيعة رجال حكم:

ولذلك أثر كبير في حرية الصحافة، فمن المهم أن يكفل نظام الحكم هذه الحرية، وأن يضم شخصيات على قدر كبير من النزاهة والحكمة والخبرة والكفاءة والغيرة على مصلحة الوطن ليكون لهم دور في كفالة حرية الصحافة وضمانها(١).

كما حدد "عبد الرحمن جمال" المحاور التي يمكن من خلالها أن تتحقق لحرية الصحافة الضمانات اللازمة لحمايتها، وهي كالآتي(٢):

← **حق الحصول على المعلومات:**

فإذا كان من حق الإنسان المعرفة والوقوف على مجريات الأمور، فمن باب أولى أن يكون للصحفي الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها باعتباره همزة الوصل بين ما يجري في العالم وبين جمهور القراء. وفي هذا الصدد نجد أن المادة (٨) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد نصت على أنه "للصحفي حقًا في الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقا للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر

---

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي: "التشريعات الإعلامية: قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم أداء وسائل الإعلام." (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤) ص ٣١.

(٢) عبد الرحمن جمال الدين: "الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤) ص ٢٤٩: ٢٥٥.

جهة حكومية أو عامة كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها". كما تنص المادة (٩) من القانون على أنه " يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا".

← **حماية مصادر المعلومات:**

إن إفشاء الصحفي لمصادر معلوماته عادة ما يؤدي إلى الإضرار بهذه المصادر، بالإضافة إلى حرمان الصحفي من هذه المصادر ويفقده ثقتها به، كما أن إمداد الصحافة بالمعلومات قد يتوقف في بعض الأحيان على تحقق المصدر من إخفاء هويته. لذا يعد عدم إفشاء الصحفي لمصادر المعلومات والأخبار التزاما يقع على عاتق الصحفي، فلا يجوز أن يخالفه سواء من تلقاء نفسه أو بإجبار من الغير ذلك من أجل حماية مصدره من الضرر الناجم عن النشر. وقد نص قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بخصوص ذلك في المادة (٧) على أنه " لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون".

← **حظر الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف:**

وتنص المادة (٤١) من قانون تنظيم الصحافة على حظر الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف باستثناء الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات، وهي إهانة رئيس الجمهورية. وتعد هذه المادة بمثابة ضمانة هامة للصحفي تمكنه من حرية التعبير عن آرائه دون خوف من شبح الحبس الاحتياطي باعتباره إجراء سريع الوقوع بواسطة النيابة العامة. كما تنص المادة (٤٢) من القانون على عدم جواز اتخاذ الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها الصحفي دليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة، وتحظر المادة (٤٣) من نفس القانون القبض على الصحفي بسبب جريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، كما لا يتم التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة والتي يجب

أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفي بوقت كـــاف، وللنقيب حضور التحقيق أو من ينيبه من أعضاء المجلس، ولمجلس النقابـــة أن يطلب صورا من التحقيق بغير رسوم.

ويشير الدكتور "عماد النجار" لضرورة توافر بعض العناصر التي تكفل حرية الصحافة، وهي:

- عدم خضوع المطبوعات لرقابة سابقة.
- تحديد المجال الذي يخول للمشرع تقييد حرية الصـــحافة، بحيـــث لا يستطيع المشرع إبرام تشريعات تجرم ما لا يستلزم صالح المجتمـــع تجريمه.
- حق الجماعة والأفراد في إصدار الصحف دون اعتراض السلطة كما هو الشأن فيما نص عليه قانون الأحزاب الذي يسمح للحزب بإصدار صحيفة أو أكثر دون الرجوع للسلطة.

فإذا توافرت هذه العناصر، قامت حرية الصحافة حيث لا يرد قيد ســـابق عليها أو على صدورها، ولا يملك المشرع تجريم مضمون ما ينشر في الصحف إلا كلما كان ذلك ضروريا[١].

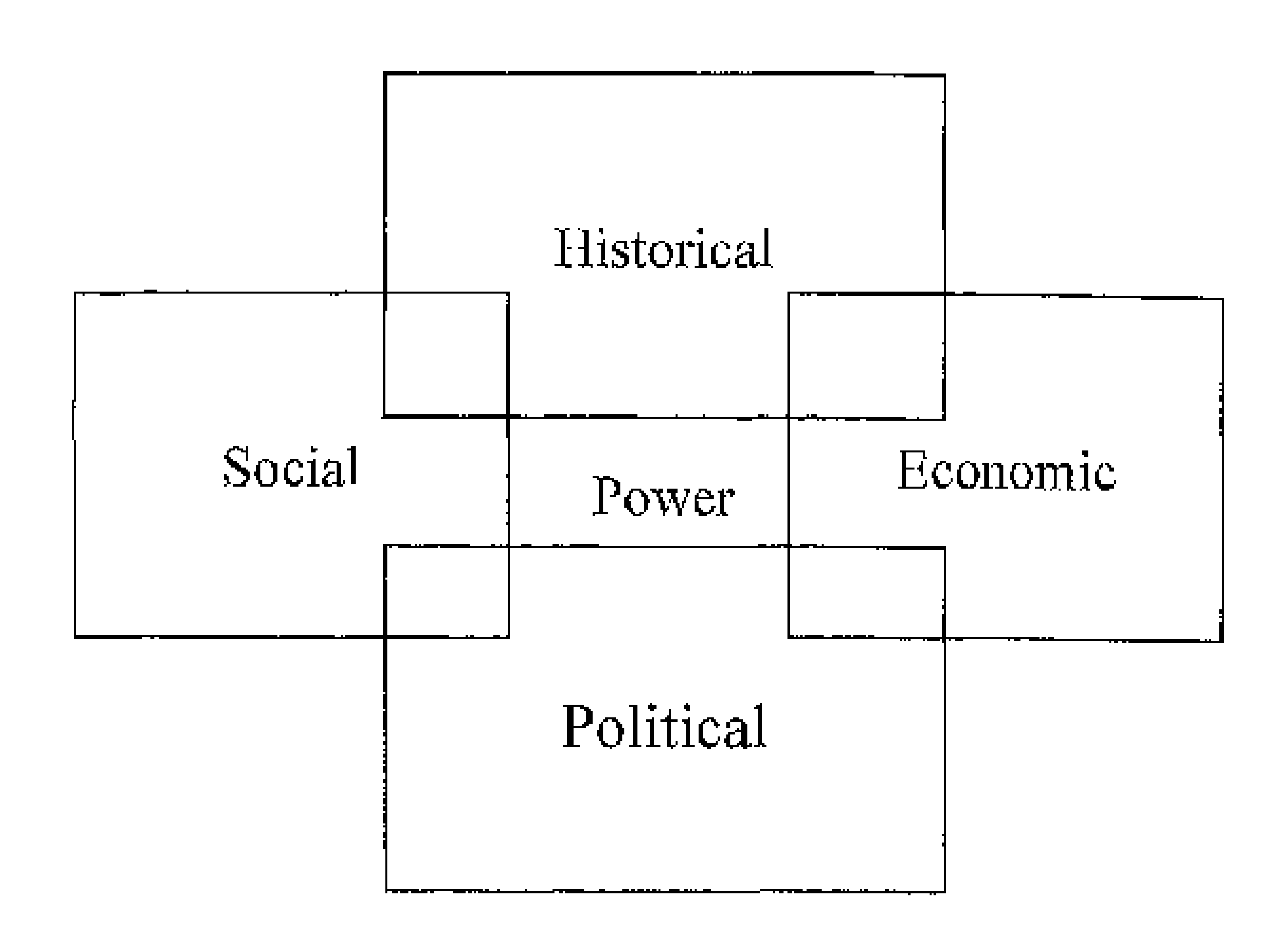
معوقات حرية الصحافة:

تشير إحدى الدراسات التي رصدت وضع حرية الصحافة فـــي بعـــض الدول الأفريقية إلى أن سلطة الدولة تمثل أكثر القيود التي تعوق حرية الصحافة، ويتصل بها عوامل أخرى تاريخية واجتماعيـــة وسياســـية واقتصـــادية، إلا أن السلطة هي العامل الرئيسي، فهي القوة المتحكمة في الأحداث التاريخية والقضايا الاجتماعية، كما أنها تشكل الأيديولوجية السياسية والوضع الاقتصـــادي للدولـــة والفرد، وكلها عناصر لا يمكن تحليلها منفصلة بل متصلة ببعضها البعض، كما هو موضح في الشكل(١)[٢].

---

(١) محمود علم الدين، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٢) Alex Lupyana Mwakikoti:"Freedom of the press in Africa: An analaysis of six African British Commonwealth Countries.", (Michigan State University, Sociology Department, 1992) p.160



الشكل (١) [(١)]

يوضح الشكل التداخل في العلاقة بين معوقات حرية الصحافة متصلة بالسلطة والتي تمثل مركز هذه المعوقات

ومن القيود التي يمكن أن تمارسها السلطة على الصحافة:

- المنع من التداول: إذا تضمنت الصحيفة ما يخل بالآداب العامة أو التطاول على الأديان، كذلك بالنسبة للصحف الأجنبية بحيث يمنع دخولها إلى البلاد.
- ضبط الصحيفة ومصادرتها: وذلك في عدة حالات أشارت لها قوانين المطبوعات، كأن ترتكب الصحيفة جريمة من الجرائم الواردة في القانون، مثل التحريض على قلب النظام أو إهانة رئيس الجمهورية أو غيرها من الجرائم الأخرى التي ترتكب بواسطة الصحف.

---

(١) Alex Lupyara, op. Cit., p.160

- تعطيل الصحيفة: أي وقف نشاطها لسبب من الأسباب التي خولها القانون.
- إلغاء الصحيفة: وهو بمثابة شهادة وفاة الصحيفة ونهاية لحياتها[1].

وبشكل عام، فيمكن تقسيم المعوقات التي تقلص من حرية الصحافة والممارسة إلى[2]:

❖ **عوائق موضوعية:** وهي تلك العوائق التي تفرض على المهنة من خارج مؤسساتها ومقتنياتها، سواء من رجال السياسة أو رجال الأعمال أو جهات أجنبية تهدف للتدخل في شئون الصحافة والحد من حريتها، من هذه العوائق:

- التشريعات والقوانين.
- ضغوط العولمة بما تتضمنه من إطلال حرية الاحتكارات الدولية (الشركات عابرة القارات).
- البرنامج الأمريكي المعلن لإنشاء صحف وشبكات وإذاعات أمريكية عربية تحقق أهدافها الخاصة باسم حرية الصحافة.
- اختراق رؤوس الأموال الأجنبية باسم المساعدات للعديد من منظمات المجتمع المدني العاملة تحت لافتات الديمقراطية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان.
- الأثر السلبي الكبير للحرب الأمريكية ضد الإرهاب وما صاحبها من إصدار قوانين وإجراءات أمنية مشددة اعتدت على الحريات العامة والخاصة وحرية الصحافة وانتقلت العدوى للأجهزة الحكومية العربية.
- جرأة المسئولين الحكوميين والدبلوماسيين الأمريكيين على التحريض السافر ضد حرية الصحافة ومطالبتهم بردع من ينتقدون السياسات الأمريكية.

---

(١) أحمد الشاعر باسرده، مرجع سابق، ص٢٥: ٢٦.

(٢)عمر حسين جمعة علي، "تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥"، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٧)، ص ٧٦.

- عدم وضع القوانين المنظمة للصحافة في معظم الأقطار العربية في إطار قانون موحد وشامل، فهي موزعة بين الدستور وقانون العقوبات وقانون المطبوعات ومواثيق الشرف والتعليمات الإدارية وغيرها.
- تزييف المعلومات وحجبها عن الصحفيين.
- العوائق الإدارية والأمنية التي تعترض حرية العمل الصحفي خاصة أثناء التغطيات الصحفية للقضايا الحساسة مثل الانتخابات السياسية.
- الضغوط الاقتصادية على الصحفيين وضعف رواتبهم.

❖ **عوائق ذاتية:** وهي تلك العوائق التي غالبا ما تطويها مهنة الصحافة بين جوانحها وما يرد في ممارسة المهنة من إزاحة اعتبار الحرية على حساب المصلحة والتي يكثر أن تكون مصلحة خاصة تنأى دائما عن مصلحة الرأي العام الذي يفترض ألا تنشد حريتها إلا لخدمته. منها:

- ملكية المؤسسات الإعلامية ومصادر تمويلها غير التجارية والتي تتدخل في تحديد مساحة حريتها، خاصة عندما ترتبط سلطة التحرير بمصادر التمويل.
- الارتباطات والعلاقات السياسية لمديري ورؤساء تحرير الصحف ومجالس إدارتها، من حيث تأثيرها على حرية الإعلام والتعبير عن الرأي.
- سلطة الإعلان باعتباره المصدر الأكبر لدخل المؤسسات الصحفية والمساعد على رفع قدرتها على الاستمرار.
- الرقابة الذاتية لعدد غير قليل من الصحفيين مراعاة لما يعرفونه من قيود ضمنية.
- السياسة التحريرية التي تفرض منع بعض المعلومات من النشر بحجة تعارضها مع السياسة التحريرية للصحيفة أو لأسباب أخرى غير معلومة.

وتضمنت القيود التي وضعها الدستور المصري على حرية التعبير المحاور التالية:

- الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور، والحفاظ على الحقوق والحريات والواجبات العامة، ومن أهم هذه المقومات والتي ينص عليها الدستور هي حماية الأخلاق العامة والقيم الدينية، التضامن الاجتماعي والذي يتحقق من خلال ترابط الأفراد جميعا وسعيهم لتحقيق المصالح المشتركة، والاهتمام بالأسرة المصرية، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، واحترام حقوق الإنسان المصري وحرياته.
- احترام الحياة الخاصة للمواطنين، وفقا لما ورد في الدستور والقانون الجنائي، بحيث يعاقب القانون على القذف في حق الأشخاص أو سبهم أو امتهان العدالة أو التأثير عليها بواسطة وسائل الإعلام.
- عدم المساس بالسلامة العامة أو الأمن القومي، فالقانون الجنائي يعاقب كل ما يقوم بفعل من شأنه تهديد أمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، ويمكن للحكومة أن تلجأ إلى القضاء في حالة المساس بالأمن القومي أو السلامة العامة لينذر الصحف أو يوقفها أو يلغي صدورها(١).

حرية الصحافة في الدول العربية:

نشرت منظمة مراسلون بلا حدود المعنية بأوضاع الصحفيين على موقعها بشبكة الانترنت قائمة تضم ١٦٩ دولة رتبتها حسب احترامها لحرية الصحافة لعام ٢٠٠٧. تصدرت القائمة كل من أيسلندا والنرويج، بينما لم تحظ أي دولة عربية بموقع ضمن الدول الخمسين الأولى، فقد حلت الكويت في المرتبة ٦٣، والإمارات في المرتبة ٦٥، وقطر في المرتبة ٧٩، ولبنان في المرتبة ٩٨، والبحرين في المرتبة ١١٨، والأردن في المرتبة ١٢٢، والجزائر في المرتبة ١٢٣، والسودان في المرتبة ١٤٠، واليمن في المرتبة ١٤٣، وتونس في المرتبة ١٤٥، ومصر في المرتبة ١٤٦، والسعودية في المرتبة ١٤٨، وسوريا في المرتبة ١٤٥، وليبيا في المرتبة ١٥٥، والعراق في المرتبة ١٥٧، والسلطة الفلسطينية في المرتبة ١٥٨.

---

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٣٢: ٣٨.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد احتلت المركز ٤٨؛ وهو الترتيب الذي علقت عليه المنظمة كترتيب متأخر لأن الصحفيين الأمريكيين عادة ما يواجهون الاعتقال لرفضهم الكشف عن مصادر معلوماتهم أمام المحكمة، الأمر الذي يعوقها من انضمامها للدول المتصدرة في القائمة.

وتقول المنظمة إنها رتبت القائمة وفقا لدرجة الرقابة التي تفرضها الدول على الصحافة وعدد الاعتقالات في صفوف الصحفيين وعدد حوادث القتل التي يروح ضحاياها صحفيون واحتكار الدولة للمؤسسات الصحفية والقيود القانونية التي تفرضها على المؤسسات الصحفية. وأشارت إلى أن الترتيب لم يأخذ بعين الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، وإنما فقط تلك الانتهاكات التي شملت الصحفيين(١).

الصحافة بين الحرية والمسئولية:

زادت أهمية حرية الصحافة ومكانتها في المجتمع خلال القرن التاسع عشر، ذلك في ظل العمل بالنظرية الليبرالية للصحافة والتي تنادي بالتحرر المطلق للصحافة من سيطرة السلطة أو الحكومة، إلا أنه مع دخول القرن العشرين اتضح أن حرية وسائل الإعلام تنطوي على بعض المخاطر، فقد أدت هذه الحرية المطلقة إلى المغالاة في تقديم أخبار الجريمة والعنف والجنس واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة ونشر الشائعات والأكاذيب وإفشاء الأسرار الحكومية والمساس بالأمن القومي، وذلك بحجة حق الناس في المعرفة، مما أدى لانتشار ظاهرة الصحافة الصفراء. فبالرغم من أن الهدف من حرية الصحافة هو تحقيق الصالح العام، إلا أن ممارسات الصحافة هذه جاءت على حساب مسئولياتها تجاه المجتمع وحمايته.

وقد أدى ذلك إلى ظهور نظرية المسئولية كوسيلة لإتاحة الحرية للصحافة مقترنة بالالتزام بمسئوليتها نحو الأفراد والمجتمع من خلال تحري الصدق وإدراك احتياجات المجتمع وعدم الخضوع لهيمنة الربح.

فقد ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية لتنادي بضرورة أن يصاحب الحرية مسئولية، وجاءت لتراعي التوافق بين صالح الفرد وصالح المجتمع.

---

(١) http://www.rsf.org .

فالحرية المطلقة للصحافة تؤدي بها للاهتمام بتحقيق الربح على حساب الصالح العام، كما أن الصحافة المقيدة بواسطة السلطة عادة ما تفشل في تحقيق رسالتها نحو إعلام المواطنين. أما الصحافة الحرة المسئولة فيمكنها أن تحقق المعادلة الصعبة من خلال مراعاة الصالح العام وتحقيق الربح في نفس الوقت.

ويرى " Altschull " أن الصحافة المسئولة تدرك التزاماتها نحو تنوير الجمهور وخدمة أهداف المجتمع وتعمل كمؤسسة اجتماعية تحقق خدمات متوازنة للإعلام والثقافة والترفيه. ويعبر الإعلام المسئول عن المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، وذلك تحقيقا لنظرية المسئولية الاجتماعية، ولابد من توافر ثلاثة عناصر لإدراك المسئولية الإعلامية:

١. القيام بالوظائف الملائمة لوسائل الإعلام، وهي: الوظيفة السياسية- الوظيفة التعليمية- الوظيفة الثقافية- المنفعة.
٢. معرفة المبادي التي ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية أو مسئولة.
٣. معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق المبادئ الأساسية في الممارسة الواقعية.

كما يرى " Elliott " أن الإعلام المسئول يتحقق حين تلتزم وسائل الإعلام بأداء مسئولياتها تجاه المجتمع العام والمجتمع المحلي إضافة إلى المسئولية تجاه الذات، ذلك من خلال إتاحة المعلومات للمواطنين كافة دون إلحاق الضرر ببعض الأفراد وإحاطة الناس علما بما يحقق صالحهم ونشر ما يتوقعونه مع تحري الدقة والأمانة والصدق والموضوعية في ذلك[١].

ويحدد "محمد حسام الدين" العوامل التي تؤثر في مساحة المسئولية الاجتماعية للصحافة من خلال عدة نقاط، أهمها:

- التشريعات الإعلامية وممارسات السلطة التي تحدد درجة الحرية المتاحة للصحافة.

---

(١) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣١: ٢٣٢.

- طبيعة العمل الصحفي وما ينطوي عليه من ضغوط غرفة الأخبار والسبق الصحفي والمنافسة وحراسة البوابة.
- أوضاع الجهاز التحريري والمستوى الاقتصادي للصحفيين، ومستوى تأهيلهم الأكاديمي وكفاءتهم وخبرتهم.

تؤثر هذه العوامل في تحديد مسئولية الصحفي تجاه جماعته المهنية وعلاقته بزملائه ورؤسائه في العمل وبمصادر معلوماته، كما تؤثر أيضا في تحديد مسئولية الصحيفة ككل تجاه المجتمع وممارستها لوظائفها المنوطة لها والقيم المهنية التي تلتزم بها(١).

من هنا، فإذا كان الأصل في العمل الصحفي هو حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات والأخبار وتقديمها، وحق القارئ في تلقي هذه المعلومات دون عوائق، وحماية رجال الصحافة من أي تعد عليهم في الوقت نفسه، فإن ممارسة هذه الحريات تستوجب واجبات ومسئوليات على الصحفي لابد من إخضاعها لبعض الإجراءات أو الشروط أو العقوبات، ذلك أن الحرية مسئولية، ومن لا مسئولية له لا يستطيع أن ينعم بالحرية التي يطالب بها(٢).

فحرية الصحافة ليست مطلقة، وإنما يحكمها التزامات على الصحفيين اتباعها في إطار مسئوليتهم تجاه المجتمع وجماعتهم المهنية على حد سواء، حتى لا تكون الصحافة وسيلة لإحداث الفوضى والبلبلة في المجتمع وتضر بالمصلحة العامة للمواطنين وحياتهم الشخصية، خاصة مع التوسع الكبير الذي تشهده الصحافة الخاصة وصدور العديد من الصحف المستقلة والتي يمثل عدد كبير منها صحافة صفراء قد يكون لها أغراض أخرى تتماشى مع أهداف ملاكها وتبعد عن إفادة المجتمع وإعلام الجمهور، هذا إلى جانب اشتغال العديد من غير المتخصصين في الصحافة وإمكانية عدم درايتهم بقوانين الصحافة ومواثيق الشرف الإعلامي.

---

(١) محمد حسام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) أميرة العباسي، مرجع سابق، ص ٥.

المبحث الثاني
أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي

صاحبت السنوات الأخيرة العديد من المستجدات والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عموما، ووسائل الإعلام على وجه الخصوص. فأصدرت العديد من الصحف وأطلقت العديد من القنوات الفضائية الإذاعية والتليفزيونية، كما توسعت الصحافة الإلكترونية بحيث لم تقتصر فقط على إنشاء نسخة إلكترونية للصحيفة المطبوعة، بل وإنشاء صحف إلكترونية أيضا لا تصدر بنسخ مطبوعة.

أدت هذه التوسعات والكم الهائل من وسائل الإعلام المختلفة والتي تسعى دائما للتنافس مع بعضها البعض وتحقيق النجاح والسبق الذي يضمن لها الاستمرار والبقاء، أدى ذلك كله إلى تفاقم العديد من المشاكل الأخلاقية والقانونية التي صاحبت هذا التقدم نتيجة الممارسات الخاطئة وتجاوزات بعض الصحفيين الذين قد يكون عدد كبير منهم من غير المتخصصين في مجال الإعلام والصحافة، هذا إلى جانب نمط ملكية الصحف الذي فرض عليها ضرورة الأخذ بمعايير المكسب وزيادة التوزيع وجذب الجمهور أكثر من الاهتمام بالمعايير المهنية ومسئوليتها الاجتماعية التي تتطلب منها الالتزام بأخلاقيات الصحافة التي نصت عليها العديد من القوانين ومواثيق الشرف الإعلامية. مما دعا إلى الحاجة إلى إعادة النظر في النظم التي تربط بين الحرية والمسئولية وأهمية إيجاد الوسائل العملية لتحقيق ذلك.

ومن أهم الأسس التي يجب أن يقوم عليها نظام الحرية المسئولة هي أخلاقيات مهنة الصحافة Press Ethics. وقد تزايد الاهتمام بمفهوم أخلاقيات الإعلام في دول الشمال وأمريكا خلال التسعينيات لعدة أسباب، منها[1]:

- تطور تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات الذي أدى لزيادة القدرة على النقل الحي للأحداث من موقعها فور حدوثها وغلبة معايير السبق

---

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٢٣: ٤١.

والمنافسة على المعايير الأخلاقية للإعلام، إضافة إلى التهديد بالانقراض الذي تواجهه الوسائل الإعلامية التقليدية وأهمها الصحافة المطبوعة.

- أزمة تناقص مصداقية وسائل الإعلام واحترام الجمهور لها وعدم ثقتهم في أخلاقيات الصحفيين نتيجة لانتهاكهم لحق الخصوصية والاعتماد على المصادر المجهلة بشكل مكثف.
- الحاجة لتحسين نوعية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام، بعد أن غلب اعتمادها على نوعية معينة من المضمون يركز على التسلية والجرائم والفضائح ويحقق لها الربح تماشيا معا الاتجاه التجاري الذي ساد في تلك الفترة.
- معارضة إصدار قوانين ومواثيق أخلاقية خوفا من أن تقيد الإعلام وتؤثر في حريته، وظهور الدعوة إلى تنمية التنظيم الذاتي للمهنة لأن المجتمع لن يستفيد كثيرا من فرض العقوبات وتقييد الصحافة؛ لكنه سيستفيد أكثر من التزام الصحفيين أنفسهم بمبادئ أخلاقية في القيام بوظيفتهم لصالح المجتمع.
- تساعد أخلاقيات الإعلام كأداة للعلاقات العامة للمؤسسات الإعلامية على تحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور، بالتالي فالمواثيق الأخلاقية إنما هي موجهة للجمهور بشكل أكبر مما هي موجهة للصحفيين، فهي بمثابة عقد اجتماعي بين الوسيلة الإعلامية والمجتمع.

وعلى الرغم من عدم حداثة مفهوم أخلاقيات الإعلام، الذي يعود ظهوره إلى عام ١٩١٦ في السويد، ثم في فرنسا عام ١٩١٨، إلا أنه مازال محل جدل، وحاول العديد من الباحثين والأكاديميين تعريفه، ويمكن استعراض بعض هذه التعريفات فيما يلي[1]:

- ❖ يعرف "أندرسون Anderson" أخلاقيات الاتصال بشكل عام بأنها المعايير التي توجه المشاركين في النشاط الاتصالي أو التي يمكن أن يستخدمها الناقد في الحكم على النوعية الأخلاقية للاتصال.

---

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٧٦: ٧٧.

- يعرف "كوهين وإليوت Cohen & Elliot " أخلاقيات الصحافة بأنها ذلك الفرع من الأخلاقيات المهنية الذي يتناول المشكلات المتعلقة بسلوك المندوبين الصحفيين والمحررين والمصورين الفوتوغرافيين، والمنتجين، وجميع المهنيين الذي يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها، وتتحدد أخلاقيات الصحافة في ضوء علاقة مهنة الصحافة بالمجتمع.
- يرى "ريتش Rich " أن أخلاقيات الإعلام هي الاختيارات التي تواجه الصحفيين حول الطرق التي يترصفون بها.
- توصل "أرنت Arnet " من خلال دراسته ل ١٢٨ مقالا نشرت في مجلات الاتصال في الفترة من ١٩١٥- ١٩٨٥، إلى أن هناك اتفاقا بين دارسي أخلاقيات الاتصال على تعريف أخلاقيات الإعلام بأنها عملية صنع الاختيار Choice making في وسائل الإعلام. فالقرار الذي يتخذه الصحفي لابد أن يقوم على مبادئ أخلاقية، والقرار الأخلاقي يعتمد على الاختيار، هذا الاختيار لابد أن ينبني على المعرفة والحرية والنقد.

أما "سليمان صالح" فيعرف أخلاقيات الصحافة بأنها " مجموعة من المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة، والتي يلتزم بها الصحفيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليه، وفي طرحهم لآرائهم، وفي قيامهم بوظائف الصحافة المختلفة، وهذه المعايير المهنية تقوى إحساس الصحفي بمسئوليته الاجتماعية"[١].

وأخلاقيات الممارسة الصحفية هي التي تتضمنها مواثيق الشرف الصحفية في دول العالم المختلفة. ومن أهم هذه الأخلاقيات الالتزام بمجموعة من القيم مثل العدالة والدقة وضرورة التمييز بين الخبر والرأي وتصحيح الخطأ وإدانة تشويه وإخفاء الحقائق عن عمد، والحفاظ على سرية المصادر ودعم مسئولية الصحفيين في الحفاظ على حق الجمهور في حرية التعبير، وتحديد واجب الصحفي في الدفاع عن كرامة واستقلالية المهنة، وحماية حق الجمهور في الحفاظ على الخصوصية، وعدم التمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة

---

(١) سليمان صالح، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٥١.

أو الدين أو التوجهات السياسية، وتجنب تضارب المصالح. وهي مجموعة أخلاقيات يلتزم بها الصحفي تجاه المجتمع والجمهور إضافة إلى أخلاقيات التعامل مع زملاءه والمؤسسة الصحفية التي يعمل بها[١].

من هنا، تعد مواثيق الشرف المهنية Professional Codes من أهم محددات الأداء الأخلاقي لوسائل الإعلام، حيث تحدد بعض السلوكيات الأخلاقية التي يجب الالتزام بها من جانب الإعلاميين في أدائهم المهني.

ويرجع ظهور أول ميثاق أخلاقي إلى عام ١٩١٠ الذي أصدرته رابطة المحررين في ولاية تكساس الأمريكية، إلا أن هذا لا ينفي أن الصحفيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت لهم مجموعة من القيم والتقاليد والأخلاقيات، فأخلاقيات الإعلام مثل أي مهنة أخرى ظلت غير مكتوبة لفترة طويلة من الزمن، ومازالت غير مكتوبة في الكثير من الدول.

ومع دخول القرن العشرين، تطور مفهوم أخلاقيات الإعلام وتوالى ظهور المواثيق الأخلاقية، حيث ظهرت في السويد عام ١٩١٦، وفي فرنسا عام ١٩١٨، وغيرها من المواثيق التي ظهرت في دول أوربا وأمريكا لتواجه المشكلات التي ظهرت خلال هذه الفترة. إلا أن هذه المواثيق لم تستطع مواجهة المشكلات الجديدة التي طرأت في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة مشكلة التركيز والاحتكار وما خلقته من قضايا أخلاقية. لذا ظهر جيل ثاني من المواثيق خلال التسعينيات، وقامت بعض الروابط المهنية الأمريكية بتحديث مواثيقها مثل جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، وجمعية الصحفيين المحترفين التي تبنت ميثاقا جديدا عام ١٩٧٣. ولكن بطبيعة الحال ومع ظهور مشكلات أخلاقية جديدة ناجمة عن المنافسة الحادة بين الصحافة من ناحية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى وتطور تقنيات الاتصال، أدى ذلك لظهور جيل جديد من المواثيق خلال التسعينيات[٢].

وهناك نوعين من المواثيق:

---

(١) نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي، مرجع سابق، ص ٩٠٤.

(٢) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٢٩: ١٣١.

١) مواثيق إجبارية أو إلزامية: تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها، ويدخل في هذا التأنيب العام أو الوقف عن مزاولة المهنة.

٢) مواثيق اختيارية: تقوم على أساس رغبة واردة من العاملين في المهنة، وتعد هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم(١).

كما يمكن تحديد **أهداف مواثيق الشرف الصحفي** بوجه عام فيما يلي(٢):

- حماية الجمهور من الاستخدام غير المسئول للصحافة، وذلك باستخدامها لأغراض الدعاية أو التضليل.
- حماية الصحفيين أنفسهم من إجبارهم على العمل بأساليب غير مسئولة أو بطريقة تتناقض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم.
- حماية حق الصحافة في الحصول على كل أنواع المعلومات من مصادرها فيما عدا تلك المعلومات التي تتعلق بشكل مباشر بشئون الدفاع أو الأمن القومي، وحماية حق الصحافة في نشر هذه المعلومات وهو ما يمكن الجماهير من معرفة كيف يدار المجتمع، كما يمكن الجماهير من استخدام الصحافة لعرض آرائها المختلفة.

وتضع مواثيق الشرف الصحفية مجموعة من المبادئ التي تعد بمثابة معيار للأداء المهني للصحفيين الذين يقومون بجمع ونقل وتوزيع المعلومات والتعليق على الأنباء أثناء تناولهم للأحداث، فعلى سبيل المثال نجد ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين والذي تم الإعلان عنه عام ١٩٥٤ وتم تعديله من قبل المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين عام ١٩٨٦، والذي تضمن مجموعة من المبادئ أهمها(٣):

---

(١) أسماء الجيوشي، "تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي: دراسة تطبيقية مقارنة في الفترة من ١٩٩٦– ٢٠٠٢م"، (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٧)، ص ٦٣.

(٢) سليمان صالح، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣) يحيى شقير، "مواثيق الشرف المهني"، (ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧)، ص٢.

١. احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي.
٢. خلال أدائهم لعملهم سيقوم الصحفيون وفي جميع الأوقات بالدفاع عن الحرية من خلال النقل الأمين والصادق للأنباء ونشرها وكذلك الحق في إبداء تعليقات وآراء نقدية بشكل عادل.
٣. سيقوم الصحفي بنشر تلك الأنباء وفقاً للحقائق التي يعلم مصدرها فقط ولن يقوم بإخفاء معلومات هامة أو تزييف وثائق.
٤. سيستخدم الصحفي وسائل مشروعة للحصول على الأنباء أو الصور أو الوثائق.
٥. سيقوم الصحفي ببذل أقصى طاقته لتصحيح وتعديل معلومات نشرت ووجد بأنها غير دقيقة على نحو مسيء.
٦. سيلتزم الصحفي باتباع السرية المهنية فيما يتعلق بمصدر المعلومات الذي يطلب عدم إفشائه.
٧. على الصحفي التنبه للمخاطر التي قد تنجم عن التمييز والتفرقة اللذين قد يدعو إليهما الإعلام، وسيبذل كل ما بوسعه لتجنب القيام بتسهيل مثل هذه الدعوات التي قد تكون مبنية على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية وغيرها من المعتقدات أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.
٨. سيقوم الصحفي باعتبار ما سيأتي على ذكره على أنه تجاوز مهني خطير: الانتحال، التفسير بنية السوء، الافتراء، الطعن، القذف، الاتهام على غير أساس، قبول الرشوة سواء من أجل النشر أو لإخفاء المعلومات.
٩. على الصحفيين الجديرين بصفتهم هذه أن يؤمنوا أن من واجبهم المراعاة الأمنية للمبادىء التي تم ذكرها، ومن خلال الإطار العام للقانون في كل دولة، وفيما يخص القضايا المهنية على الصحفي أن يراعي استقلالية زملائه باستثناء أي شكل من أشكال التدخل الحكومي أو غيره.

أما بالنسبة لميثاق الشرف الصحفي المصري فقد أكد على أن حق المواطنين في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي وغايته وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها وإسقاط أي قيود تحول دون نشرها والتعليق عليها، حيث يكفل الميثاق الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها والحق في تلقي الإجابة عما يستفسر عنه من معلومات وإحصائيات وأخبار، وحقه في الإطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة، وعدم جواز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته.

كما يؤكد الميثاق في الوقت ذاته على ضرورة الالتزام بما ينشره الصحفي بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته. ودعا أيضا لضرورة الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين، والالتزام بالتحري بدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا طبقا للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية، إضافة إلى عدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع من أي نوع، كما أن كل خطأً في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور إطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع وألا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون أو مخالفة الآداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.

ويعد هذا الميثاق بمثابة دستور أخلاقي للأداء الصحفي والسلوك المهني المسئول، ومخالفته تعتبر انتهاكا لشرف مهنة الصحافة وإخلالاً بالواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، وقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦. ويقوم مجلس نقابة الصحفيين بالنظر في الشكاوى التي ترد إليه بشأن مخالفة الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي أو الواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين، أو قانون تنظيم الصحافة ويطبق في شأنها

الإجراءات والأحكام الخاصة بالتأديب المنصوص عليها من ٧٥ إلى ٨٨ من قانون النقابة.

والواقع يؤكد عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي بسبب الافتقار إلى آليات لتطبيق مبادئه ونصوصه، وترك الأمور لضمائر الصحفيين والتزامهم الذاتي بها، ولعل أخطر ما ينص عليه ميثاق الشرف الصحفي هو ضرورة التزام الصحفيين بعدم استغلال العمل الصحفي في تحقيق مصالح مادية، وضرورة الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير والامتناع عن قبول أي رشاوى أو الرضوخ لأية إغراءات تؤثر على العمل الصحفي[1].

ويحدد قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ كل من حقوق الصحفيين وواجباتهم، فمن أهم المواد المتعلقة بحقوق الصحفيين والمرتبطة بموضوع الدراسة كانت:

- مادة (٧): لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون.
- مادة (٨): للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقا للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها.
- مادة (٩): يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.
- مادة (١٠): مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين للصحفي تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار، وذلك ما لم

---

(١) أسماء الجبوشي، مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٦.

تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقا للقانون.

أما عن أبرز المواد المتعلقة بواجبات الصحفيين فكانت:

- مادة (١٨): يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكا في كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.
- مادة (١٩): يلتزم الصحفي التزاما كاملا بميثاق الشرف الصحفي، ويؤاخذ الصحفي تأديبيا إذا أخل بواجباته المبينة في هذا القانون أو في الميثاق.
- مادة (٢١): لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين. كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة.
- مادة (٢٢): يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تضمن القانون مواد خاصة بتأديب الصحفي والمسئولية الجنائية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، منها:

- مادة (٣٤): تختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها.
- مادة (٤١): لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات (الخاصة بالجريمة التي ترتكب ضد رئيس الجمهورية).
- مادة (٤٢): لا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها الصحفي دليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة.

- مادة (٤٤): لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، ويشرط أن يثبت كل فعل أسنده إليهم[1].

من هنا، فجاءت كل من حقوق وواجبات الصحفيين واضحة سواء في القوانين المختلفة أو في مواثيق الشرف الصحفي، إلا أن العديد من الدراسات التي أجريت على الصحفيين أظهرت حاجتهم الضرورية لتطوير التشريعات الصحفية المنظمة لهذه الحقوق والواجبات، ففي دراسة "عمر حسين" على عينة من الصحفيين المصريين المقيدين بنقابة الصحفيين، أكد ٧٠,٤% منهم أن التشريعات الصحفية المعمول بها في مصر حاليا تعتبر قيد على حرية الصحافة وحرية ممارسة المهنة، و٤٤,٢% غير راضيين عنها، و٣٦,١% منهم يؤكد تدني حرية الصحافة في مصر، كما أشارت الدراسة إلى أن ٥٥,١% من الصحفيين يعانون من قيود على المواد التي تنشر لهم، وأن ٧٥% منهم يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية بسبب تعمد المسئولين حجب هذه المعلومات عنهم خاصة السياسية والاقتصادية والفساد[2].

وذكرت دراسة "أسماء الجيوشي" مجموعة من المقترحات التي وضعها الصحفيين من أجل محاولة تطوير التشريعات الصحفية في العالم العربي، وتنوعت محاور هذه المقترحات والتي يمكن التعرف على أهمها فيما يلي[3]:

- مقترحات خاصة بحرية الحصول على المعلومات:

❖ تفعيل النصوص القانونية الخاصة بحرية الحصول على المعلومات من مصادرها بشفافية تامة ودون قيود أو خطوط حمراء ودون أي مضايقات من الجهات المسئولة، ومعاقبة الجهة التي لا تتعامل مع الصحفي وترفض إمداده بالمعلومات أو تزييفها.

---

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ١٦٨: ١٧٤.

(٢) عمر حسين جمعة علي، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(٣) أسماء الجيوشي، مرجع سابق، ص٣٨٩: ٣٩١.

- زيادة حرية تدفق المعلومات وإلزام المؤسسات الرسمية والحكومية بالإعلان عن بيانات رسمية وصحفية ومعتمدة للصحفيين.

- مقترحات خاصة بتفعيل دور نقابة الصحفيين وميثاق الشرف الصحفي:

- إتاحة دور أكبر لنقابة الصحفيين لتفعيل آداب وأخلاقيات المهنـــة، وأن تكون شريك أساســـي فـــي التشـــريعات الصـــحفية والأخـذ بمقترحاتها والعمل على تطبيقها.
- تفعيل ميثاق الشرف الصحفي باعتباره القانون الوحيد الذي يجـــب أن يحاسب الصحفي أمامه، وتقويته ليتمكن مـــن احتـــواء حريـــة الصحافة والدفاع عنها، والتأكيد على دور نقابة الصحفيين في إعادة صياغة التشريعات في ضوء التطـــورات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية.
- ضرورة اختيار النقابة للصحفيين الموجودين في جداول القيد على درجة عالية من التأهيل العلمي والثقـــافي للحفـــاظ علـــى كرامـــة ومصداقية الصحف لدى المصادر والقراء.

- مقترحات خاصة بالتشريعات الصحفية ومحاسبة الصحفيين:

- ضرورة أن تواكب التشريعات الصحفية الواقـــع وتضـــمن حريـــة الصحف دون تجاوزات أو قيود مالية أو عقوبات سالبة للحرية.
- مساواة جميع الصحف في الحقوق المادية وفي المساءلة القانونيـــة وانتفاء المجاملات وعدم وضع العلاقات الاجتماعية فـــي النظـــر للتشريع الصحفي.
- مشاركة الصحفيين والقانونيين والمفكرين في إعـــداد التشـــريعات الصحفية.
- التأكيد على الحق القانوني في عدم الحـــبس لصـــحفيين وإعطـــاء المزيد من الحرية للصحفيين في النقد والتعبير، ذلك بإلغـــاء كافـــة التشريعات المقيدة لحرية الإصدار وحرية التعبير خصوصـــا مـــا يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر مادامـــت المـــادة المنشورة تهدف لخدمة الصالح العام.

- حماية الصحفي والصحافة من أي ضغوط حكومية أو محاذير من السلطة.
- جمع تشريعات الصحافة في قانون واحد للتخلص من ازدواجية العقوبة.
- إلغاء القوانين المشددة على حرية الصحافة ومنع الحصانة عن أي فرد في المجتمع مهما كان لتتمكن الصحافة من تناول قضايا وموضوعات عنه.
- أن تكون محاسبة الصحفيين عن طريق النقابة وليس القضاء والمحاكم الجنائية.
- إجراء استقصاء للرأي بين الصحفيين حول متطلباتهم التشريعية وعقد ندوات وحوار حول التشريعات الصحفية وتعديلاتها.
- الاستفادة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع حرية الصحافة وتشريعاتها.

** **

المبحث الثالث

الأخبار المجهلة Anonymous News

أشار قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ضمن المادة (٧٠) إلى أنه من اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، حيث ترصد هذه التقارير الممارسات الصحفية المخالفة التي ترتكبها جميع الصحف التي تصدر في مصر سنويا، وتقوم بتحليل مضمونها للوقوف على الأنواع المختلفة للمخالفات الصحفية التي تأتي بها تلك الصحف لتتيح الفرصة أمام هذه المؤسسات الصحفية لتقوم بنفسها بمعالجة ما يقع من مخالفات، ذلك في سبيل الارتقاء بأداء مهنة الصحافة واحترام قيم المجتمع وتقاليده. وتتمثل هذه الممارسات التي ترصدها التقارير في:

- عدم توثيق المعلومات ونشر أخبار مجهلة.
- عدم احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
- عدم مراعاة الآداب العامة والذوق العام.
- عدم مراعاة آداب نشر الإعلان.
- الترويج للدجل والخرافة.
- عدم مراعاة آداب نشر أخبار الجريمة.
- عدم مراعاة الدقة.

وكان المجلس الأعلى للصحافة قد بدأ في إصدار تقارير عن الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية منذ نوفمبر ١٩٨٥ واستمرت هذه التقارير حتى نهاية عام ١٩٩١ حيث صدر خلال تلك الفترة واحد وعشرون تقريرا ليتوقف المجلس عن إصدارها بعد ذلك، ثم أعاد المجلس إصدار هذه التقارير بشكل شهري بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة١٩٩٦(١).

وبالرغم من أن هذه التقارير ترصد العديد من التجاوزات المرتكبة سنويا من الصحف، وبالرغم من المواد التأديبية التي تنص عليها العديد من القوانين،

---

(١) نجوى عبد السلام، جيهان إلهامي، مرجع سابق، ص ٩١٠.

إلا أن هذه التجاوزات مستمرة لدى عدد كبير من الصحف المصرية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تفعيل دور كلٍ من المجلس الأعلى ونقابة الصحفيين لمواجهة هذه التجاوزات.

وفيما يخص الأخبار المجهلة، قامت لجنة تقرير الممارسة الصحفية التابعة للمجلس الأعلى بإصدار تقرير عن الأخبار المجهلة أجازه المجلس عام ٢٠٠٤. تضمن التقرير مفهوم ونشأة الأخبار المجهلة، والبعد القانوني لهذه الظاهرة[١].

أولا: مفهوم الأخبار المجهلة:

أشار المجلس الأعلى للصحافة في تقريره عن الأخبار المجهلة إلى وجود خلط شديد بين مفهوم الخبر المجهل ومفاهيم أخرى، كالخبر المنسوب المصدر والخبر ذي الخلفية والخبر المفسر والخبر الملون والخبر الكاذب[٢].

وبتفحص الدراسات السابقة التي أجريت عن الخبر المجهل، نجد أنها تعرفه بأنه الخبر الذي لا يذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة داخله مثل اسمه ووظيفته والاستعاضة عنها بمجموعة البدائل منها:

- إسناد/ نسب العبارات في الفعل المبني للمجهول(ذكر أن).
- الإسناد / النسب لمصدر غير محدد مثل (المصادر المطلعة، الدوائر المسئولة، مصادر قريبة من الرئيس، مصدر رفض الإفصاح عن اسمه...إلخ).
- العبارات التوقعية مثل (من المحتمل، من المتوقع، ينتظر...إلخ)[٣].

فقد ركزت الدراسات في رصدها لظاهرة تجهيل الأخبار على مصطلح "المصادر المجهلة"، وليس الأخبار المجهلة، وبالمثل بالنسبة للدراسات الأجنبية، والتي استخدمت عدة مصطلحات مثل: المصادر المجهلة Anonymous Sources، المصادرة غير المسماة Unnamed Sources، المصادر غير المصرح بها أو السرية Confidential Sources، المصادر المغطاة

---

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، القاهرة (٢٠٠٤).

(٢) المرجع السابق. ص ٦.

(٣) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)؛ مرجع سابق، ص ١٣١.

Covered Sources، المصادر المحجوبة Veiled Sources، الإسناد المجهل Anonymous Attribution، الإسـناد المحجـوب Veiled Attribution، وتشير جميعها إلى مصادر المعلومات التي تتعمد الصحيفة عدم الكشف عنها في المادة الصحفية المنشورة[1]. مما يوضح الاختلاف في تعريف الخبـر المجهـل لهذه الدراسات والتعريف الذي وضعه المجلس الأعلى للصحافة والـذي تعتمـد عليه الدراسة الحالية، الأمر الذي شكل صعوبة على الباحثة في إيجاد المراجـع المناسبة لموضوع البحث.

أما " Carole Rich " فتعرفه بأنه الخبر الذي لا يحتوي على مصدر ما يضمه من معلومات، سواء كان هذا المصدر شخصي أو غير شخصي، ويدخل في نطاق ذلك الأخبار التي تعتمد على مصادر غير موثوق فيها، أو المصـادر المزيفـة، كاسـتناد الصـحفي لأسـماء مزيفـة أو مسـتعارة فـي خبـره (Pseudonym)[2]. ويرى " عبد الستار جواد " أنه خبر غير موثّق المعلومات مما يؤثر على مصداقيته وثقة الجمهور فيه، كما يؤثر علـى سـمعة الصـحفي والوسيلة الإعلامية وقد يعرضهم للمساءلة القانونية[3].

وتعرّف "آمال سعد" الخبر المجهل بأنه يصعب معه تحديد شخص معـين ليلحق الضرر بسمعة أكثر من شخص وعلى نحو يصعب للفرد تكذيب الخبر أو حماية سمعته من الشائعات[4].

في حين عرف " فتحي حسين" الخبر المجهل في دراسته عن أخلاقيـات نشر الجريمة في الصحف المصرية، بأنه شكل مـن أشـكال الخـروج علـى

---

(١)حسني محمد نصر وسناء جلال عبد الرحمن. " ظاهرة تجهيل مصادر الأخبـار فـي الصـحافة العربية، دراسة لعينة من الصحفيين والصحف اليومية والأسـبوعية "، (جامعـة القـاهرة: كليـة الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يونيه/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٢٩.

(٢)Carole Rich. "Writing and Reporting News": (U.S.A: Wadsworth Publishing Company, 3rd Ed, 2000), pp. 95 - 97.

(٣)عبد الستار جواد. "فن كتابة الأخبار": (عمّان: دار مجدلاوي للنشـر والتوزيـع، ٢٠٠١) ص ٣١.

(٤) آمال سعد المتولي، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

أخلاقيات النشر بأن تنشر مواد مجهلة على مستوى المصدر، أو محرر أو كاتب المادة، أو التجهيل بنشر الشائعات، أو تجهيل الفاعل في الجريمة. وقد عرف هذه المستويات كالتالي[1]:

- **التجهيل على مستوى المصدر**: ويقصد به قيام الصحيفة بنشر مواد وأخبار عن الجريمة أو غيرها دون الإشارة إلى أسماء المصادر التي أدلت بها سواء كانوا أشخاص أو جهات مسئولة.
- **التجهيل على مستوى المحرر**: ويقصد به أن تقوم الصحيفة بنشر مواد الجريمة دون الإشارة إلى اسم كاتبها أو محررها.
- **التجهيل على مستوى الفاعل**: ويقصد بها أن تقوم الصحيفة بتجهيل بعض سمات الفاعل سواء كان متهما أو مشتبه فيه أو ضحية أو مجنيا عليه أو شاهد عيان، فلا تذكر الصحيفة بعض سماته كالنوع والسن والمهنة.
- **التجهيل بنشر الشائعات**: ويقصد بالشائعة المعلومة التي لا تكشف عن مصادرها الحقيقية، وتنمو بطريقة سردية داخل المجتمعات المستهدفة. ويعتمد التجهيل في ذلك على نشر الأخبار الخاطئة، أو القيام بنشر خبر محرف أو مختلق بين الناس أو نشر وقائع مبالغ فيها عن حوادث مخيفة، أو قيام الصحيفة بإلصاق الاتهامات لبعض الأشخاص ونشر وقائع ملفقة للتشكيك في صلاحيتهم وسلوكهم. وتتعمد الصحيفة نشر هذه الاتهامات على أنها وقائع صحيحة.

ويعرف المجلس الأعلى للصحافة الخبر المجهل بأنه: "**خبر ينشر رغم عدم اكتمال بعض عناصره الأساسية من أسماء أو زمان أو مكان أو أقوال أو أفعال، ويكون إخفاء هذه العناصر بقصد الإثارة أو تحقيق منفعة أو الإساءة للغير، كذلك فإن الخبر المجهل يتسم بالتعميم وعدم الدقة**". وهذا التعريف يستبعد عدة أنواع من الأخبار لا تدخل ضمن مفهوم الأخبار المجهلة وهي:

---

(١) فتحي حسين أحمد، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

١. الخبر غير المنسوب إلى مصدر: وهو الخبر الذي تنشره الصحيفة مضطرة لدواعي الحفاظ على سرية المعلومات، وفي هذه الحالة فإن الصحفي ومن ورائه صحيفته يتحملان توابع الخبر.
٢. الخبر المنسوب إلى مصدر غير محدد الهوية: وهو الخبر الذي يستخدم عبارات مثل "مصادر مطلعة" و"مصادر عليمة" و"أحد كبار المسئولين" و"علمت الصحيفة" وغيرها من التعبيرات التي تخفي المصدر عمدا، وقد يكون ذلك نزولا على رغبة المصادر نفسها التي تطلب عدم ذكر اسمها، أو يكون الصحفي قد حصل على معلومات غير مؤكدة رسميا، وقد يستخدم هذا النوع من الأخبار للكشف عن اتجاهات الرأي العام نحو قضية أو قرار ما.
٣. الخبر الذي ينشر بحسن نية ويتعلق في الغالب بقضايا عامة وشائكة، ولا يتوفر لدى المحرر أدلة تحميه من المساءلة الجنائية والمدنية فيلجأ إلى التجهيل مضطرا.
٤. الخبر الذي ينشر بسوء نية ويتعلق في الغالب بأسرار خاصة تتعلق بنجوم المجتمع وكبار المسئولين، ويتعمد المحرر فضحها مستترا بأداتي التجهيل والتعتيم[١].

ثانيا: نشأة الأخبار المجهلة:

يصعب تحديد البدايات الأولى لظاهرة الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية نظرا لتعدد الأشكال التي اتخذتها، فقد برزت في الصحف الفكاهية الساخرة وانتقلت منها للصحف الحزبية الصادرة قبل الثورة، ثم اختفت تماما حتى عادت مرة أخرى مع ظهور الصحف الحزبية والخاصة التي صدرت منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

وقد ترجع بداية ظهور الأخبار المجهلة إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث راجت الصحف الساخرة وتسابقت الصحف اليومية

---

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، . ص ٦: ٧.

والأسبوعية في ذلك الوقت لتسجيل ما يدور في المجالس والمقاهي، فظهرت الأبواب الساخرة التهكمية في الصحف المختلفة مثل "حديث خالتي أم إبراهيم" و"حديث خالتي أم سحلول" في جريدة "البعكوكة"، و"اللدغ" في جريدة "المسامير"، و"حصل خير" في جريدة النفير، و"من ده على ده" في "قصر النيل"، و"صندوق الدنيا" في "المفيد"، و"إوع يقولها" في "الصباح". احتوت هذه الأبواب على المقالات والتعليقات الساخرة التي تناولت رموز الاحتلال البريطاني والحكومة والقصر والأحزاب ونجوم الفن.

تزايد بعد ذلك حجم الأخبار المجهلة في إطار تعقب أخبار القصر الملكي ومغامرات الملك فاروق، حيث كان معظم الأخبار المجهلة أخبار سياسية تتناول الصراعات الحزبية والتحالفات السرية مع القصر والمندوب السامي البريطاني.

انحسرت الظاهرة خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات حيث كانت أحد العوامل التي تسببت في تأميم الصحف، لكنها عادت للظهور مع عودة الصحافة الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات وذلك على نحو غير محدود في جريدة "الأحرار" ثم اتسع نطاقها في باب استحدثته صحيفة الوفد وهو باب "العصفورة" الذي تعقب المسئولين والشخصيات السياسية وهو ما اعتبرته الجريدة مبررا مقبولا للنشر حيث اكتسب هذا الباب شرعيته بصداه الواسع وتصديه للقضايا العامة[1] حتى أنه مازال يصدر حتى الآن، حتى أن الدكتورة إيناس أبو يوسف أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة قالت عن جريدة الوفد: "أنه يحسب لها تصديها للعديد من قضايا الفساد والكشف عنها، لكن ما يؤخذ عليها أحيانا فهو أنه نظرا لبعض الضغوط السياسية ظهرت الأخبار المجهلة في "العصفورة" والتي كانت دائما نقدا للأداء الحكومي والمحليات"[2]. الأمر الذي دفع بقية الصحف الحزبية إلى محاكاتها لتصبح للأخبار المجهلة أبوابا ثابتة في كل الصحف الحزبية. ومع ظهور الصحف الخاصة والصحف الصادرة بتراخيص

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٩: ١٠.

(٢) http://www.alwafd.org.

أجنبية، كانت الأخبار المجهلة أحد أدواتها التي استخدمتها لجذب القراء نظرا لتركيزها على الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم الفن والرياضة والتي تعد مادة مشوقة وجذابة لمختلف القراء. كما فرضت الظاهرة نفسها على الصحف القومية وانتشرت بكثرة في المجلات الفنية والاجتماعية حتى وصل عدد الأبواب الثابتة للأخبار المجهلة حتى وقت صدور تقرير المجلس الخاص بالأخبار المجهلة عام ٢٠٠٤ إلى ٨٨ بابا ثابتا في مختلف الصحف المصرية[١].

ويرصد المجلس الأعلى للصحافة هذه الظاهرة بالصحف من خلال تقارير الممارسة الصحفية التي يعدها سنويا، ذلك منذ أن وافق أعضاء المجلس على إضافة فئة الأخبار المجهلة ضمن فئات الملاحظات التي يتم رصدها في الصحف المصرية ضمن المعايير الخاصة بفئة حقوق الجمهور في جلسته بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨م، ولم يرد تعريف لفئة الأخبار المجهلة وقتها سوى أنها تشمل عدم احترام الخصوصية، وأنها أخبار يصعب معها تحديد شخص معين ليلحق الضرر بسمعة أكثر من شخص وعلى نحو يصعب للفرد تكذيب الخبر أو حماية سمعته من الشائعات، في حين وصفها التقرير الذي صدر عام ١٩٩٩ بأنها "أخبار نميمة"[٢].

من هنا، فبداية ظهور الخبر المجهل كان في إطار منظومة علاقة الأحزاب بالحكومة، بحيث استطاعت الصحف الحزبية من خلال هذا النوع من الأخبار أن تنتقد الحكومة ومسئوليها وتعطي القارىء الحقائق التي يريد أن يسمعها. إلا أن ذلك لا ينفي كون الخبر المجهل قد يعد عنصرا من عناصر عدم مصداقية الصحيفة، خاصة مع تطور الظاهرة لتتحول إلى ثقافة نميمة انتشرت في الصحف القومية والمجلات الأسبوعية بحيث أصبحت تركز الأخبار المجهلة فيها على الحياة الشخصية لنجوم الفن والرياضة، وتحول هدفها من إعلام الجمهور بالحقائق إلى الرغبة في تحقيق الربح المادي من خلال جذب كل من الجمهور والمعلنين بتقديم الفضائح وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للشخصيات

---

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) آمال سعد المتولي، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

البارزة في المجتمع وتشويه سمعتهم سواء كانت الأخبار المنشـــورة حقيقيـــة أو كاذبة، فهي تمثل المادة التي تثير شغف جمهور القراء وتلفت انتبـــاههم لشـــراء الجريدة وبالتالي زيادة نسبة توزيعها التي بدورها تجذب المعلنين للإعلان بهـــا. لذا فإن مثل هذه الأخبار قد تضر بمصداقية كل من الصحفي والجريدة.

والجدير بالذكر تشابه نشأة الأخبار المجهلة في الصحف المصرية مـــع نشأة الأخبار مجهلة المصدر في العالم الغربي والتي كانـــت لأســـباب سياســـية أيضا، حيث برزت على السطح في أعقاب "فضيحة ووترجيـــت Watergate Scandal" التي هزت المجتمع الأمريكي في عام ١٩٧٢ وأطاحـــت بـــالرئيس الأمريكي حين نشرت جريدة "واشنطن بوست Washington Post" أنباء عـــن تجسس الرئيس الأمريكي "ريتشـــارد نيكســـون Richard M. Nixon" علـــى الحزب الديمقراطي المنافس. واعتمـــد الصـــحفيان "كـــارل برنســـتيان Carl Bernstein" و"بـــوب وودوارد Bob Woodward" فـــي حصـــولهم علـــى المعلومات المنشورة من مصدر مجهل عـــرف بـ "الحنجـــرة العميقـــة Deep Throat" والذي ظل مثار تساؤل وحيرة الأمريكيين لسنوات طويلة حتى كشفت مجلة " Vanity Fair " عن هويته في عام ٢٠٠٥ ليظهر أنه " وليـــام مـــارك فيلت William Mark Felt" مساعد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي "FBI" آنذاك. وكانت الوسائل الإعلامية الأمريكي في العقود الماضية قد بـــدأت بالاعتماد على التجهيل بهدف استجماع التشجيع الشعبي للثورة الأمريكية وتبني الدستور(١).

ثالثا: إشكالية الأخبار المجهلة:

أكدت تقارير المجلس الأعلى للصحافة اعتبار نشر الأخبـــار المجهلـــة مخالفة صحفية لابد من تجنبها على الرغم من عدم وجود نص قانوني صـــريح يتعلق بهذه الظاهرة، وإنما هي تندرج ضمن مسألة أخلاقيات العمل الصـــحفي، كما نشر مركز حقوق الإنسان تقرير أكد فيه أن نشر أخبار مجهلة أو نشر وقائع

---

(١)Stephen Anthony Rains. " What's in a Name? Two Studies Examining the Impact of Anonymity on Perceptions of Source Credibility and Influence",(The University of Texas at Austin, 2005), p. 11.

مبتورة وغير صحيحة يعتبر من أشد المخالفات لمبادئ وآداب مهنة الصحافة، فكثير من الصحفيين يعمدون إلى التعمية على ما يتناوله الخبر للوصول إلى هدفين: الأول هو الإفلات من عقاب القانون فيما إذا تضمن الخبر قذفا أو سبا أو انتهاكا للحق في الخصوصية، والثاني هو تفويت حق الرد والتصويب، فمادام من يتناوله الخبر غير معروف بشكل مؤكد فإن إلزام الجريدة باحترام حق الرد لا يكون بدوره ملزما، إضافة إلى أنه في كثير من الأحيان تعمد الصحف إلى نشر وقائع مبتورة أو مبالغ فيها بهدف تحقيق الإثارة وزيادة التوزيع[1]. هذا مع إمكانية أن تكون هذه الأخبار كاذبة أو غير مؤكدة، الأمر الذي يمنح محررها فرصة الإفلات من المسئولية الجنائية والمدنية وعبء تقديم الأدلة والبراهين على صحة ما تنشره من معلومات.

وبدراسة ظاهرة نشر الأخبار المجهلة نجد أنها تتعارض مع عدد من واجبات الصحفيين، أهمها ما جاء في المواد (١٨) و(١٩) و(٢١) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ السابق ذكرها، والتي تلزم الصحفي بضرورة التمسك فيما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها وميثاق الشرف الصحفي، والحفاظ على المجتمع ومثله وقيمه وعدم انتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم وتجنب التعرض لحياتهم الخاصة إلا إذا تعلق ذلك بعمل الشخص العام. أما قانون العقوبات فقام في مادته (١٨٨) بتجريم الخبر الكاذب باعتباره عدوانًا على الحقيقة وتضليلا للرأي العام ذلك إذا ترتب على نشر هذا الخبر تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام، إلا أن ذلك لا ينسحب على الكثير من الأخبار المجهلة الكاذبة، والتي تركز في أغلبها على الحياة الخاصة للشخصيات العامة[2].كما تضمن قانون العقوبات أيضا في مواده الخاصة بجرائم النشر الصحفية، تجريم لبعض الأمور الخاصة بالعدوان على

---

(١) نجاد البرعي. "كيف تدافع عن نفسك أمام سلطات التحقيق في قضايا النشر:دليل مبسط وسريع لأهم أوجه الدفاع في قضايا النشر". (مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، مارس ٢٠٠٣)، ص ٢٨.

(٢) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤) ، مرجع سابق، ص١٢.

الشرف والاعتبار مثل القذف والسب والإهانة والعيب والتي تتراوح عقوبتها ما بين الحبس أو الغرامة أو كليهما[1].

تتعارض ظاهرة نشر الأخبار المجهلة أيضا مع حق الصحفي في الحصول على المعلومات الذي نص عليها قانون تنظيم الصحافة في المادتين (٨) و(٩) السابق ذكرهما إضافة إلى كفالة ميثاق الشرف الصحفي لهذا الحق، حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن أكثر من نصف عينة الصحفيين يوافقون على تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول عليها، وأنها السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار. ويرى الصحفيون أن القوانين تتيح حرية النشر وتداول المعلومات باليد اليمنى وتسلبها باليد اليسرى من خلال الاستثناءات والعبارات المطاطية مثل "دون الإخلال بالأمن القومي والدفاع عن الوطن والصالح العام، أو إذا كانت المعلومات سرية بمقتضى الصالح العام"، حيث تعني هذه الاستثناءات التوسع من جانب المسئولين في تفسير معنى ما يمس الصالح العام والأمن القومي وما يقتضي السرية مما يعني أن حجب المعلومات قد يتم وفقا للأهواء وليس بناءا على قواعد محددة ودقيقة، الأمر الذي يدفع الصحفي للجوء للأخبار المجهلة من أجل التحايل على ما يراه تعسفا في منع تداول المعلومات[2].

كما يمنح القانون – المادة (٧) – الصحفي الحق في حماية سرية مصادره بحيث لا يجوز إجبار الصحفي على إفشاء مصادر معلوماته بشكل مطلق ودون استثناءات خاصة بنوع القضية المنظورة، وهنا قد ينتفي ضمان استغلال الصحفيين لهذا الحق في فبركة الموضوعات والأخبار مثلما جاء في حادثة "جانيت كوك" التي حصلت على جائزة "بوليتزر" عام ١٩٨١ عن قصة نشرتها في جريدة "الواشنطن بوست" حول طفل يتم حقنه بمخدر الهيروين من أمه وصديقها، حيث رفضت "جانيت" الكشف عن اسم الطفل أو مصدر معلوماتها للشرطة الذي بدأ في البحث عن الطفل لإنقاذه، ليتضح بعد ذلك عدم

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢.

صحة قصتها الأمر الذي نتج عنه سحب جائزتها واعتذار "الواشـــنطن بوســـت" للجمهور[1].

إن الصحفيين بنشرهم للأخبار المجهلة والتي لا يذكرون بهـــا أســـماء الأفراد المعنيين بما جاء بها من معلومات قد تمس سمعتهم أو حياتهم الخاصـــة، هم بذلك يحرمون هؤلاء الأفراد من حقهم في الرد على ما جـــاء عـــنهم مـــن معلومات سواء كانت صحيحة أو خاطئة، وهو الحق الذي أقره قـــانون تنظـــيم الصحافة في مواده (٢٤: ٢٩) بأنه يجب علـــى رئـــيس التحريـــر أو المحـــرر المسئول أن ينشر بناءا على طلب ذي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع، أو سبق نشره من تصريحات في الصحف، كما حدد القانون عقوبة الامتناع عن نشر التصحيح بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين[2]، كما أقـــر قـــانون المطبوعات حق التصحيح للأفراد الذين قد ترد أسماؤهم في الصحف، على أنه لا يشترط أن يشير الصحفي إلى اسم الشخص صراحة، بل أنه يكفي حتى تلتزم الصحيفة بنشر التصحيح أن يكون قد ورد اسمه ضمنا على نحو يكفي لتعيـــين شخصيته، وتترك مسألة تحديد الشخص المقصود بالنشر لتقدير القاضـــي فـــي إحالة الموضوع للمحكمة، الأمر الذي يدفع الصحف حين تنشر الأخبار المجهلة إلى تجنب ذكر صفات أو عناصر تؤدي لمعرفة الشخص المقصود بالنشر، وفي الواقع فإن ذلك يزيد من ضرر الخبر المجهل لأنه يفتح مجالا واسعا للاســـتنتاج والتحديد، ويوسع بدوره دائرة الأضرار المعنوية لتشمل كل من له صـــلة بمـــا نشر[3].

إن تشويه سمعة الأفراد لا تفلح لإزالته كل الوسائل القانونيـــة الملزمـــة بنشر تصحيح للأخبار التي تطول أشخاصا أو مؤسسات، فحتـــى بـــافتراض أن

---

(١) سليمان صالح. "حق الصحفي في حماية أسرار مصادره"سر المهنة" دراسة مقارنـــة"، (جامعـــة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يناير/ مارس ٢٠٠٠) ، ص ٦.

(٢) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٢٢٥: ٢٢٦.

(٣) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصـــحافة المصـــرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٣.

الشخص الذي تعرضت سمعته للتشويه تمكن من الرد في الصحيفة نفسها وبالشروط التي ينص عليها القانون، فما الضمان لأن يكون كل من قرأ الاتهامات قد قرأ التكذيب الذي نشر في الصحيفة نفسها أو حتى في صحف أخرى، كما أن طول مدة إجراءات التقاضي وضعف الغرامات وتدني سقف التعويضات التي تحكم بها المحاكم في قضايا النشر، كل ذلك يفتح مجالا واسعا أمام أصحاب النفوس الضعيفة من الصحفيين الذين لا يتورعون عن مخالفة كل قواعد الأخلاق التي حددتها القوانين ومواثيق الشرف التي تحمي الأشخاص من التعرض لتشويه سمعتهم من أجل مصالح ذاتية أو فردية. فمثل هذه الأخبار والتي تتعامل مع أسرار شخصية وروايات عن فساد لا يتم فيها ذكر اسم المستهدف ولكن تذكر بعض صفاته التي تجعل الجمهور قادرا على تخمين الاسم المقصود، فهي تؤدي – مثل كرة الثلج– إلى انتشار الشائعات حول هذا الشخص الذي لا يفشل فقط في الرد عليها وتفنيدها، بل يفشل أيضا في مقاضاة الصحيفة التي تسببت له في هذا التشويه، لأن القوانين لا تتعامل مع قضايا القذف والسب إلا لو كانت أركانها مكتملة، أي بمعرفة المدعي والمدعى عليه، كما يسهل على الصحيفة التنصل من أي تهمة إذا غامر هذا الشخص برفع قضية يتهم فيها الصحيفة بأنها تعمدت ذكر صفات تنطبق عليه بحيث يمكن للصحيفة الادعاء بأنها تستهدف شخصا آخر، وبذلك يكون الشخص قد ساهم في زيادة تشويه سمعته بدلا من الحفاظ عليها[1].

من هنا، فظاهرة الأخبار المجهلة تعد ظاهرة شائكة، فإن كانت لها مزاياها التي تتمثل في المساعدة في كشف الفساد وانتقاد سلبيات الحكومة ونقل الحقائق الغائبة عن القراء والمساهمة في حل مشاكل المجتمع، إلا أن عيوبها قد تسبب ضرر بالغ للمجتمع والمواطنين خاصة في حالة استغلالها لأغراض تتنافي مع الصالح العام من قبل صحفيين وجرائد تهدف للربح المادي أو لتشويه سمعة أفراد بعينهم لتحقيق مصالح خاصة أو لابتزازهم مقابل التوقف عن المساس بسمعتهم، نظرا لأن عددًا كبيرًا من هذه الأخبار غالبا ما يتم تأطيره في

(١) إبراهيم نافع. "معضلة حقوق الصحفيين وحقوق الناس"، (جريدة الأهرام، عدد بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٠٦) ص ١٠.

إطار شخصي" Personal Frame "، بحيث يتعرض لسمات الشخصية المعنية بالخبر المجهل وحياتها الخاصة وعلاقاتها الاجتماعية بالآخرين. هذا بالإضافة إلى أن معظم الأخبار المجهلة يأتي في إطار الصراع " Conflict Frame " موزعا مابين صراع متوسط والذي يركز على قضايا حساسة مثل الانتخابات السياسية والفساد الوظيفي والرشاوى والوساطة، وصراع محدود والذي يضم الأخبار الخاصة بنجوم الفن والرياضة والشخصيات البارزة في المجتمع والحوادث والفضائح. ذلك وفقا لنتائج الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من أن تقرير الممارسة الصحفية الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة لعام ٢٠٠٧ قد أشار لانخفاض واضح في نسبة الأخبار المجهلة في الصحف المختلفة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغ عددها ١٢٤٠ خبر مجهل في الصحف المختلفة لعام ٢٠٠٧، في حين كان عددها قد وصل وفقا لتقرير المجلس لعام ٢٠٠٥ إلى ٤٤٩١ خبر مجهل[١]، إلا أنه يصعب توقع اختفاء هذه الظاهرة تمامًا من الصحف المصرية، والتي تعتمد عليها بعض الصحف والمجلات لجذب القراء وزيادة التوزيع، لذا فقد توصلت بعض الدراسات والمؤسسات الإعلامية في العالم الغربي لوضع مجموعة من الأسس للتعامل مع المصادر المجهلة وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في وسائل الإعلام الغربي، حيث ترى الباحثة إمكانية تطبيق بعضها لمحاولة الحد من أو تقنين ظاهرة نشر الأخبار المجهلة في عالمنا العربي ووضع ضمانات لعدم استغلال الصحفيين لها في فبركة القصص غير الحقيقية أو انتهاك خصوصية الأفراد بحجة حق القراء في المعرفة، ويمكن التعرف على بعض هذه الأسس كما يلي[٢]:

(١) تقارير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. (المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

(2)Jayendran Srinivasan. " Anonymous Source Usage in Traditional and Public Journalism during 2004 Election Campaign: A Content Analysis Study", (West Virginia University, Perley Isaac Reed School of Journalism, Morgantown, 2006) pp. 12:16.

- وضعت جريدة "الواشنطن بوست" في عام ١٩٩٩ قائمة إرشادات خاصة بإسناد المعلومات لمصادرها، وذكرت بها أنه على الصحفيين قبل موافقتهم على تلقي أي معلومات دون إسناد لمصدرها أن يبذلوا أقصى جهدهم لإسناد هذه المعلومات لمصادرها، وإذا لم يكن من المتاح ذلك ، فعليهم أن يبحثوا عن مصدر آخر لهذه المعلومات، وإذا لم يكن من المتاح ذلك أيضا فعليهم أن يذكروا السبب الذي دفع المصدر لإخفاء هويته بحيث يتم نشر هذا السبب مع المعلومات التي صرح بها.

- أما وكالة أنباء " الأسوشييتد برس Associated Press " فحددت مجموعة من القواعد الصارمة والتي تحدد حالات معينة يسمح فيها الاعتماد على المصادر المجهلة، أهمها:

- أن تكون المادة المجهلة عبارة عن معلومات وليس آراء أفكار خاصة بالمصدر.
- ألا تتوافر هذه المعلومات إلا عن طريق هذا المصدر المجهل.
- أن يتسم المصدر المجهل بالصدق والأمانة وأن يكون ذو مركز يؤكد دقة المعلومات التي صرح بها.
- أن يحصل الصحفي على موافقة رؤسائه قبل اللجوء للتجهيل، والذين يعمدون للتأكد من اتساق المادة المجهلة مع المبادئ الخاصة بوكالة " الأسوشييتد برس AP" والتعرف على هوية المصدر مع الالتزام بالحفاظ على سريته، إضافة إلى التأكد من موافقة رئيس التحرير قبل النشر.

- توصل كل من " اتحاد مديري الأخبار الإذاعية والتليفزيونية The Radio-Television News Directors Association (RTNDA) " (٢٠٠٠)، وصحيفة "نيويورك تايمز" (٢٠٠٤)، وصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" (٢٠٠٥)، وغيرها من المؤسسات الصحفية والإذاعية إضافة إلى بعض الدراسات الإعلامية التي أجريت في هذا المجال، توصلوا إلى

مجموعة من الأسس المتبعة في حالة التعامل مع المصادر المجهلة كان أهمها:

- التعريف بهوية المصدر كلما أمكن ذلك.
- أن يتم اللجوء إلى التجهيل كحل أخير بعد استنفاذ الحلول الأخرى، بحيث ألا تكون هذه المعلومات متوفرة لدى مصادر أخرى معلومة.
- أن يكون رئيس التحرير على علم بهوية المصدر.
- أن تكون القصة المجهلة على درجة كبيرة من الأهمية وتبتعد عن الابتذال، وأن تفيد الصالح العام والمجتمع، أو أن يكون سبب التجهيل هو عدم تعرض المصدر لأي أذى في حالة نشر هويته.
- أن يتم شرح الأسباب التي دفعت للاعتماد على التجهيل في الخبر المنشور.
- أن يلتزم الصحفي بوعده لحماية سرية المصدر مادام اتفق معه على ذلك.

مما سبق، فيمكننا الاستفادة من التجارب الغربية من أجل الوصول إلى أهم المبادئ العامة التي يجب على الصحفيين اتباعها قبل اللجوء إلى التجهيل في موادهم الصحفية، بحيث يتم وضع هذه المبادئ من قبل المؤسسة الصحفية ذاتها، أو المؤسسات ذات الصلة مثل المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، كما لابد من تفعيل هذه المبادئ والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، فقد يساعد ذلك في الحد من انتشار الظاهرة والتي بدأت بالفعل بالانحسار وفقا لتقارير المجلس الصادرة عن عام ٢٠٠٧.

***

الخلاصة

تضمن المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم حرية الصحافة وكيفية قياسها، وضمانات هذه الحرية ومعوقاتها، بالإضافة إلى وصف الوضع الراهن في بعض الدول العربية من خلال استعراض لتقرير عن حرية الصحافة في هذه الدول. وذلك مع الإشارة لأهمية أن تصاحب هذه الحرية مسئولية بحيث لا تكون حرية الصحافة حرية مطلقة.

أما في المبحث الثاني من الفصل فاستعرضت الباحثة من خلاله أخلاقيات مهنة الصحافة التي تتضمنها مواثيق الشرف الصحفية المختلفة باعتبارها أهم الأسس التي يجب أن يقوم عليها نظام الحرية المسئولة، كما تضمن استعراض لأهداف مواثيق الشرف الصحفي وأهم المواد المتعلقة بحقوق الصحفيين وواجباتهم والمرتبطة بموضوع الدراسة والتي حددها، ذلك بالإضافة إلى مجموعة من المقترحات التي وضعها الصحفيين من أجل محاولة تطوير التشريعات الصحفية في العالم العربي.

وبالنسبة للمبحث الثالث، فتناولت من خلاله مفهوم الأخبار المجهلة والتطور التاريخي لنشأتها في كل من الصحافة الغربية والصحافة المصرية، إضافة إلى استعراض إشكالية الأخبار المجهلة باعتبارها إحدى المخالفات الصحفية للعديد من الصحف وفقا للتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة. كما تم الإشارة إلى مجموعة من الأسس التي توصلت إليها بعض الدراسات والمؤسسات الإعلامية في العالم الغربي للتعامل مع المصادر المجهلة وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في وسائل الإعلام الغربي، حيث ترى الباحثة إمكانية تطبيق بعضها لمحاولة الحد من أو تقنين ظاهرة نشر الأخبار المجهلة في عالمنا العربي.

*ـ*ـ*

الفصل الثالث

نتائج الدراسة التحليلية

للمضمون الإخباري

أولا: توصيف عينة الدراسة التحليلية:

استعانت الباحثة بأسلوب العينة العمدية لاختيار عينة من الصحف المصرية، وهي كالتالي:

- **جريدة الجمهورية** عينة ممثلة للصحف القومية.
- **جريدة الوفد** عينة ممثلة للصحف الحزبية.
- **جريدة المصري اليوم** عينة ممثلة للصحف الخاصة.

وتمثلت العينة الزمنية في أعداد صحف الدراسة الصادرة خلال عام ٢٠٠٥، أي بدءاً من ٢٠٠٥/١/١ وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١.

مبررات اختيار العينة:

استندت الباحثة في اختيارها لعينة صحف الدراسة إلى تقارير الممارسة الصحفية للصحافة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٤ باعتبارها آخر التقارير الصادرة خلال فترة إجراء البحث، وهو تقرير يصدره المجلس الأعلى للصحافة بصفة دورية، ويعتمد على تحليل مضمون جميع الصحف التي تصدر في مصر للوقوف على الأنواع المختلفة للمخالفات الصحفية التي تأتي بها تلك الصحف، وقد توصل التقرير إلى أن فئة عدم توثيق المعلومات ونشر الأخبار المجهلة تحتل النسبة الأكبر من إجمالي مخالفات الممارسة الصحفية لمختلف أنواع الصحف[1].

إلا أنه تبين من نتائج التحليل عدم احتواء جريدة "**المصري اليوم**" على أي عدد من الأخبار المجهلة خلال فترة التحليل، وهو ما يتفق مع تقارير الممارسة التي أصدرها المجلس الأعلى للصحافة لعام ٢٠٠٥، لذا تقتصر نتائج الدراسة التحليلية هنا على تحليل جريدتي الوفد والجمهورية، حيث ورد في **جريدة الوفد** ٦٤٩ خبر مجهل، بينما كان عددها ١٤١ خبر مجهل في **جريدة الجمهورية**.

---

(1) تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ٢٠٠٢. القاهرة، المجلس الأعلى للصحافة، ٢٠٠٢.

ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية:

أولا: من حيث شكل الخبر:

١. أشكال المادة الإخبارية المجهلة:

يوضح الجدول التالي أشكال المادة الإخبارية المجهلة في جريدتي الوفد والجمهورية.

جدول رقم (١)

أشكال المادة الإخبارية المجهلة

شكل المادة الإخبارية المجهلة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
خبر قصير	٦٤٣	٩٩,٠٨	١٣٢	٩٣,٦٢	٧٧٥	٩٨,١٠
قصة إخبارية	٤	٠,٦٢	٥	٣,٥٥	٩	١,١٤
تقرير إخباري	١	٠,١٥	٣	٢,١٣	٤	٠,٥١
أخرى	١	٠,١٥	١	٠,٧٠	٢	٠,٢٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة في جريدة الوفد أكثر من الجمهورية، فقد بلغ عدد الأخبار المجهلة الواردة في جريدة الوفد خلال فترة التحليل ٦٤٩ خبرًا، في حين بلغ عددها في جريدة الجمهورية ١٤١ خبرًا.
- كان قالب الخبر القصير أكثر الأشكال الإخبارية استخداما في عرض الخبر المجهل سواء في جريدة الوفد أو في جريد الجمهورية مقارنة بالأشكال الأخرى (قصة إخبارية، تقرير إخباري، وغيرها من الأشكال الأخرى) ويتفق ذلك مع كون الوظيفة الإخبارية هي الوظيفة الرئيسية لوسائل الإعلام.
- تضمنت فئة الأشكال الإخبارية الأخرى شكل التحقيق الصحفي في كلتا الجريدتين، حيث نشرت جريدة الوفد تحقيق صحفي عن

الاتهامات الموجهة للمنتج التليفزيوني إيهاب طلعت، ذلك في ص ٣ من عدد يوم الاثنين الموافق ١٢ ديسمبر. بينما نشرت جريدة الجمهورية تحقيق صحفي عن وقائع غش في الامتحانات وتورط ابن عضو مجلس شعب في إحدى وقائع الغش تلك، ورد التحقيق في ص ١١ بعدد يوم الأربعاء الموافق ٣ أغسطس.

- هذه الفروق في أشكال المادة الإخبارية المجهلة في كلتا الجريدتين هي فروق جوهرية، حيث بلغت قيمة كا٢ ١٩,٤٠ وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

٢. **زمن الخبر:**

يوضح الجدول التالي زمن المادة الإخبارية المجهلة في جريدتي الوفد والجمهورية.

جدول رقم (٢)

زمن الخبر المجهل

زمن الخبر المجهل	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أحداث مرتبطة بالماضي	١	٠,١٥	–	–	١	٠,١٣
أحداث مرتبطة بالحاضر	٦٣٩	٩٨,٤٦	١٣٧	٩٧,١٦	٧٧٦	٩٨,٢٣
أحداث متوقعة	٥	٠,٧٧	٢	١,٤٢	٧	٠,٨٨
أكثر من زمن	٤	٠,٦٢	٢	١,٤٢	٦	٠,٧٦
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة المرتبطة بالحاضر في الجريدتين مقارنة بالأزمنة الأخرى، فقد بلغ عدد الأخبار المجهلة المرتبطة بالحاضر الواردة في جريدة الوفد خلال فترة التحليل ٦٣٩ خبرًا، أما في جريدة الجمهورية فبلغ عددها في ١٣٧ خبر، في حين تزيد نسبة الأخبار التي تعرض أحداث متوقعة أو التي تحمل أكثر من زمن في جريدة الجمهورية مقارنة بجريدة الوفد. وعموما يمكن القول إن

انخفاض نسبة الأخبار المجهلة المرتبطة بأحداث متوقعة يمكن أن تنفي إمكانية اعتماد الأخبار المجهلة على التوقعات أو التنبؤات.

- هذه الفروق في زمن المادة الإخبارية المجهلة في كلتا الجريدتين هي غير جوهرية، حيث بلغت قيمة كا٢ ١,٧٧ وهي قيمة غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

٣. **وسائل إبراز الخبر المجهل:**

أ- موقع المادة في الصحيفة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لموقع المادة في الصحيفة بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٣)

موقع الخبر المجهل في الصحيفة

موقع المادة في الصحيفة		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
صفحة داخلية	يمين	٥٩٧	٩٢,٢٧	١٩	١٥,٧	٦١٦	٨٠,٢
	يسار	٥٠	٧,٧٣	١٠٢	٨٤,٣	١٥٢	١٩,٨
	الإجمالي	٦٤٧	١٠٠	١٢١	١٠٠	٧٦٨	١٠٠
صفحة أخيرة		٢	١٠٠	٤	١٠٠	٦	١٠٠
صفحة متخصصة		٦١٤	١٠٠	٩٦	١٠٠	٧١٠	١٠٠
ملحق		—	—	١٦	١٠٠	١٦	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- لا يوجد أخبار مجهلة يتم عرضها في الصفحة الأولى في أي من الجريدتين.
- عندما يتم عرض الأخبار المجهلة في صفحة داخلية فإن معظمها يتم عرضه في يمين الصفحة في جريدة الوفد بينما يتم في يسار الصفحة في جريدة الجمهورية. وقد يرجع ذلك لتركز الأخبار المجهلة في صفحات متخصصة، ففي جريدة الوفد نجد "**صفحة العصفورة**" وهي في اليمين من الجريدة وكذلك بالنسبة لركن

"**صراع الدوائر**" والذي تضمن عدد كبير من الأخبار المجهلة، وفي جريدة الجمهورية نجد ركن "**أدق الأسرار**" وهو في اليسار من الجريدة. وهذه الفروق في مكان عرض الخبر المجهل في الصفحة الداخلية فروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٣٨٧,٤٧ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

- ارتفاع عدد الأخبار المجهلة التي وردت في صفحة متخصصة في كلتا الجريدتين، حيث بلغ عددها في جريدة الوفد ٦١٤ خبرًا، وفي جريدة الجمهورية ٩٦ خبرًا، وقد يدل ذلك على اهتمام كل من الجريدتين بتخصيص صفحة خاصة أو ركن محدد لنشر الأخبار المجهلة، مثل "**صفحة العصفورة**" وركن "**صراع الدوائر**" بالنسبة الوفد، وركن "**أدق الأسرار**" وركن "سهران السكران" في ملحق دموع الندم بالنسبة لجريدة الجمهورية.

ب- موقع المادة بالصفحة:

يوضح الجدول التالي أن معظم الأخبار المجهلة يتم نشرها في قلب الصفحة سواء بالنسبة لجريدة الوفد أو الجمهورية، وهو من الأمكنة التي تتمتع بميزة استقرائية من حيث الإخراج الصحفي. تلاه أعلى يمين الصفحة للجريدتين، ثم أعلى يسار الصفحة للوفد. أما عن فئة أخرى فتشير إلى أن النشر كان على صفحة كاملة، حيث نشرت جريدة الوفد تحقيق صحفي عن حبس المنتج التليفزيوني إيهاب طلعت (ص ٣ عدد الاثنين ١٢ ديسمبر)، كما نشرت جريدة الجمهورية أيضا تحقيق صحفي عن مهرجان للرقص الشرقي أقيم بأحد الفنادق، ونشر التحقيق على صفحة كاملة بالصور في ملحق دموع الندم (ص ١٠ عدد السبت ٩ يوليو)، وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦٠,٣٢ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٧.

جدول رقم (٤)

موقع الخبر المجهل في الصفحة

موقع المادة بالصفحة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى يمين	١٠٩	١٦,٧٩	٤٣	٣٠,٥٩	١٥٢	١٩,٢٤
أعلى يسار	١٠٠	١٥,٤١	٥	٣,٥٥	١٠٥	١٣,٢٩
أسفل يمين	٤	٠,٦٢	١٠	٧,٠٩	١٤	١,٧٧
أسفل يسار	١٨	٢,٧٧	٥	٣,٥٥	٢٣	٢,٩١
قلب	٣٩٦	٦١,٠٢	٧٧	٥٤,٦	٤٧٣	٥٩,٨٨
الأذين الأيمن	٢١	٣,٢٤	-	-	٢١	٢,٦٦
أخرى	١	٠,١٥	١	٠,٧١	٢	٠,٢٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

ج- مساحة المادة:

يوضح الجدول التالي إجمالي مساحة الموضوعات المجهلة التي وردت في كل من جريدتي الوفد والجمهورية، ويتضح تفوق نسبة مساحة الأخبار التي وردت في الوفد والتي بلغت ٨٠,٢٤%، على نسبة مساحة الأخبار التي وردت في الجمهورية والتي بلغت ١٩,٧٦% فقط من إجمالي مساحة الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، مما يؤكد زيادة اهتمام جريدة الوفد باعتبارها جريدة حزبية معارضة بنشر مثل هذه الأخبار المجهلة وعلى مساحات كبيرة.

جدول رقم (٥)

مساحة الخبر المجهل

الجريدة	مساحة المادة المجهلة بسم٢	النسبة المئوية
الوفد	١٩٥٥٩,٥٢ سم٢	% ٨٠,٢٤
الجمهورية	٤٨١٧,١٢ سم٢	% ١٩,٧٦
المجموع	٢٤٣٧٦,٦٤ سم٢	% ١٠٠

د- العناوين:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لعناوين المادة في الصحيفة بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٦)

عناوين الخبر المجهل

العناوين	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
عريض	١	٠,١٥	١	٠,٧١	٢	٠,٢٥
ممتد	٥٥	٨,٤٨	٨	٥,٦٧	٦٣	٧,٩٨
عمودي	٥٥٣	٨٥,٢١	١٠٠	٧٠,٩٢	٦٥٣	٨٢,٦٦
بدون	٤٠	٦,١٦	٣٢	٢٢,٧٠	٧٢	٩,١١
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها بعناوين عمودية بالنسبة لجريدتي الوفد والجمهورية، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأخبار المجهلة وردت في صفحات أو أركان متخصصة والتي أحيانا يكون لها عنوانها الخاص، مثل "عمود أكشن" في الجمهورية وركن "صراع الدوائر" في الوفد. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٤٠,١٤ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

هـ- الألوان المستخدمة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الألوان في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٧)

الألوان المستخدمة في الخبر المجهل

الألوان	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
لون واحد	٥٨٦	٩٠,٢٩	١١١	٧٨,٧٢	٦٩٧	٨٨,٢٣
أكثر من لون	٦٣	٩,٧١	٣٠	٢١,٢٨	٩٣	١١,٧٧
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها في لون واحد بالنسبة لجريدتي الوفد والجمهورية، وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٤,٩٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

و- الإطارات:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الإطارات للمادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٨)

إطارات الخبر المجهل

الإطارات	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بإطار	٣٥	٥,٣٩	١١٠	٧٨,٠١	١٤٥	١٨,٣٥
بدون إطار	٦١٤	٩٤,٦١	٣١	٢١,٩٩	٦٤٥	٨١,٦٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها في إطار بالنسبة لجريدة الجمهورية، وبدون إطار بالنسبة لجريدة الوفد، وقد يرجع ذلك لاعتماد جريدة الوفد في نشر معظم أخبارها المجهلة في صفحة متخصصة وهي "صفحة

العصفورة". وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٤,٩٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ز- اللغة المستخدمة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية للغة المستخدمة في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٩)

اللغة المستخدمة في الخبر المجهل

اللغة المستخدمة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
الفصحى البسيطة	٥٥	٨,٤٧	٩٠	٦٣,٨٣	١٤٥	١٨,٣٥
الفصحى البسيطة والعامية	٥٩٤	٩١,٥٣	٥١	٣٦,١٧	٦٤٥	٨١,٦٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم الأخبار المجهلة في جريدة الجمهورية يتم عرضها بلغة الفصحى البسيطة ، وهي اللغة الغالب استخدامها في الصحافة عموما، وبلغتي الفصحى البسيطة والعامية معا بالنسبة لجريدة الوفد، نتيجة لما تضفيه اللغة العامية من طابع السخرية على الخبر، والذي يتماشى مع طبيعة جريدة الوفد باعتبارها جريدة معارضة. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٢٣٦,٨٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ح- استخدام إحصائيات:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الإحصائيات في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (١٠)

الإحصائيات الواردة في الخبر المجهل

استخدام إحصائيات	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد	١١٨	١٨,١٨	١٣	٩,٢٢	١٣١	١٦,٥٨
لا يوجد	٥٣١	٨١,٨٢	١٢٨	٩٠,٧٨	٦٥٩	٨٣,٤٢
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها بدون إحصائيات بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد، في حين اهتمت الوفد بنشر إحصائيات بنسبة أكبر من الجمهورية. والجدير بالذكر أن نشر إحصائيات دالة مرتبطة بموضوع الخبر من شأنه أن يزيد من مصداقيته وتأكيد ما ورد به من معلومات. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦.٧٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ط- الصور المصاحبة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الصور في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد، والذي من شأنه أن يلفت الانتباه للخبر ويبرزه.

جدول رقم (١١)

الصور المصاحبة للخبر المجهل

استخدام صور مصاحبة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بصور	٢٣	٣,٥٦	٥	٣,٥٥	٢٨	٣,٥٤
بدون صور	٦٢٦	٩٦,٤٥	١٣٦	٩٦,٤٥	٧٦٢	٩٦,٤٦
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها بدون صور، فإجمالي الأخبار التي تضمنت صور في جريدة الوفد كان ٢٣ خبرًا، في حين كان في جريدة الجمهورية ٥ أخبار فقط. وقد بلغت قيمة كا٢ للجدول السابق ٠,٠٠٠ وهي غير دالة إحصائيا مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين جريدتي الوفد والجمهورية في نشرها الأخبار بصور أو بدون صور مصاحبة.

وفيما يلي عرض لتكرارات ونسب الصور المستخدمة من حيث النوع والألوان والمساحة:

أولا: من حيث النوع:

جدول رقم (١٢)

نوع الصور المصاحبة للخبر المجهل

الصور المصاحبة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
صور شخصية	١٩	٨٢,٦١	٤	٨٠	٢٣	٨٢,١٤
صور موضوعية	٤	١٧,٣٩	١	٢٠	٥	١٧,٨٦
الإجمالي	٢٣	١٠٠	٥	١٠٠	٢٨	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن معظم الصور المصاحبة للأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين كانت صور شخصية، يليها الصور الموضوعية بالنسبة لكلتا الجريدتين أيضا، في حين لم ترد أي رسوم تعبيرية أو صور مركبة مصاحبة للأخبار المجهلة.

وقد كانت معظم الصور الشخصية في جريدة الوفد لمسئولين حكوميين، مما يضفي مصداقية على الخبر ويزيد من أهميته ويجذب انتباه القراء له، في حين جاءت معظم الصور الشخصية في الجمهورية لفنانين، الأمر الذي يجذب انتباه نسبة كبيرة من القراء.

ثانيا: من حيث الألوان:

جدول رقم (١٣)

استخدام الألوان في الصور المصاحبة للخبر المجهل

الصور المصاحبة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
ملونة	٣	١٣,٠٤	٣	٦٠	٦	٢١,٤٣
غير ملونة	٢٠	٨٦,٩٦	٢	٤٠	٢٢	٧٨,٥٧
الإجمالي	٢٣	١٠٠	٥	١٠٠	٢٨	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن معظم الصور المصاحبة في جريدة الوفد كانت غير ملونة، بعكس جريدة الجمهورية التي جاءت معظم الصور المصاحبة فيها ملونة، وقد يعود ذلك لكثرة عدد الصفحات الملونة في الجمهورية مقارنة بالوفد، إضافة لإصدارها لملاحق متخصصة.

ثالثا: من حيث المساحة:

جدول رقم (١٤)

مساحة الصور المصاحبة للخبر المجهل

الجريدة	مساحة الصور المصاحبة للخبر المجهل بسم٢	النسبة المئوية
الوفد	٧٦١,٥ سم٢	٤٦,٨٠ %
الجمهورية	٨٦٥,٧٥ سم٢	٥٣,٢٠ %
المجموع	١٦٢٧,٢٥ سم٢	١٠٠ %

يوضح الجدول السابق إجمالي مساحة الصور المصاحبة للأخبار المجهلة التي وردت في كل من جريدتي الوفد والجمهورية، ويتضح تقارب نسبة مساحة الصور التي وردت في كلتا الجريدتين بزيادة طفيفة في جريدة الجمهورية، حيث بلغت في الوفد ٤٦,٨٠%، في حين بلغت في الجمهورية ٥٣,٢٠%، وقد يرجع ذلك إلى كثرة عدد الصفحات الملونة في جريدة الجمهورية إضافة إلى الملاحق

الخاصة بها والتي تعتمد بشكل كبير في صفحاتها على عنصري الألوان والصور.

ثانيا: من حيث مضمون الخبر:

١. موضوع الخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب أنواع الموضوعات الواردة بالأخبار المجهلة في صحف التحليل:

جدول رقم (١٥)

موضوع الخبر المجهل

موضوع الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	٢٨٠	٤٣,١٤	٧١	٥٠,٣٥	٣٥١	٤٤,٤٣
اجتماعي	٢٢٤	٣٤,٥٢	١٨	١٢,٧٧	٢٤٢	٣٠,٦٣
اقتصادي	١٧	٢,٦١	٢	١,٤١	١٩	٢,٤١
علمي	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
فني	١٥	٢,٣١	٢٩	٢٠,٥٧	٤٤	٥,٥٦
ثقافي	١٢	١,٨٤	٢	١,٤٢	١٤	١,٧٧
عسكري	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
ديني	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
إنساني	٤٥	٦,٩٣	١٨	١٢,٧٧	٦٣	٧,٩٧
رياضي	٣٧	٥,٧١	—	—	٣٧	٤,٦٨
أخرى	١٦	٢,٤٦	١	٠,٧١	١٧	٢,١٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الموضوعات السياسية كانت أكثر الموضوعات التي ركزت عليها الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، وقد يرجع ذلك لمواكبة فترة التحليل مع انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٥. تلاها الموضوعات الاجتماعية بالنسبة لجريدة الوفد، والفنية بالنسبة لجريدة

الجمهورية. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٠٤,٦٦ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١٠.

ركزت الأخبار السياسية على تناول موضوعات مثل الانتخابات وأخبار خاصة بالمرشحين ونواب البرلمان والمسئولين السياسيين بالدولة. بينما تناولت الأخبار الاجتماعية الأخبار الخاصة بالإداريين التابعيين للدولة وصفوة المجتمع ونشاطاتهم وعلاقتهم الاجتماعية، والجدير بالذكر أن معظم الموضوعات الاجتماعية في كلتا الجريدتين كان لها جانب سياسي، بحيث ركزت في جزء كبير منها على تناول الحياة الاجتماعية للوزراء والمسئولين السياسيين خاصة الحكوميين، وفسادهم والمخالفات التي يقومون بها كالوساطة والإهمال وإهدار الأموال العامة والرشاوى. تضمنت فئة (أخرى) موضوعات متنوعة حيث شملت الموضوعات الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها من الموضوعات الأخرى.

٢. الموقع الجغرافي للخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب الأخبار المجهلة وفقا لموقعها الجغرافي:

جدول رقم (١٦)

الموقع الجغرافي للخبر المجهل

موقع الخبر الجغرافي	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
محلي	٦٤٤	٩٩,٢٣	١٣٨	٩٧,٨٧	٧٨٢	٩٨,٩٩
عربي	٢	٠,٣٠	١	٠,٧١	٣	٠,٣٨
دولي	٢	٠,٣١	–	–	٢	٠,٢٥
غير محدد	١	٠,١٦	٢	١,٤٢	٣	٠,٣٨
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة محلية سواء كانت في جريدة الجمهورية أو جريدة الوفد، بحيث جاءت الأخبار العربية والدولية بنسبة ضئيلة في كلتا الجريدتين، وكذلك بالنسبة للأخبار التي لم يتحدد موقعها. وهذه الفروق

غير جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٥,٨٢ وهي غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٣.

٣. مصدر الخبر:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب الأخبار المجهلة وفقا لمصادرها:

جدول رقم (١٧)

مصدر الخبر المجهل

مصدر الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مصدر معلوم	١٥	٢,٣١	٩	٦,٣٨	٢٤	٣,٠٤
مصدر مجهول	٥	٠,٧٧	٩	٦,٣٨	١٤	١,٧٧
غير محدد	٦٢٩	٩٦,٩٢	١٢٣	٨٧,٢٣	٧٥٢	٩٥,١٩
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الأخبار المجهلة غير محددة المصدر في كلتا الجريدتين (أي لم يذكر في الخبر أي مصادر)، بحيث مثلت الأخبار المجهلة غير محددة المصدر ٩٥,١٩% من العينة الكلية، إلا أن النسبة في جريدة الوفد جاءت أكبر منها في جريدة الجمهورية. في حين بلغت نسبة الأخبار التي أسندت لمصادر مجهولة ٣,٠٤% من إجمالي الأخبار المجهلة، والتي أشارت لها جريدة الوفد بعبارات مثل: "مصدر زي الفل"، "مصدر سري"، "مصادر سياسية"، وبالمثل جريدة الجمهورية والتي استخدمت عبارات مثل: "الخبثاء"، "أبناء الوادي". وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٢٩,٠٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

٤. نوع الشخصية المعنية بالخبر:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب لنوع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل، والجدير بالذكر إمكانية أن يتناول الخبر أكثر من شخصية واحدة:

جدول رقم (١٨)

نوع الشخصية المعنية بالخبر المجهل

نوع الشخصية المعنية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
سياسية	مسئول	٧٢	٢٣,١٥	٧٠	٨٤,٣٤	١٤٢	٣٦,٠٤
	شخصية عامة	٢٣٩	٧٦,٨٥	١٣	١٥,٦٦	٢٥٢	٦٣,٩٦
الإجمالي		٣١١	١٠٠	٨٣	١٠٠	٣٩٤	١٠٠
اقتصادية	مسئول	٢٠	٤٠,٨٢	٢	٢٠	٢٢	٣٧,٢٩
	عامة	٢٩	٥٩,١٨	٨	٨٠	٣٧	٦٢,٧١
الإجمالي		٤٩	١٠٠	١٠	١٠٠	٥٩	١٠٠
عسكرية أو أمنية	مسئول	٢	٦٦,٦٧	١	١٠٠	٣	٧٥
	عامة	١	٣٣,٣٣	–	–	١	٢٥
الإجمالي		٣	١٠٠	١	١٠٠	٤	١٠٠
إدارية	مسئول	٨٣	١٠٠	٦	١٠٠	٨٩	١٠٠
الإجمالي		٨٣	١٠٠	٦	١٠٠	٨٩	١٠٠
فنية	مسئول	١١	٣١,٤٣	٧	١٧,٩٥	١٨	٢٤,٣٢
	عامة	٢٤	٦٨,٥٧	٣٢	٨٢,٠٥	٥٦	٧٥,٦٨
الإجمالي		٣٥	١٠٠	٣٩	١٠٠	٧٤	١٠٠
دينية	عامة	١	١٠٠	–	–	١	١٠٠
الإجمالي		١	١٠٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠
رياضية	مسئول	٢٥	٨٠,٦٥	١	١٠٠	٢٦	٨١,٢٥
	عامة	٦	١٩,٣٥	–	–	٦	١٨,٧٥
الإجمالي		٣١	١٠٠	١	١٠٠	٣٢	١٠٠
شخصية اعتبارية		٤٨	١٠٠	٤	١٠٠	٥٢	١٠٠
غير محددة		٣١	١٠٠	١	١٠٠	٣٢	١٠٠
أخرى		٦٦	١٠٠	٢	١٠٠	٦٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع عدد الشخصيات السياسية المعنية بالخبر المجهــل فــي كلتــا الجريدتين، بحيث جاءت في المرتبة الأولى مــن بــين الشخصــيات الأخرى، تلاها في المرتبة الشخصيات الإدارية بالنسبة لجريدة الوفد، والشخصيات الفنية بالنسبة لجريدة الجمهورية.
- كانت معظم الشخصيات السياسية التي تناولتها الأخبار المجهلة فــي الوفد شخصيات عامة، مثل نواب المجالس والمرشــحين السياســيين وأعضاء الأحزاب السياسية، بعكس جريدة الجمهورية التي تناولــت أخبارها شخصيات سياسية مسئولة بشــكل أكبــر مثــل الــوزراء والمحافظين ومسئولي الدولة.
- ارتفاع عدد الشخصيات التي لم يتحدد نوعها في الوفــد أكثــر مــن الجمهورية، واستخدمت الوفد العديد مــن التعبيــرات مثــل:(وحيــد عصره، أحد المحاسيب، مسئول كبير...إلــخ)، بينمــا جــاءت فــي الجمهورية شخصية واحدة فقط لم يحدد نوعها حيث أشــير لهــا ب (صاحب مركز مرموق).
- تنوعت الشخصيات التي تنتمي لفئة أخرى، وجاء عددها في جريــدة الوفد ٦٦ شخصية تضمنت مدرسين ومحاميين ومستشارين وأطبــاء ومهندسين وغيرهم من الشخصيات الأخرى، في حين تضمنت فئــة أخرى شخصيتين فقط في جريدة الجمهورية، أحدها طبيب والأخرى أستاذ جامعي.
- لم تتضمن الأخبار المجهلة عينة الدراسة أي شخصيات إدارية عامة، كما لم تتضمن أيضا أي شخصيات دينية مسئولة.

٥. جنسية الشخصية المعنية بالخبر:

يتضح من الجدول التالي أن معظم الشخصيات في الخبر المجهل بجريدة الوفد هي شخصيات مصرية وكذلك في جريــدة الجمهوريــة، بحيــث مثلــت ٩٥,٦% من العينة الكلية. والجدير بالذكر أن جميع الأخبار المجهلة التي تناولت أكثر من شخصية واحدة، كانت جميعها تحمل نفس الجنســية. وهــذه الفــروق

جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦٦,١٠ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

جدول رقم (١٩)

جنسية الشخصية المعنية بالخبر المجهل

الجنسية	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مصري	٦٣٤	٩٧,٦٩	١١٩	٨٤,٤٠	٧٥٣	٩٥,٦٢
عربي	٤	٠,٦٢	٢	١,٤٢	٦	٠,٧٦
أجنبي	٥	٠,٧٧	—	—	٥	٠,٦٣
غير محدد	٦	٠,٩٢	٢٠	١٤,١٨	٢٦	٣,٢٩
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

٦. أطر الشخصية:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب أطر الشخصية المستخدمة في الخبر المجهل:

جدول رقم (٢٠)

أطر الشخصية المعنية بالخبر المجهل

أطر الشخصية	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
إطار شخصي	٥٧	٨,٧٨	٣٦	٢٥,٥٣	٩٣	١١,٧٧
إطار اجتماعي	٥٥٧	٨٥,٨٣	١٠٣	٧٣,٠٥	٦٦٠	٨٣,٥٤
إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية	٣٥	٥,٣٩	٢	١,٤٢	٣٧	٤,٦٨
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق تركيز الأخبار المجهلة على تقديم الشخصية المعنية بالخبر في إطار اجتماعي بالنسبة لكلتا الجريدتين، يليه الإطار الشخصي ثم إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٣٣,٧٧ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢.

التحليل الكيفي لأطر الشخصية:

- ركزت الأخبار المجهلة على الإطار الاجتماعي للشخصية المعنية بالخبر المجهل وتناول الجوانب الاجتماعية للشخصية والأدوار التي تقوم بها ضمن الأسرة والمجتمع، وجاءت في الوفد بنسبة أكبر من الجمهورية، ومثال على ذلك خبر في الوفد في عدد الخميس (٩ يونيو) بالصفحة الثانية (العصفورة) عن عزل مدرس بسبب إعطائه دروسًا خصوصية بالإجبار لتلاميذ المدرسة التي يعمل بها، وخبر آخر في الجمهورية بصفحة ٢٣ من عدد الخميس (١ سبتمبر) عن وزير يشغل منصبه منذ ١٨ سنة.
- جاءت الأخبار المجهلة التي تركز على الإطار الشخصي للشخصية المعنية في المرتبة الثانية في كلتا الجريدتين ولكن بنسبة أكبر في الجمهورية، وركزت هذه الأخبار على معلومات وصفات خاصة بالشخصية، ومنها خبر ورد في الجمهورية في صفحة ١٠ من ملحق دموع الندم لعدد السبت (٦ أغسطس) في ركن "سهران السكران"، جاء الخبر عن راقصة تخالف قواعد أحد الفنادق وترفض تفتيشها، وصفها الخبر بأنها "راقصة درجة ثالثة وجاهلة ولسانها طويل وعلدية". وخبر آخر ورد في الوفد (الأربعاء ٢٦ أكتوبر ص ٤ "ركن صراع الدوائر") عن "مرشح مريض نفسيا".
- جاء إطار العلاقات الأسرية والاجتماعية في المرتبة الأخيرة في كلتا الجريدتين ولكن بنسبة أكبر في الوفد، بحيث ركزت الأخبار هنا على علاقات الشخصية المعنية بالآخرين من الأسرة والمجتمع. فعلى سبيل المثال خبر ورد في الوفد في صفحة العصفورة من عدد الخميس(١٥ ديسمبر) عن رئيس اتحاد رياضي يستغل علاقته بعضو مجلس إدارة مشهور بالإمبراطور ليدعم مركزه، وخبر آخر في الجمهورية (الأربعاء ٣ أغسطس ص ١١) عن ابن أحد أعضاء مجلس الشعب وتورطه في واقعة غش بالامتحانات.

٧. **السمات البارزة للشخصية:**

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب السمات البارزة للشخصية المعنية بالخبر المجهل:

جدول رقم (٢١)

السمات البارزة للشخصية المعنية بالخبر المجهل

السمات البارزة للشخصية	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
السمات التقريرية	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠
السمات التقييمية	٢٢٩	٣٥,٢٨	٣٨	٢٦,٩٥	٢٦٧	٣٣,٧٩

يتضح من الجدول السابق أن جميع الأخبار المجهلة قد ورد بها سمات تقريرية للشخصية المعنية بالخبر، والتي تصف الشخصية أو تلمح لها بذكر سمات واضحة فيها ليسهل التعرف عليها، في حين أن نسب قليلة منها ورد بها سمات تقييمية، جاءت بنسبة أكبر في الوفد التي استخدمت تعبيرات مثل :(مرشح خايب- قراقوش- موكوس- سيد قراره- البيه المفتري- مفلوت اللسان- موظف غيور- نائب آخر زمانه...إلخ) وهي في معظمها تعبيرات ساخرة، أيضا استخدمت الجمهورية تعبيرات مثل:(ممثلة فاشلة- راقصة نصف معروفة- نواب الفضائيات...إلخ). ولاشك أن السمات التقييمية للشخصية من شأنها وضع الشخصية في إطار محدد يسعى كاتب الخبر من خلاله لعرض صورة معينة للشخصية (كما يراها هو) والتأثير بها على رؤية المتلقي ورأيه واتجاهه نحو هذه الشخصية.

٨. **أطر الأفعال المسندة للشخصية:**

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب أطر الأفعال المسندة للشخصية المعنية بالخبر المجهل:

جدول رقم (٢٢)

الأفعال المسندة للشخصية المعنية بالخبر المجهل

الأفعال المسندة للشخصية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
أفعال قامت بها الشخصية	ايجابية	١١	١,٨٢	-	-	١١	١,٥٠
	سلبية	٥٨٣	٩٦,٢٠	١٠٢	٧٩,٠٧	٦٨٥	٩٣,٢٠
	محايدة	١٢	١,٩٨	٢٧	٢٠,٩٣	٣٩	٥,٣٠
الإجمالي		٦٠٦	١٠٠	١٢٩	١٠٠	٧٣٥	١٠٠
أفعال تعرضت لها الشخصية	ايجابية	١	٢,١٣	١	٥,٥٦	٢	٣,٠٨
	سلبية	٤٦	٩٧,٨٧	١٧	٩٤,٤٤	٦٣	٩٦,٩٢
الإجمالي		٤٧	١٠٠	١٨	١٠٠	٦٥	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي ركزت على ذكر أفعال قامت بها الشخصية المعنية بشكل عام أكثر من الأخبار التي ركزت على ذكر أفعال تعرضت لها الشخصية في كلتا الجريدتين، وذلك في إطار سلبي.

التحليل الكيفي لأطر الأفعال المسندة للشخصية:

- جاءت الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال سلبية قامت بها الشخصية المعنية في المرتبة الأولى بكلتا الجريدتين، بحيث استخدمت هذه الأخبار عبارات وكلمات توحي بسلبية الفعل التي أتت به الشخصية، فعلى سبيل المثال نجد أحد الأخبار التي وردت في الجمهورية (الخميس ٢٢ ديسمبر ص ٢٦) عن غضب مطربة لصغر حجم الصورة المنشورة لها بإحدى الصحف، يصف الخبر هنا سلبية هذا الفعل من خلال السخرية من المطربة والتقليل من قيمتها الفنية وعدم شهرتها. وخبر آخر في الوفد (الخميس ٢١ إبريل ص ٢ "العصفورة") عن مشاجرة بين بعض النواب يصفها بأنها "وصلة ردح".

- تلا ذلك في المرتبة الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال إيجابية قامت بها الشخصية المعنية، وذلك في جريدة الوفد فقط، مثل خبر ورد في صفحة العصفورة من عدد الخميس ٢٦ مايو استخدم كلمات إيجابية مثل "رئيس نادي يقوم بثورة لوقف أعمال السلب والنهب. ثم تأتي بعدها الأخبار المجهلة التي تعرض الأفعال التي قامت بها الشخصية المعنية في إطار محايد في كلتا الجريدتين، والتي تضمنت أخبار مثل: – شخصية سياسية كبيرة ستخوض الانتخابات (الوفد، الجمعة ٧ أكتوبر ص ١٠ "ركن صراع الدوائر"). – محافظ يتمنى العودة للتدريس في الجامعة (الجمهورية، الخميس ١٥ ديسمبر ص ٢٣ "صفحة أدق الأسرار") وغيرها من الأخبار الأخرى.
- جاءت الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال تعرضت لها الشخصية المعنية بأعداد ضئيلة في كلتا الجريدتين مقارنة بالعدد الكلي للأخبار عينة الدراسة، وكان معظمها في إطار سلبي في كلتا الجريدتين أيضا، ومنها خبر ورد في الجمهورية (الخميس ١٥ ديسمبر ص ٢٦) عن أسرة صحفي كبير تتعرض للهوان والطرد بعد وفاته. تلاها الأخبار المجهلة التي تناولت أفعال تعرضت لها الشخصية المعلنية في إطار إيجابي وهما خبران، جاء أحدهما في الوفد (الأربعاء ٧ ديسمبر ص ١٠) عن حركة تغييرات في التليفزيون وتعيين رئيس جديد له، والآخر في الجمهورية (الجمعة ٢٥ نوفمبر بملحق "ستديو") عن حصول مساعدة مخرج على عقد عمل دائم بعد تعرضها لحادث.

٩. أسلوب عرض المعلومة في الخبر:

أ- من حيث مرجعية الخبر:

جدول رقم (٢٣)

مرجعية الخبر المجهل

مرجعية الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
على لسان الصحيفة	٢٤٧	٣٨,٠٦	٦	٤,٢٦	٢٥٣	٣٢,٠٢
على لسان المحرر	٤١	٦,٣٢	٤	٢,٨٤	٤٥	٥,٧٠
غير محدد	٣٦١	٥٥,٦٢	١٣١	٩٢,٩١	٤٩٢	٦٢,٢٨
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن نسبة كبيرة من الأخبار المجهلة كان غير محدد المرجعية، بحيث لم يتم نسب الخبر سواء للصحيفة أو للمحرر واستخدام عبارات مثل: "ترددت معلومات..الخبثاء أكدوا.." مما يقلل من مصداقية الخبر، بعكس الأخبار التي نسبت على لسان الصحيفة واستخدمت جمل مثل " العصفورة تؤكد.. العصفورة تهمس.. علمت الجمهورية.. دموع الندم كانت هناك.. " أو التي نسبت على لسان المحرر واستخدمت كلمات مثل " شاهدت.. سمعت.. تلقينا.. كنت هناك.. أنقل لكم..". وهذه الفروق غير جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦٩,٦٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢.

ب- من حيث درجة التأكد من الخبر:

جدول رقم (٢٤)

صيغة التأكيد في الخبر المجهل

درجة التأكد من الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مؤكد	٦٤٣	٩٩,٠٨	١٤٠	٩٩,٢٩	٧٨٣	٩٩,١١
غير مؤكد	٦	٠,٩٢	١	٠,٧١	٧	٠,٨٩
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين جاء في إطار مؤكد (٩٩,١١% من العينة الكلية للأخبار)، بحيث استخدم الخبر جمل وكلمات تؤكد مصداقية الخبر مثل: (علمت العصفورة.. اتصل

بالجريدة.. العصفورة تؤكد.. رصدنا بالكلمة والصورة.. مسجلة ومذاعة.. إلخ) وهناك أخبار تضمنت صور لمستندات وإحصائيات تتعلق بموضوع الخبر (كصورة لوصل غرامة تأخير، أو صورة لفاتورة تليفون أحد المسئولين)، وبعض الأخبار ذكرت أرقام تؤكد صحة الخبر (كأرقام لوحة سيارة، أو مبالغ الرشاوى المدفوعة..إلخ). بعكس الأخبار التي جاءت في إطار غير مؤكد والتي كانت نسبتها ضئيلة، بحيث استخدمت كلمات مثل (يشاع.. يتردد.. يقال..إلخ). وهذه الفروق غير جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٠,٠٦١ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

١٠. أطر اتجاه الخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب الأطر التي تحدد اتجاه الخبر المجهل في صحف التحليل:

جدول رقم (٢٥)

أطر اتجاه الخبر المجهل

أطر اتجاه الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	١	٠,١٥	–	–	١	٠,١٣
سلبي	٦٤٣	٩٩,٠٨	١٢٩	٩١,٤٩	٧٧٢	٩٧,٧٢
محايد	٥	٠,٧٧	١٢	٨,٥١	١٧	٢,١٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار سلبي في كلا الجريدتين، يليها الإطار المحايد في كلتا الجريدتين أيضا. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٣٣,١٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢.

التحليل الكيفي لأطر اتجاه الخبر:

- جاءت معظم الأخبار المجهلة في إطار سلبي، ومنها خبر إيجابي ورد في إطار سلبي في الوفد في عدد الخميس ٦ أكتوبر بصفحة العصفورة، والخبر عن أحد رؤساء الأحياء الذي يدعوه أحد أقاربه

على افتتاح مخبزه في نفس الحي، إلا أن رئيس الحي لم يحضر الافتتاح وأرسل عوضا عنه مسئولين في إدارة إشغالات الحي والتراخيص والذين حرروا محضر لصاحب المخبز واتهموه بتشغيله بدون ترخيص وأغلقوه بالشمع الأحمر، يستخدم الخبر عبارات سلبية مثل "الأعجوبة الثامنة.. الدنيا لسة بخير!!..تم تشطيب الحفل..".

وخبر آخر ورد في الجمهورية(الخميس ٢٢ ديسمبر ص ٢٦) عن وزير يأخذ مشروعات وأفكار غيره ويعرضها على أنها نتاج عقله، حيث استخدم الخبر عبارات سلبية مثل: "ألهذه الدرجة تهون الكرامة من أجل المناصب؟!.. سعيا وراء الاستمرار والبقاء.. ماذا نسمي هذا الوزير؟!.. سبحان الله العظيم!!.. ".

- جاءت الأخبار المجهلة التي عرضت في إطار محايد بنسب ضئيلة في كلتا الجريدتين كان أكبرها في الجمهورية، في حين جاء خبر واحد في إطار إيجابي ورد في جريدة الوفد (الثلاثاء ٢٩ مارس ص ١٠) وكان عن أحد الأمراء السعوديين الذي أرسل ماء زمزم لغسيل جثمان الفنان أحمد زكي.

١١. أنواع أطر المادة الإخبارية المجهلة:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب أنواع الأطر الشائعة أو المهيمنة التي استخدمت في عرض الأخبار المجهلة في صحف التحليل:

جدول رقم (٢٦)

أنواع الأطر الخبرية للخبر المجهل

أنواع أطر المادة الإخبارية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
إطار الصراع	صراع متوسط	٤٥٨	٧٠,٥٧	٨٢	٥٨,١٦	٥٤٠	٦٨,٣٥
	صراع محدود	٦٤	٩,٨٦	٣٦	٢٥,٥٣	١٠٠	١٢,٦٦

الإجمالي	٥٢٢	٨٠,٤٣	١١٨	٨٣,٦٩	٦٤٠	٨١,٠١
إطار الاهتمامات إنسانية	٣٨	٥,٨٦	5	٣,٥٥	٤٣	٥,٤٤
إطار المسئولية	١٦	٢,٤٧	٤	٢,٨٤	٢٠	٢,٥٣
إطار المبادئ الأخلاقية	٣٥	٥,٣٩	١٠	٧,٠٩	٤٥	٥,٧٠
إطار النتائج الاقتصادية	٣٨	٥,٨٥	٤	٢,٨٤	٤٢	٣,٣٢
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى النتائج التالية:

- جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى من بين الأطر التي استخدمتها الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، بحيث تمثلت نسبتها في جريدة الوفد ب ٨٠,٤٣% من إجمالي الأخبار المجهلة التي وردت في الجريدة خلال فترة التحليل، وفي الجمهورية بنسبة ٨٣,٦٩% من إجمالي الأخبار المجهلة التي وردت في الجريدة خلال فترة التحليل. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا٢ ٢٨,٢٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٥.
- لم ترد أي أخبار مجهلة في إطار الصراع العنيف، أي التي تشتمل على قدر كبير من الصراع، كأحداث القتل والعنف والاغتيالات والإرهاب.
- كان الصراع المتوسط أكثر أنواع أطر الصراع التي استخدمت في الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين والذي استخدم في تأطير أخبار تتعلق بالانتخابات وموضوعات مثل الفساد والرشاوى ومخالفات المسئولين الحكوميين والوساطة والتزوير. ركز معظم هذه الأخبار على متابعة الانتخابات السياسية ونتائجها في جريدة الجمهورية، بينما ركزت جريدة الوفد في أخبارها على تناول حالات الفساد الحكومي والوظيفي وقد يرجع ذلك لطبيعتها باعتبارها جريدة معارضة.
- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة ذات الصراع المحدود في الجمهورية أكثر من الوفد والتي ركزت معظمها على أخبار الفنانين والحوادث

ذات الاهتمامات الإنسانية وعرض الخبر من الناحيـــة الوجدانيـــة أو العاطفية.

- جاء ترتيب أنواع الأطر بعد إطار الصراع الذي جاء فـــي المرتبـــة الأولى وفقا لتكرارات الجدول و بالنسبة للعينة الكلية كالتالي: إطـــار المبادئ الأخلاقية في المرتبة الثانية، ثم إطار الاهتمامات الإنســانية في المرتبة الثالثة، ثم إطار النتائج الاقتصادية في المرتبة الرابعــة، وإطار المسئولية في المرتبة الأخيرة.

التحليل الكيفي لأطر المادة الإخبارية المجهلة:

- **إطار الصراع:**

- غلب على الأخبار المجهلة استخدام إطار الصراع المتوسط، والـــذي يركز على صراعات مثل الانتخابـــات السياســـية وقضـــايا الفســـاد الوظيفي والرشاوى والوساطة، واستخدمت هذه الأخبـــار عبـــارات وكلمات توحي بالصراع، مثل: – استغلال مرشح لنقابته في أعمالـــه الانتخابية (الوفد، الخميس ٢٤ ديسمبر ص ٢ "العصفورة"). – وزير يحاول التخلص من منافسيه (الجمهورية، ١٥ ســبتمبر ص ٢٣ "أدق الأسرار"). – ضبط مدير إدارة بالحصول علــى رشــوة بالصــوت والصورة (الجمهورية، الجمعة ٨ يوليو ص ١٤).

- جاء استخدام إطار الصراع المحدود بنسبة ضئيلة في الأخبار عينـــة الدراسة، وهي الأخبار التي تحتوي على قدر محدود مـــن الصـــراع مثل أخبار الفن والرياضة والبيئة والحوادث، ومن هذه الأخبـــار مـــا نشرته الجمهورية في ص ١٠ من ملحقها "دموع الندم" الصادر مـــع عددها ليوم السبت ٩ يوليو، حيث كان تحقيق صحفي عن مهرجـــان للرقص الشرقي وصراع بين راقصات معتزلات، وتضمن عبـــارات مثل "منافسة شديدة.. سحب البساط من تحت أقدامها.. تنســـحب فـــي هدوء.. تساقطت دموعها لاستبعادها..إلخ".

• **إطار المبادئ الأخلاقية:**

ركزت الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار المبادئ على النواحي الأخلاقية للخبر أو للشخصية المعنية بالخبر المجهل، وعلى سبيل المثال نجد خبر ورد في الجمهورية عن مؤلف سينمائي مشهور أوقعته نزواته النسائية في موقف لا يحسد عليه عندما دعا وجه جديد لمنزله تحت ستار قراءة دورها في العمل الذي يكتبه، تضمن الخبر عبارات مثل "محض ادعاءات.. وعود من أجل الوصول إليها.. إلخ"

• **إطار الاهتمامات الإنسانية:**

تناولت الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار الاهتمامات الإنسانية النواحي الوجدانية والعاطفية للخبر والتي تمس مشاعر القراء، واستخدمت عبارات مثل: " أين الكرامة؟.. أسرة معرضة للهوان بسبب الدين.. "، وعلى سبيل المثال نذكر خبر بعنوان "هكذا نعامل الفنانين؟!"الذي ورد في الوفد (الخميس ١٧ فبراير ص٢ "العصفورة")، الخبر عن: أحد فناني النحت الذي كان يعمل حوالي ٣٠ ساعة في أسبوع مهرجان شباب الجامعات بالمنصورة، وانتظر لساعات حتى يحضر له زملاؤه وجبة الغذاء، ثم قرر الذهاب للمطعم بملابس العمل المتسخة بالتراب، وكان الجوع قد قرصه بشدة، إلا أن رئيس المطعم عندما رآه صاح فيه باشمئزاز "إيه اللي جابك هنا..اتفضل اطلع بره!!" وخرج الفنان كسيراً!!.

• **إطار النتائج الاقتصادية:**

ركزت الأخبار المجهلة التي جاءت في هذا إطار على النتائج المترتبة على الخبر وتأثيرها على الشخصيات المعنية، ومنها أحد الأخبار الذي ورد في الوفد (الخميس ٣١ مارس ص٢ "العصفورة") والذي ينتقد " فشخرة " رئيس شركة الجملة وتحركه في موكب فخيم وأنه يحقق "خسائر بالجملة" للشركة، ويتعجب الخبر من تدهور مبيعات الشركة التي وصلت ل ٤٠,٢١% مقارنة بالرئيس السابق الذي حقق ١١٠% كنسبة مبيعات كبيرة.

- **إطار المسئولية:**

تناولت الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار المسئولية المسئول عن الحدث، واقترح بعضها الحلول أو الفعاليات المطلوبة لمواجهة هذا الحدث، وعلى سبيل المثال نذكر خبر ورد في الجمهورية (الخميس ١٤ يوليو ص ٢٥) عن بعض النواب الذي لقبهم ب"نواب الفضائيات"، وألقى عليهم مسئولية الإضرار بسلامة الوطن والأمن القومي ومصالح الشعب، ذلك من خلال إساءة استخدامهم لحرية الرأي والتعبير بتصريحاتهم في الفضائيات والتي وصفها الخبر بأنها تصريحات ناقدة نقد هادم من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وطالب الخبر المجلس برفع الحصانة عنهم ومحاكمتهم ومنعهم من الحديث باسم شعب مصر كحل مقترح لهذه المشكلة.

** ** **

الخلاصة

عرضت الباحثة في الفصل السابق لنتائج الدراسة التحليلية والتي تناولت جميع الأخبار المجهلة المنشورة في جريدتي الوفد والجمهورية خلال عام ٢٠٠٥. وخلصت الباحثة إلى أهم النتائج التالية:

- ❖ كان قالب الخبر القصير أكثر الأشكال الإخبارية استخداما في نشر الأخبار المجهلة.
- ❖ كانت الموضوعات السياسية أكثر الموضوعات التي ركزت عليها الأخبار المجهلة.
- ❖ ٩٥,١٩% من إجمالي الأخبار المجهلة كانت غير محددة المصدر.
- ❖ كان معظم الشخصيات المعنية بالخبر المجهل سياسية، بحيث كانت أكثرها شخصيات سياسية عامة في الوفد، وشخصيات سياسية مسئولة في الجمهورية.
- ❖ غلب استخدام الإطار الاجتماعي في الأخبار المجهلة بنسبة ٨٣,٥٤% من بين أطر الشخصية المعنية بالخبر المجهل.
- ❖ ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي ركزت على ذكر الأفعال التي قامت بها الشخصية المعنية بالخبر في إطار سلبي.
- ❖ ٩٧,٧٢% من إجمالي الأخبار المجهلة استخدم الإطار السلبي من بين أطر اتجاه الخبر.
- ❖ ٦٨,٣٥% من إجمالي الأخبار المجهلة جاء في إطار صراع متوسط نظرا لتركيز الأخبار على الصراعات السياسية مثل الانتخابات وقضايا الفساد.

وستعرض الباحثة في الفصل التالي لنتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على القائم بالاتصال.

*ـــ*ـــ*

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الميدانية للقائم بالاتصال

أولا: توصيف عينة الدراسة الميدانية:

استعانت الباحثة بأسلوب العينة المتاحة لاختيار عينة من المحررين والصحفيين العاملين بصحف الدراسة ليتم تطبيق استبيان الدراسة عليهم، بحيث تكونت العينة من ٦٢ مفردة موزعة على صحف الدراسة الثلاثة وذلك بواقع ٢٣ صحفيًا من **جريدة الجمهورية** ٢٠ صحفيًا من **جريدة الوفد** و١٩ صحفيًا من **جريدة المصري اليوم**،

، وتم توصيفها كالآتي:

جدول رقم (٢٧)

توزيع عينة الصحفيين وفقا **للنوع**

النوع	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	١٧	٧٧,٣	١٥	٧٥	١٢	٦٣,٢	٤٤	٧٢,١
أنثى	٥	٢٢,٧	٥	٢٥	٧	٣٦,٨	١٧	٢٧,٩
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن معظم عينة الدراسة جاءت من الذكور بحيث مثلوا ٧٢,١% من العينة الكلية، في حين ٢٧,٩% فقط من العينة كان من الإناث.

جدول رقم (٢٨)

توزيع عينة الصحفيين وفقا **للمؤهل الدراسي**

المؤهل الدراسي	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ليسانس أو بكالوريوس إعلام	١٢	٥٢,٢	٨	٤٠	١٦	٨٤,٢	٣٦	٥٨,١
ليسانس أو بكالوريوس آخر	٩	٣٩,١	٩	٤٥	٢	١٠,٥	٢٠	٣٢,٣
دراسات عليا	٢	٨,٧	٣	١٥	١	٤,٤	٦	٩,٧
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر من نصف العينة من خريجي كليات الإعلام والصحافة، في حين وجد أن ٣٢,٣% من العينة من خريجي كليات أو أقسام ليس لها علاقة بالصحافة والإعلام، مثل أقسام الفلسفة واللغة العربية واللغة الإنجليزية وعلم النفس وكليات التجارة والتربية والحقوق والعلوم السياسية والخدمة الاجتماعية.

جدول رقم (٢٩)

توزيع عينة الصحفيين وفقا للموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر	٢	٨,٧	٥	٢٥	١٩	١٠٠	٢٦	٤١,٩
مساعد رئيس تحرير	٧	٣٠,٤	٤	٢٠	–	–	١١	١٧,٧
نائب رئيس قسم	١	٤,٤	–	–	–	–	١	١,٦
نائب رئيس تحرير	٦	٢٦,١	٤	٢٠	–	–	١٠	١٦,١
رئيس قسم	٤	١٧,٤	٤	٢٠	–	–	٨	١٢,٩
مدير تحرير	–	–	١	٥	–	–	١	١,٦
منصب آخر	٣	١٣	٢	١٠	–	–	٥	٨,١
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن نسبة كبيرة من العينة وهي ٤١,٩% يمثلها المحررون. تضمنت فئة منصب آخر مناصب مثل نائب مدير التحرير ومساعد مدير التحرير.

جدول رقم (٣٠)

توزيع عينة الصحفيين وفقا لمجال التخصص

مجال التخصص	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
سياسي	٥	٣١,٣	٤	٢٥	٧	٤٣,٨	١٦
اجتماعي	٢	٥٠	٢	٥٠	–	–	٤
اقتصادي	٧	٥٠	٢	١٤,٣	٥	٣٥,٧	١٤
علمي	١	–	–	–	–	–	١
فني	٤	٣٦,٤	٤	٣٦,٤	٣	٢٧,٣	١١
ثقافي	١	١٦,٧	١	١٦,٧	٤	٦٦,٧	٦
عسكري وأمني	١	٢٠	١	٢٠	٣	٦٠	٥
حوادث وموضوعات إنسانية	١	١٠٠	–	–	–	–	١
ديني	٢	٥٠	٢	٥٠	–	–	٤
رياضي	٣	٥٠	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	٦
مجال آخر	١٠	٦٦,٧	٥	٣٣,٣	–	–	١٥

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر المجالات التي تخصص فيها أفراد العينة كان المجال السياسي يليه مجالات أخرى، وأقلها كان المجال العلمي والحوادث والموضوعات الإنسانية. تضمنت فئة مجال آخر مجالات متنوعة مثل الشئون الخارجية والتحقيقات الصحفية والمراجعة الصحفية والإخراج الصحفي إضافة للمجالات الصحية والفنية والقانونية.

جدول رقم (٣١)

توزيع عينة الصحفيين وفقا لمدة العضوية في النقابة

مدة العضوية في نقابة الصحفيين	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحت التمرين	–	–	١	٥	١٣	٦٨,٤	١٤	٢٣,٣
غير عضو	–	–	–	–	٢	١٠,٥	٢	٣,٣
أقل من ٥ سنوات	–	–	١	٥	٤	٢١,١	٥	٨,٣
من ٥ – ١٠ سنوات	٣	١٤,٣	٤	٢٠	–	–	٧	١١,٧
من ١٠ – ٢٠ سنة	٧	٣٣,٣	١١	٥٥	–	–	١٨	٣٠
أكثر من ٢٠ سنة	١١	٥٢,٤	٣	١٥	–	–	١٤	٢٣,٣
المجموع	٢١	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة العاملين في جريدة الجمهورية تزيد مدة عضويتهم في نقابة الصحفيين عن ٢٠ سنة، وبالنسبة للوفد نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة العاملين بها تتراوح مدة عضويتهم في نقابة الصحفيين ما بين ١٠ إلى ٢٠ سنة، في حين نجد أن جميع أفراد العينة من العاملين في المصري اليوم لا تزيد مدة عضويتهم عن ٥ سنوات، حيث تتراوح مدة عضويتهم في النقابة ما بين فئات تحت التمرين وغير عضو وأقل من ٥ سنوات. وقد يرجع ذلك لحداثة صدور الجريدة نفسها مقارنة بجريدتين مخضرمتين كالجمهورية والوفد.

جدول رقم (٣٢)

توزيع عينة الصحفيين وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٥ سنوات	–	–	–	–	١٠	٥٢,٦	١٠	١٦,١
من ٥– ١٠ سنوات	١	٤,٤	٣	١٥	٩	٤٧,٤	١٣	٢١
من ١٠– ٢٠ سنة	٦	٢٦,١	١٠	٥٠	–	–	١٦	٢٥,٨
أكثر من ٢٠ سنة	١٦	٦٩,٦	٧	٣٥	–	–	٢٣	٣٧,١
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

تتشابه نتائج هذا الجدول مع الجدول السابق له إلا أن هنـــاك اخـــتلاف بالنسبة لجريدة المصري اليوم، حيث تزيد سنوات خبـــرة نســـبة مـــن الأفـــراد العاملين بها ٤٧,٤% عن خمس السنوات.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

أسفر الاستبيان عن النتائج التالية:

١. الحصول على دورات تدريبية في المجال الصحفي:

جدول رقم (٣٣)

الدورات التدريبية التي حصل عليها الصحفيين

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٠	٤٣,٥	١١	٥٥	٦	٣١,٦	٢٧	٤٣,٥
لا	١٣	٥٦,٥	٩	٤٥	١٣	٦٨,٤	٣٥	٥٦,٥
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

على الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٢,١٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

ويلاحظ من الجدول السابق أن ٤٣,٥% من إجمالي العينة قد حصلوا على دورات تدريبية، وأن ٥٦,٥% لم يحصلوا على دورات تدريبية.

وبالنسبة للصحفيين العاملين في الجمهورية فقد تنوعت موضوعات هذه الدورات التدريبية بناءا على إجابة أفراد العينة، بحيث شملت مجال الصحافة كدورات عن التحرير الصحفي والصحافة والانترنت ودورات محرري الحوارات والقضايا والمحررين العسكريين والصحافة الاقتصادية والصحافة الإقليمية والصحافة الإفريقية، كما تضمنت دورات في مجالات أخرى كالبرلمان المصري والمرأة وتنظيم الأسرة ودورات في الحاسب الآلي، وقد حصلوا على معظم هذه الدورات في الثمانينيات والتسعينيات.

تنوعت أيضا مجالات الدورات التدريبية التي حصل عليها صحفيو الوفد، لتشمل دورات في ودورات عن البيئة والإعلام والإعلام والاقتصاد والصحافة الدولية والترجمة الصحفية ودور المرأة في الصحافة ودورات لمحرري الحوادث، والتي حصلوا على معظمها في التسعينيات.

كذلك بالنسبة للدورات التي حصل عليها الصحفيين العاملين في المصري اليوم، والتي تضمنت دورات عن كيفية تغطية الانتخابات البرلمانية ودور الإعلام في تنمية وعي المرأة والصحافة وحقوق الإنسان وأخلاقيات العمل الصحفي، والتي تراوحت تواريخها مابين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦.

وعن **مدى الاستفادة من هذه الدورات** وجد أن معظم العاملين بالصحف الثلاثة من الذين حصلوا على دورات تدريبية قد استفادوا منها، عدا واحد فقط في جريدة الوفد وأرجع ذلك لضيق الوقت المخصص للدورة وعدم الاهتمام بدقة الموضوعات المطروحة. يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٣٤)

مدى استفادة الصحفيين من الدورات التدريبية التي حصلوا عليها

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٩٠	١٠	٩٠,٩	٤	٦٦,٧	٢٣	٩٥,٨
لا	—	—	١	٩,١	—	—	١	٤,٢
المجموع	٩	٩٠	١١	١٠٠	٤	٦٦,٧	٢٤	١٠٠

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة؛ إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١,٢٣ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

تنوعت مجالات الاستفادة التي حققها أفراد العينة من الدورات التي حصلوا عليها كمعرفة مبادئ العمل الصحفي وأساسياته وكيفية التعامل معه والتعرف على أخلاقيات العمل الصحفي وكيفية تغطية الأحداث خاصة أحداث الانتخابات.

٢. درجة الرضا عن العمل بالصحافة:

جدول رقم (٣٥)

مدى رضا الصحفيين عن عملهم الصحفي

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٥	٦٥,٢	١٣	٦٥	١٥	٧٩	٤٣	٦٩,٤
لا	٨	٣٤,٨	٧	٣٥	٤	٢١	١٩	٣٠,٦
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

وعن مستوى الرضا عن العمل بالصحافة وجد أن ٦٩,٤% من إجمالي العينة راضون عن عملهم بمهنة الصحافة، وأن ٣٠,٦% غير راضين.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٠,٩٩٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

وعن **أسباب عدم الرضا عن العمل بمهنة الصحافة** فقد اختارها أفراد العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٦)

أسباب عدم رضا الصحفيين عن عملهم الصحفي

أسباب عدم الرضا	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
أسباب اقتصادية.	٤	٣٣,٣	٥	٤١,٧	٣	٢٥	١٢
أسباب إدارية خاصة بالصحيفة التي تعمل بها.	٢	٢٨,٥٧	٤	٥٧,١٤	١	١٤,٢٩	٧
أسباب خاصة بظروف العمل الصحفي.	٥	٤١,٧	٥	٤١,٧	٢	١٦,٦	١٢
أسباب شخصية.	–	–	٢	١٠٠	–	–	٢
أسباب أخرى.	–	–	١	١٠٠	–	–	١

من الجدول السابق يمكننا ترتيب أسباب عدم الرضا عن العمل بمهنة الصحافة على النحو التالي: الأسباب الاقتصادية – الأسباب الخاصة بظروف العمل الصحفي – الأسباب الإدارية الخاصة بالجريدة التي يتم العمل بها ثم الأسباب الشخصية. وأضاف أحد الصحفيين من جريدة الوفد سببًا آخر وهو سياسات التحرير.

٣. درجة الشعور بالأمان في العمل الصحفي:

جدول رقم (٣٧)

مدى شعور الصحفيين بالأمان في عملهم الصحفي

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٧	٧٧,٣	٨	٤٤,٤	١٢	٦٦,٧	٣٧	٦٣,٨
لا	٥	٢٢,٧	١٠	٥٥,٦	٦	٣٣,٣	٢١	٣٦,٢
المجموع	٢٢	١٠٠	١٨	١٠٠	١٨	١٠٠	٥٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٦٣,٨% يشعرون بالأمان وأن ٣٦,٢% لا يشعرون بالأمان في العمل الصحفي، كما يلاحظ أن أعلى نسبة لعدم الشعور بالأمان كانت في جريدة الوفد حيث بلغت نسبة الذين لا يشعرون بالأمان فيها ٥٥,٦%.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٤,٧١ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

أرجع الصحفيين أسباب عدم الشعور بالأمان في عملهم الصحفي إلى عدة نقاط، كان أهمها كالآتي:

أولا: بالنسبة للعاملين في جريدة الجمهورية:

- قانون الحبس في قضايا النشر.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- إمكانية طرح المؤسسات الصحفية للبيع أو إعادة الهيكلة.
- اضطهاد الصحفيين من قبل الحكومة وعدم توفير المعلومات والتفاوت في مساحة الحرية المعطاة لصحفي دون آخر.
- أسباب اقتصادية.

ثانيا: بالنسبة للعاملين في جريدة الوفد:

- قانون الطواريء وقانون الحبس بسبب النشر والقيود القانونية الخاصة بحرية التعبير والحصول على المعلومات.
- قوانين الصحافة وعشوائية الإدارة في المؤسسات الصحفية.
- الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة.
- تدني سقف المرتبات.

ثالثا: بالنسبة للعاملين في جريدة المصري اليوم:

- قانون حبس الصحفيين الذي يضع خطوط حمراء لا يجب تخطيها.
- تدني سقف حرية تداول المعلومات في مصر.
- أن معيار العمل لا يكون بالجهد المبذول وإنما وفقا للمصالح الشخصية والمعارف والعلاقات.
- عدم كفاية الدخل الاقتصادي.

وبوجه عام تتلاقى معظم هذه الأسباب، ولكن يأتي على رأسها الخوف من قانون حبس الصحفيين.

٤. الحرص على مراجعة ميثاق الشرف الصحفي:

جدول رقم (٣٨)

مدى حرص الصحفيين على مراجعة ميثاق الشرف الصحفي

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبدا	٢	٩,١	١	٥,٣	٢	١٠,٥	٥	٨,٣
نادرا	–	–	٣	١٥,٨	٥	٢٦,٣	٨	١٣,٣
أحيانا	١١	٥٠	٧	٣٦,٨	٨	٤٢,١	٢٦	٤٣,٤
غالبا	٦	٢٧,٣	٥	٢٦,٣	١	٥,٣	١٢	٢٠
دائما	٣	١٣,٦	٣	١٥,٨	٣	١٥,٨	٩	١٥
المجموع	٢٢	١٠٠	١٩	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يراجعون ميثاق الشرف الصحفي حيث بلغت نسبتهم ٤٣,٣%، بينما بلغت نسبة الذين دائما مـا يراجعون ميثاق الشرف الصحفي ١٥% فقط. كما أن نسبة الـذين نـادرا مـا يطلعون على الميثاق كانت ١٣,٣% من إجمالي العينة.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثـة، إلا أنـه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٩,٢٥ وهي غيـر دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٥. الحرص على متابعة تقارير الممارسة الصحفية:

جدول رقم (٣٩)

مدى حرص الصحفيين على متابعة تقارير الممارسة الصحفية

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبدا	٢	٩,١	١	٥,٣	٣	١٥,٨	٦	١٠
نادرا	١	٤,٦	٣	١٥,٨	٢	١٠,٥	٦	١٠
أحيانا	١٣	٥٩,١	١١	٥٧,٩	٤	٢١,١	٢٨	٤٦,٧
غالبا	٤	١٨,٢	١	٥,٣	٥	٢٦,٣	١٠	١٦,٧
دائما	٢	٩,١	٣	١٥,٨	٥	٢٦,٣	١٠	١٦,٧
المجموع	٢٢	١٠٠	١٩	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يتابعون تقارير الممارسة الصحفية حيث بلغت نسبتهم ٤٦,٧%، بينما بلغت نسبة الذين دائما ما يتابعون تقارير الممارسة الصحفية ١٦,٧% فقط.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثـة، إلا أنـه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٠,٦٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٦. الحرص على مراجعة التشريعات الصحفية:

جدول رقم (٤٠)

مدى حرص الصحفيين على مراجعة التشريعات الصحفية

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبدا	١	٤,٦	—	—	١	٥,٣	٢	٣,٣
نادرا	—	—	—	—	٤	٢١,١	٤	٦,٧
أحيانا	١٢	٥٤,٦	١٠	٥٢,٦	٨	٤٢,١	٣٠	٥٠
غالبا	٦	٢٧,٣	٢	١٠,٥	٤	٢١,١	١٢	٢٠
دائما	٣	١٣,٦	٧	٣٦,٨	٢	١٠,٥	١٢	٢٠
المجموع	٢٢	١٠٠	١٩	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يحرصون على مراجعة التشريعات الصحفية حيث بلغت نسبتهم ٥٠%، بينما بلغت نسبة الذين دائما ما يحرصون على مراجعة التشريعات الصحفية ٢٠% فقط.

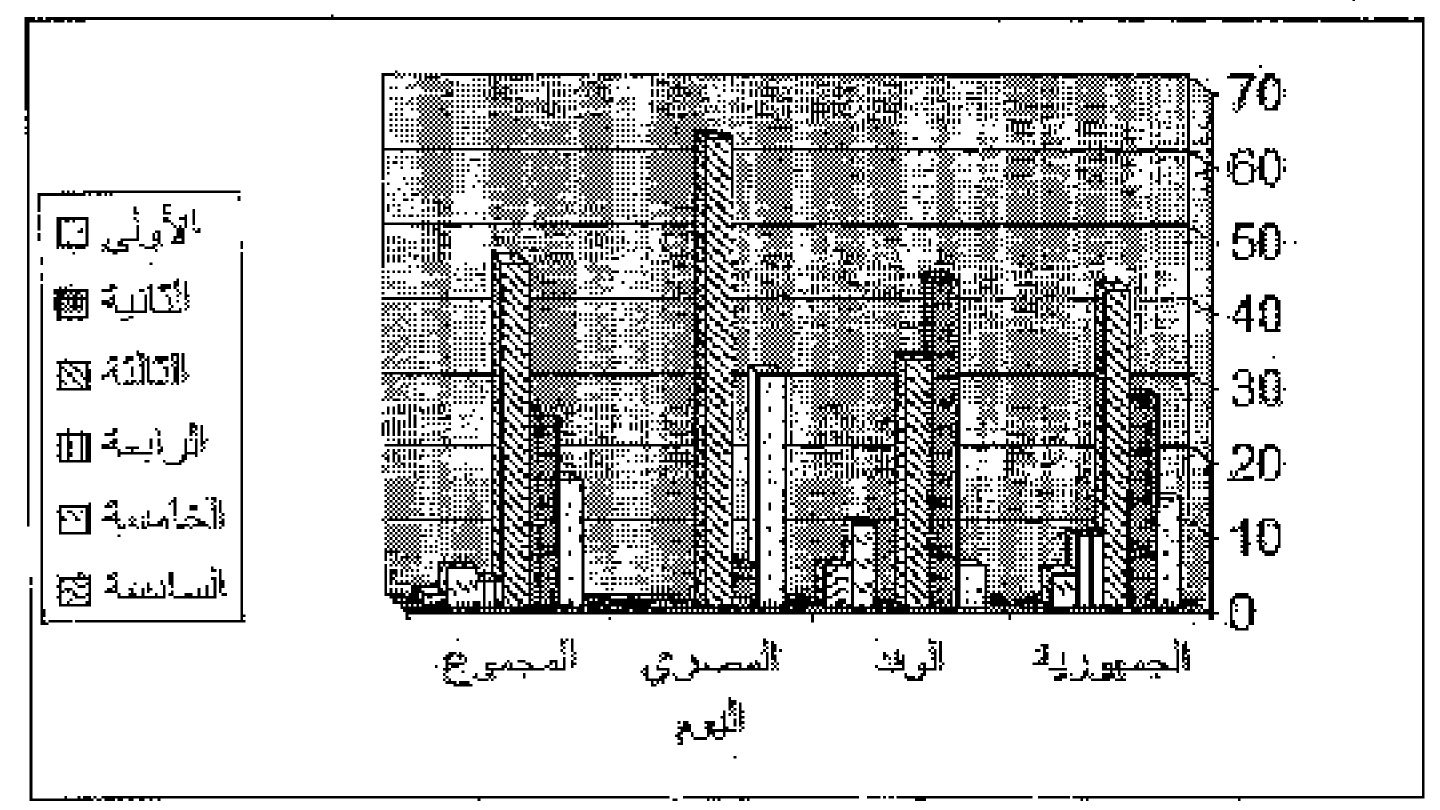
وهذا التفاوت -في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة- ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٥,٣٧ وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٧. ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة وفقا لأهمية الالتزام بها من قبل العاملين بالصحافة:

تشير الرسومات البيانية التالية إلى ترتيب عينة الصحفيين لأخلاقيات مهنة الصحافة وفقا لأهمية الالتزام بها من قبل العاملين بالصحافة:

الشكل (٢)

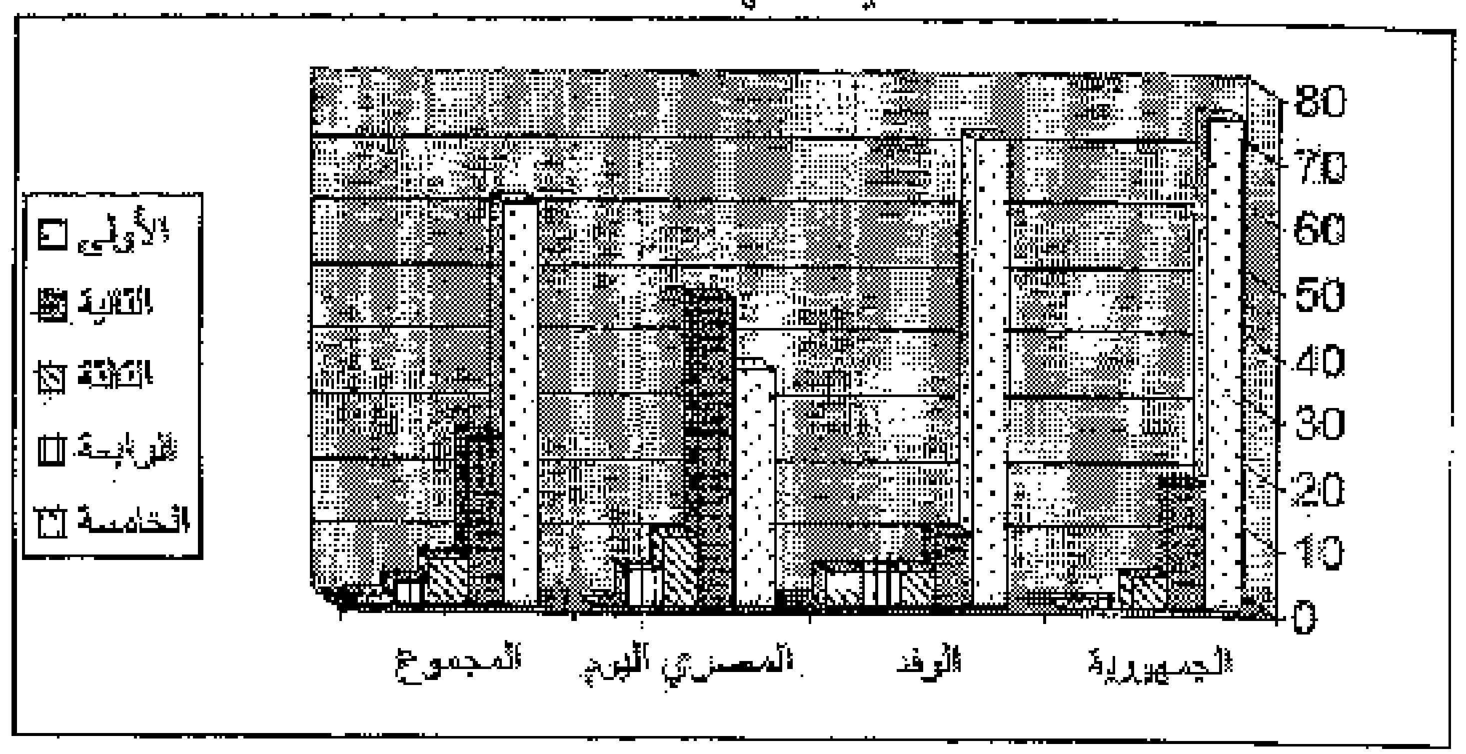
يوضح المرتبة التي احتلها احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة.



١- بالنسبة لاحترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة: يشير الرسم السابق إلى أن احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة تأتي تقريبا في **المرتبة الثالثة**. وهذا التفاوت -في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة- ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٩,٢٠ وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (٣)

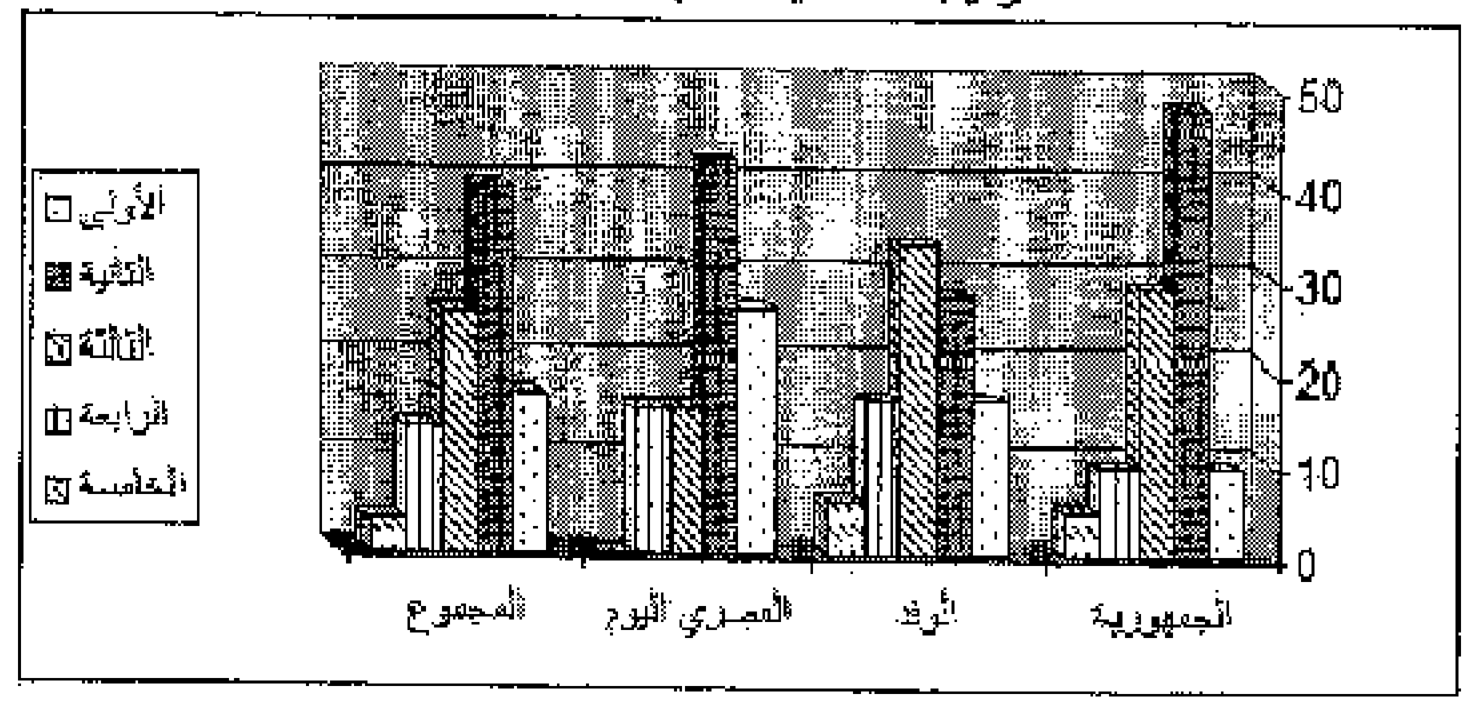
يوضح المرتبة التي احتلتها مراعاة الدقة والموضوعية ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٢- بالنسبة لمراعاة الدقة والموضوعية: يشير الرسم السابق إلى أن مراعاة الدقة والموضوعية تأتي في **المرتبة الأولى**. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٢,١٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٤)

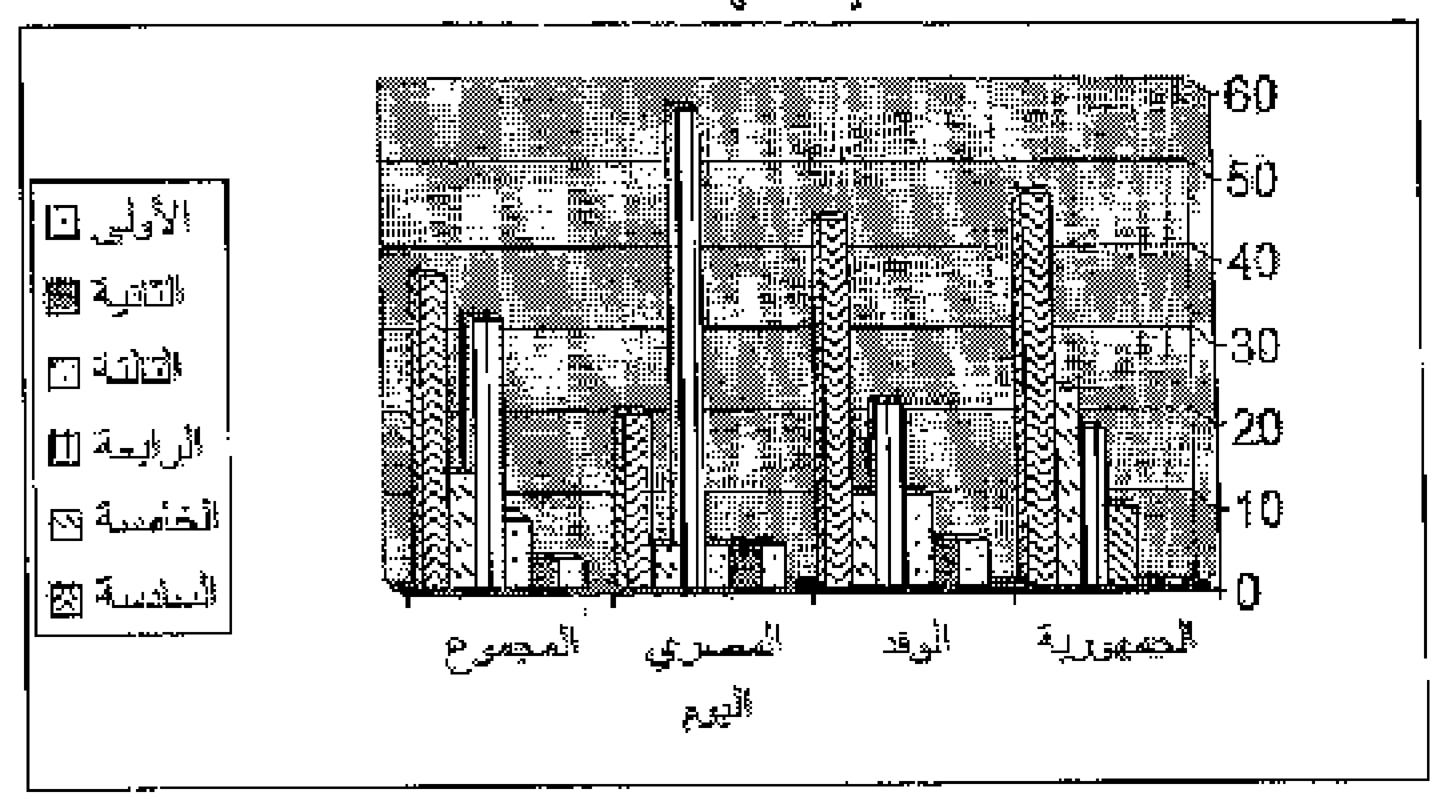
يوضح المرتبة التي احتلها توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٣- بالنسبة لتوثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار: يتضح من الرسم السابق أن توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار تأتي في **المرتبة الثانية**. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٥,٢٧ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٥)

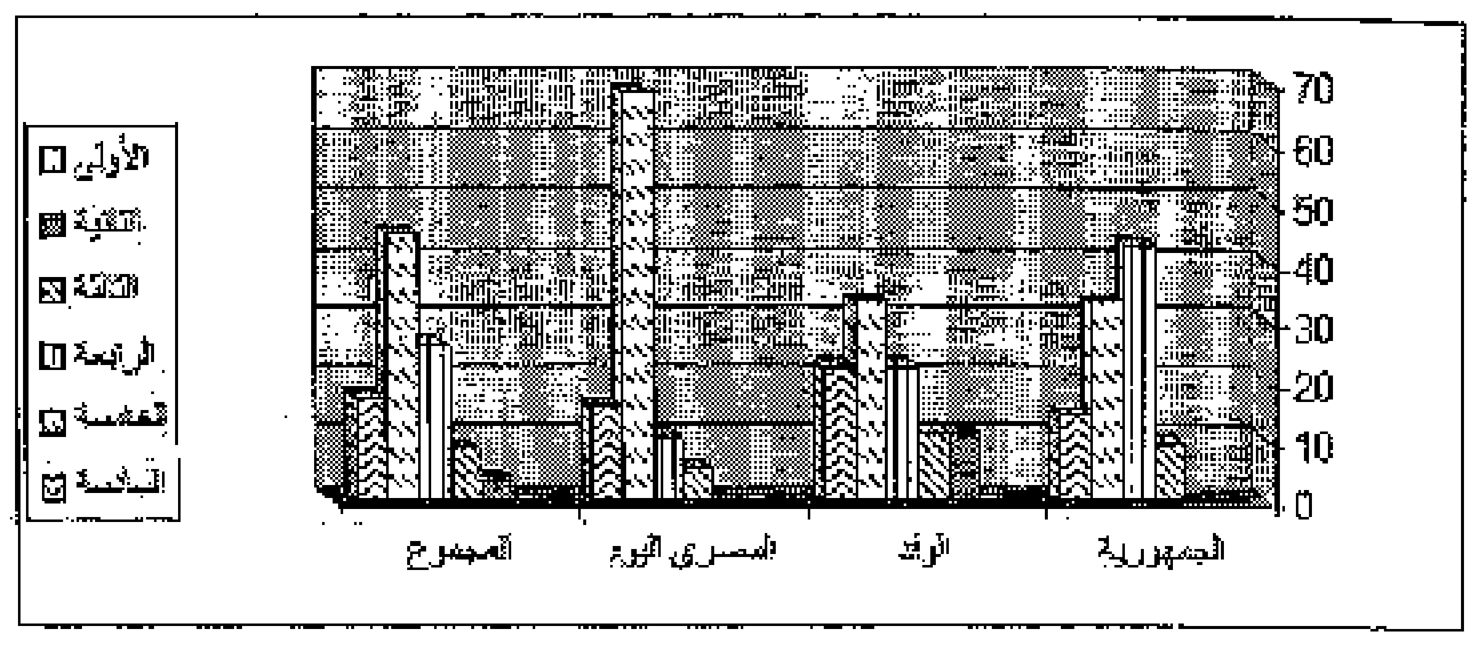
يوضح المرتبة التي احتلها مراعاة آداب نشر الإعلان ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٤- بالنسبة لمراعاة آداب نشر الإعلان: يشير الرسم السابق إلى أن آداب نشر الإعلان تأتي في **المرتبة الأخيرة** (السادسة). وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٢,٩٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (٦)

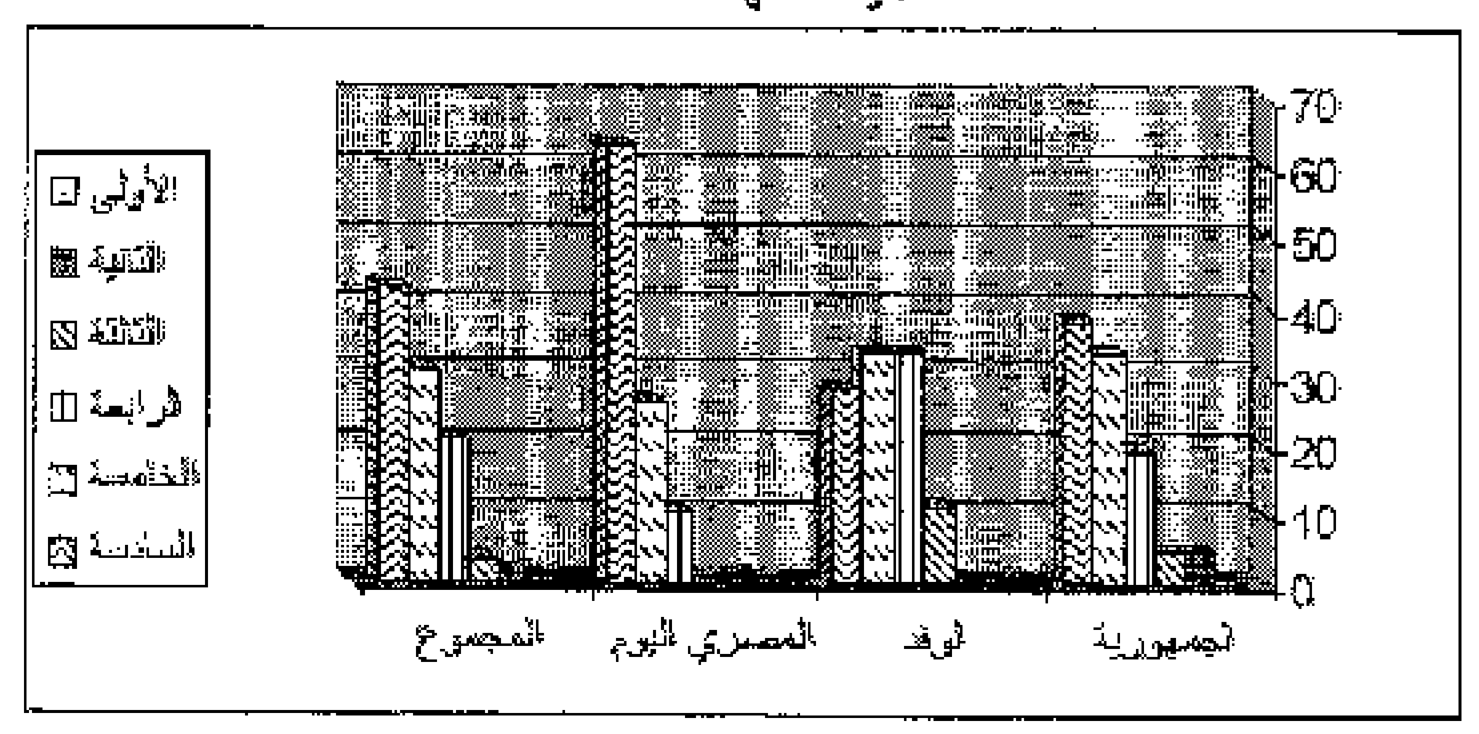
يوضح المرتبة التي احتلها مراعاة آداب نشر أخبار الجريمة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٥- بالنسبة لمراعاة آداب نشر أخبار الجريمة: يتضح من الرسم السابق أن مراعاة آداب نشر أخبار الجريمة تأتي في **المرتبة الخامسة**. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٢,٩١ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٧)

يوضح المرتبة التي احتلها عدم الترويج للدجل والخرافة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٦- بالنسبة لعدم الترويج للدجل والخرافة: يشير الرسم السابق إلى أن عدم ترويج الدجل والخرافة تأتي أيضا في **المرتبة السادسة**. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٨,٢٠ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

والجدير بالذكر أن أحد الصحفيين العاملين بجريدة الوفد قد رفض الإجابة عن هذا السؤال مشيرا إلى أن حق المعرفة للقاريء يأتي فوق كل هذه المعايير السابقة.

٨. العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة:

جدول رقم (٤١)

العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة

العوامل	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
تحقيق السبق الصحفي.	١٤	٤٢,٤	١٠	٣٠,٣	٩	٢٧,٣	٣٣
الترقي في العمل.	٨	٤٤,٤	٦	٣٣,٣	٤	٢٢,٢	١٨
الالتزام بسياسة الصحيفة.	٨	٤٤,٤	٨	٤٤,٤	٢	١١,١	١٨
جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة.	١٣	٤١,٩	٦	١٩,٤	١٢	٣٨,٧	٣١
عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة.	١١	٤٠,٧	٩	٣٣,٣	٧	٢٥,٩	٢٧
عوامل أخرى.	–	–	١	٣٣,٣	٢	٣٣,٧	٣

يتضح من الجدول السابق أنه يمكن ترتيب عوامل تجاوز أخلاقيات المهنة على النحو التالي:

- بالنسبة لجريدة الجمهورية:

تحقيق السبق الصحفي ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقي في العمل والالتزام بسياسة الصحيفة.

- بالنسبة لجريدة الوفد:

تحقيق السبق الصحفي ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الالتزام بسياسة الصحيفة ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة والترقي في العمل.

وبالرجوع للعوامل الأخرى وجد أنها: ضعف المرتبات وعدم توفير المعلومات اللازمة من الجهات المختصة.

- بالنسبة لجريدة المصري:

جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم تحقيق السبق الصحفي ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقي في العمل ثم الالتزام بسياسة الصحيفة.

وبالرجوع للعوامل الأخرى فتركزت حول: عدم إتاحة المعلومات والتملق للرؤساء.

- بالنسبة للعينة الكلية:

تحقيق السبق الصحفي ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقي في العمل والالتزام بسياسة الصحيفة.

٩. الأسباب التي تدفع بعض الصحفيين لعدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها الخبر:

جدول رقم (٤٢)

الأسباب التي تدفع بعض الصحفيين

لعدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها الخبر

العوامل	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
لأنها أخبار غير حقيقية.	١	٥٠	١	٥٠	–	–	٢
لعدم التأكد من صحتها.	٧	٥٠	٦	٤٢,٩	١	٧,١	١٤
لأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور.	٢	٢٥	٦	٧٥	–	–	٨
للحفاظ على سرية المصادر.	١٥	٣٤,٩	١٢	٢٧,٩	١٦	٣٧,٢	٤٣
لتفادي التعرض إلى المساءلة.	١٦	٤٢,١	١٣	٣٤,٢	٩	٢٣,٧	٣٨
لتحقيق الإثارة والتشويق للقارئ	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	–	–	٩
أسباب أخرى.	٢	٣٣,٣	٤	٦٦,٧	–	–	٦

يتضح من الجدول السابق أنه يمكن ترتيب عوامل عدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها بالخبر المنشور على النحو التالي:

- بالنسبة لجريدة الجمهورية:

تفادي التعرض إلى المساءلة ثم للحفاظ على سرية المصادر ثم عدم التأكد من صحتها ثم تحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ثم لأنها تجذب قطاع كبيسر من الجمهور وأخيرا لأنها أخبار غير حقيقية.

وبالرجوع للعوامل الأخرى وجد أنها تركزت حول: الخوف من فقدان إعلان، وبناءا على رغبة المصدر.

- بالنسبة لجريدة الوفد:

تفادي التعرض إلى المساءلة ثم الحفاظ على سرية المصادر ثم عدم التأكد من صحتها وتحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ولأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور وأخيرا لأنها أخبار غير حقيقية.

وبالرجوع للعوامل الأخرى فأرجعها الصحفيون إلى: أسباب سياسية، وعدم المعرفة بأخلاقيات العمل الصحفي، ورغبة المصادر في عدم ذكر أسماءها خوفا من التهديد، وقلة المعلومات الرسمية.

- بالنسبة لجريدة المصري:

الحفاظ على سرية المصادر ثم تفادي التعرض إلى المساءلة ثم عدم التأكد من صحتها.

- بالنسبة للعينة الكلية:

الحفاظ على سرية المصادر ثم تفادي التعرض إلى المساءلة ثم عدم التأكد من صحتها ثم تحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ثم لأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور ثم لأنها أخبار غير حقيقية.

١٠. مدى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة يلتزم بها العاملون في مجال صناعة الأخبار:

جدول رقم (٤٣)

مدى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة يلتزم بها العاملون في مجال صناعة الأخبار

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٢	٥٧,١	٧	٣٥	١٠	٥٨,٨	٢٩	٥٠
لا	٩	٤٢,٩	١٣	٦٥	٧	٤١,٢	٢٩	٥٠
المجموع	٢١	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٧	١٠٠	٥٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٥٠% من عينة الدراسة ترى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة و٥٠% لا يرون ذلك، ولم تكن قيمة كا ذات دلالة إحصائية حيث بلغت ٢,٧٦ وهي غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

وبالرجوع إلى المحظورات كما يراها الصحفيون وجد أنها:

أولا: بالنسبة لجريدة الجمهورية:

- عدم نشر أخبار مجهلة.
- عدم نشر الأخبار التي تمس بالسمعة أو الشرف أو الحياة الشخصية أو الخاصة أو تحمل إساءة للغير.
- عدم نشر الأخبار المتعلقة بالدين أو بأمن الوطن أو سبه أو أخبار ملفقة لرئيس الدولة.
- عدم نشر أخبار تتعلق بقضايا لم يتم الفصل فيها نهائيا.
- أن تكون الأخبار المنشورة مؤكدة من أكثر من مصدر.

ثانيا: بالنسبة لجريدة الوفد:

- عدم تضمن الأخبار المنشورة على عبارات سب أو قذف وعدم التعرض للحياة الشخصية للمسئولين.
- عدم نشر أخبار تتعلق بالسياسة العليا للدولة والأمن العام، أو أخبار يؤدي نشرها إلى الوقوع تحت طائلة القانون.
- ضرورة أن يكون الصحفي على علم جيد بمصدر الخبر، وضرورة نسبه إلى جهة ما حتى لو لم يذكر اسم المصدر.
- الحرص على دعم الأخبار بأرقام وأحداث حقيقية تؤكدها.

ثالثا: بالنسبة لجريدة المصري اليوم:

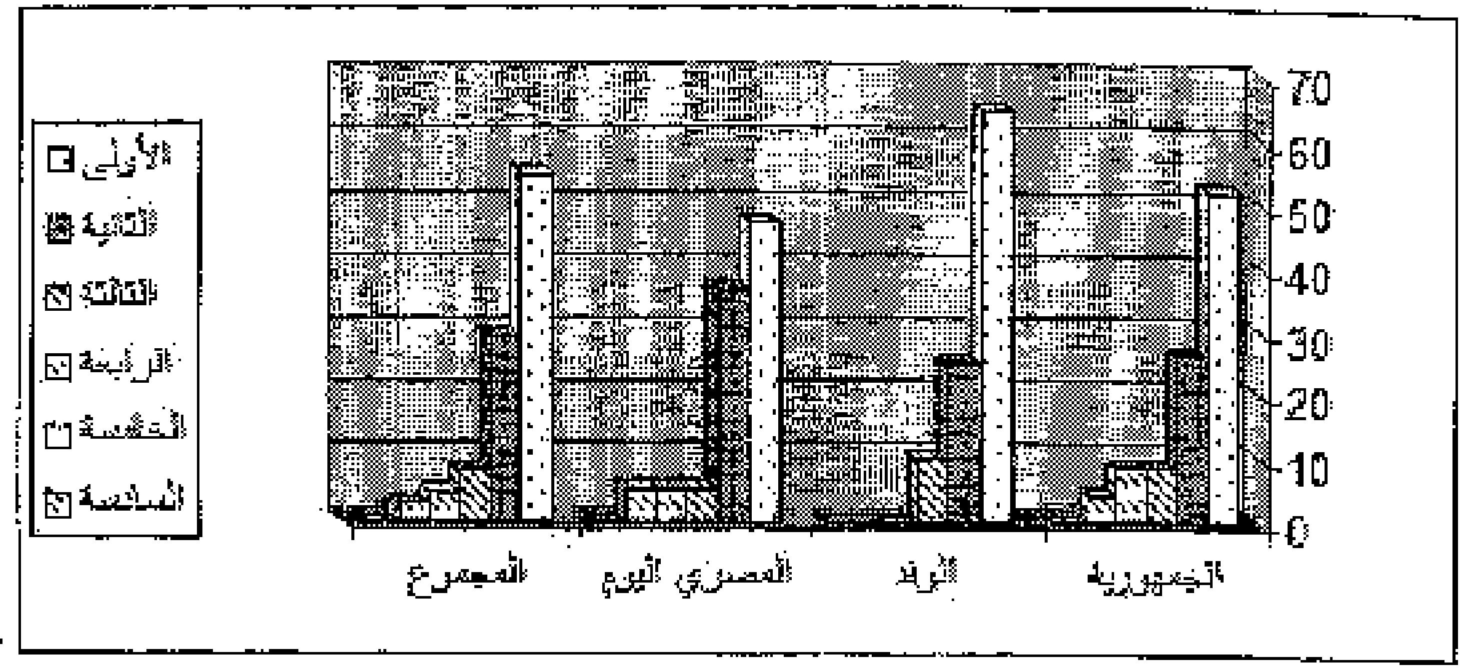
- التأكد من صحة المعلومات وضرورة إطلاع المسئولين عليها.
- الحفاظ على سرية المصادر وعدم الإشارة إليها لحمايتها.
- عدم نشر أخبار تؤدي للتعرض للمساءلة القانونية أو رفع دعاوى قضائية ضد الجريدة أو الصحفي.
- أن يكون الخبر المنشور صحيحا، وألا يكون التجهيل إلا للمصدر فقط حفاظًا على سريته ولعدم الإضرار به.

١١. ترتيب القيم المهنية وفقا لأهمية إتباعها من قبل العاملين بالصحافة:

توضح الرسومات البيانية التالية ترتيب عينة الصحفيين للقيم المهنية وفقا لأهمية إتباعها من قبل العاملين بالصحافة:

الشكل (٨)

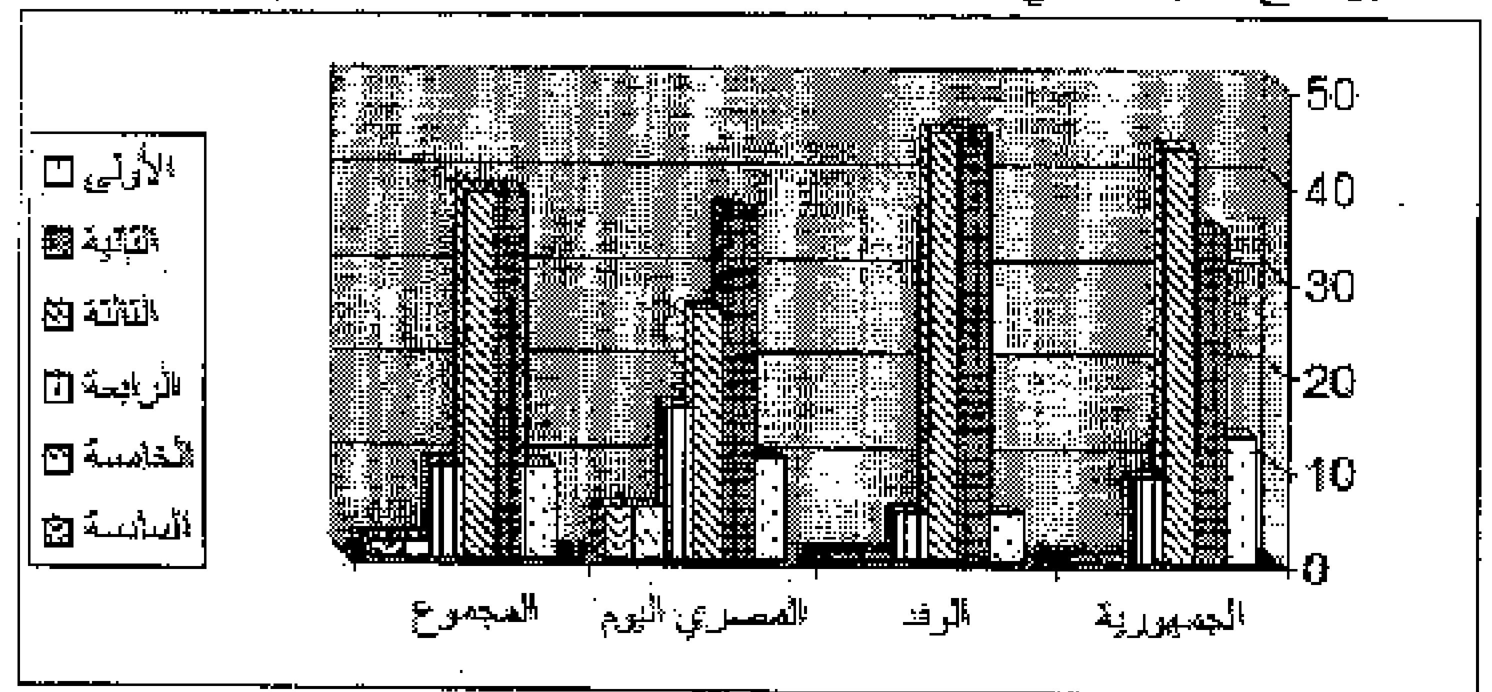
يوضح المرتبة التي احتلتها **الدقة** ضمن ترتيب القيم المهنية



تأتي الدقة في **المرتبة الأولى**، بالنسبة للعينة الكلية والعاملين بالجرائد الثلاثة على حد سواء أيضا. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٤,١٣ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٩)

يوضح المرتبة التي احتلتها **الموضوعية** ضمن ترتيب القيم المهنية

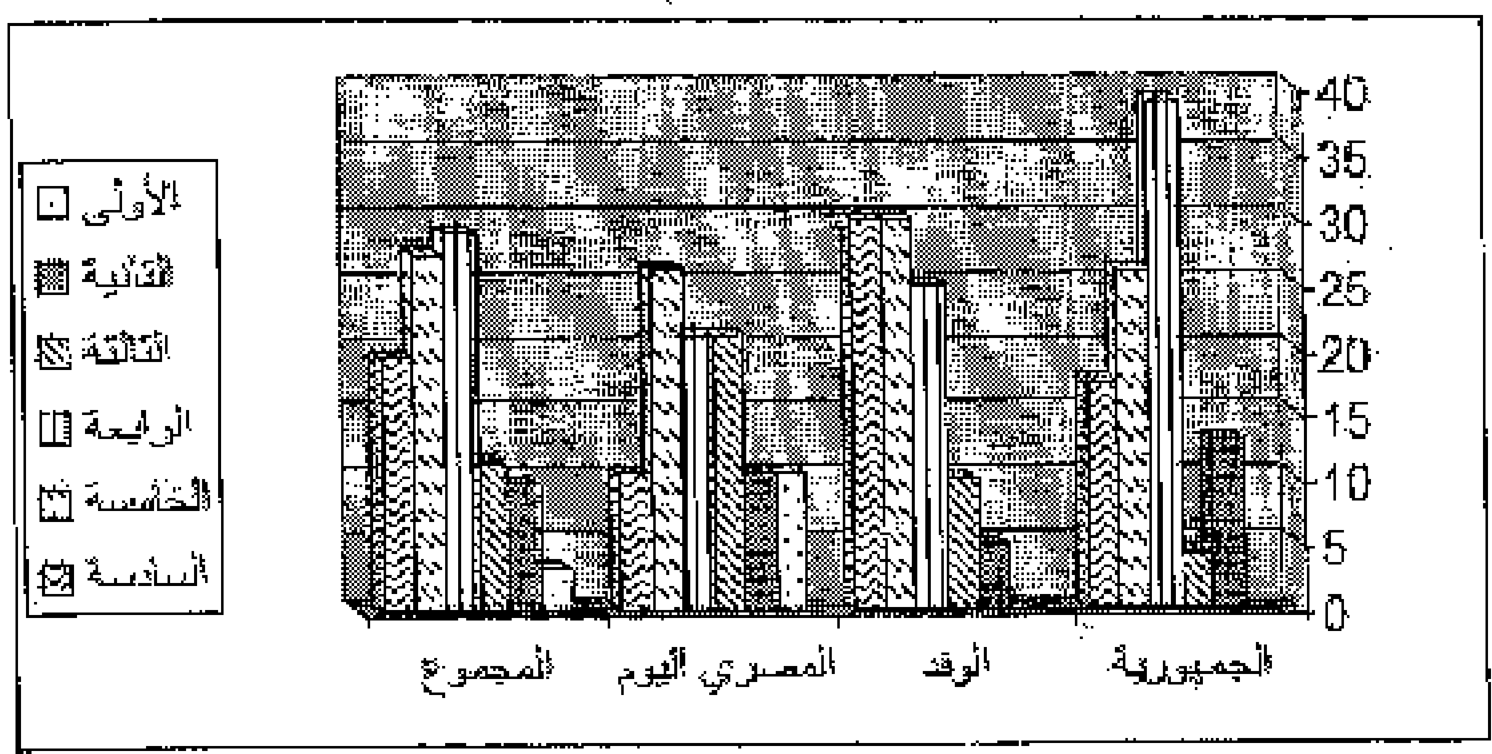


– تأتي الموضوعية في **المرتبة الثانية** بالنسبة لجريدتي الوفد والمصري اليوم وفي المرتبة الثالثة بالنسبة لجريدة الجمهورية، والمرتبة الثانية بالنسبة للعينة الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه

هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٧,٨٨ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١٠)

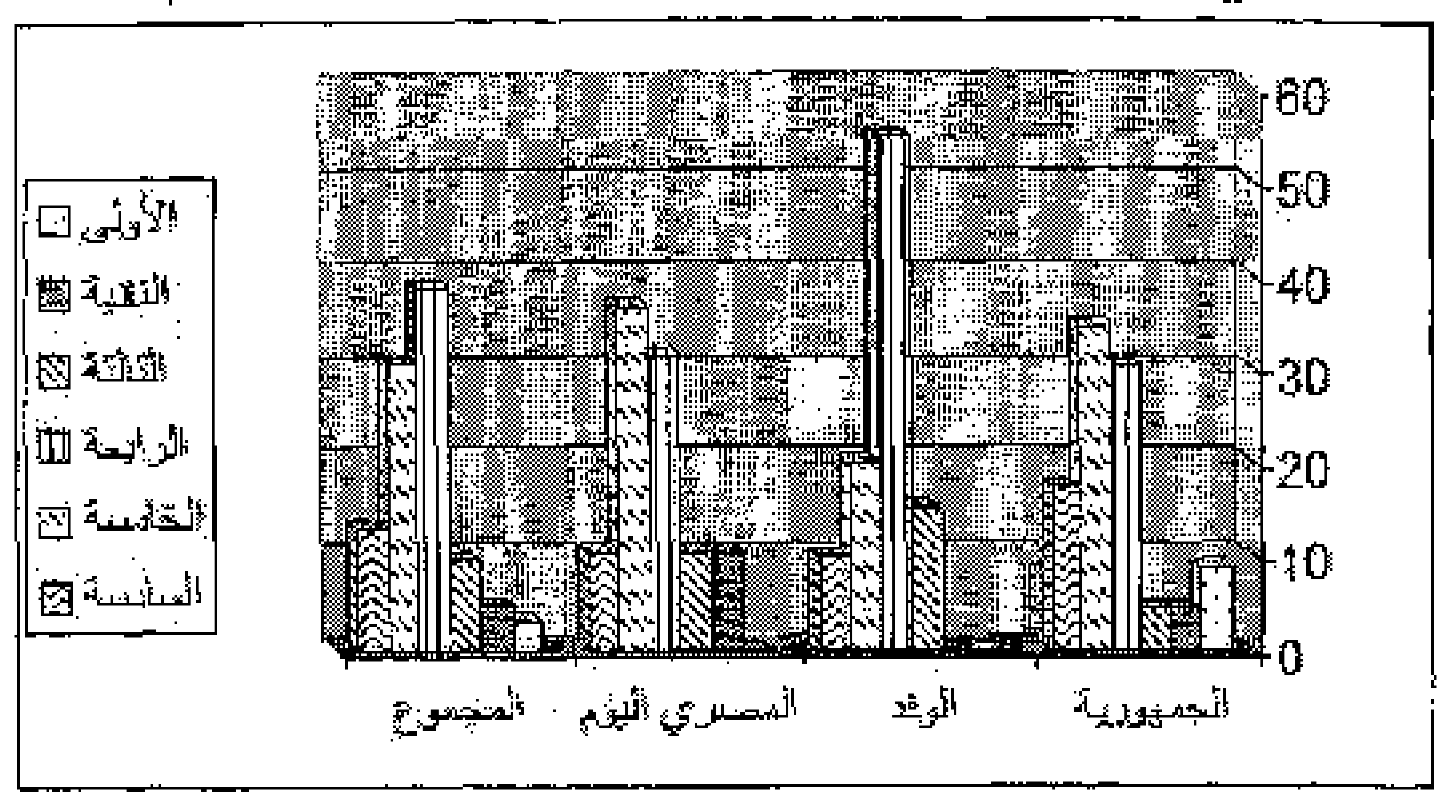
يوضح المرتبة التي احتلتها **المسئولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام** ضمن ترتيب القيم المهنية



- جاءت المسئولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام في **المرتبة الرابعة** بالنسبة لجريدة الجمهورية والمرتبتين الخامسة والسادسة بالنسبة لجريدة الوفد، والمرتبة الخامسة بالنسبة لجريدة المصري اليوم، والمرتبة الرابعة بالنسبة للعينة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١١,٢٧ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١١)

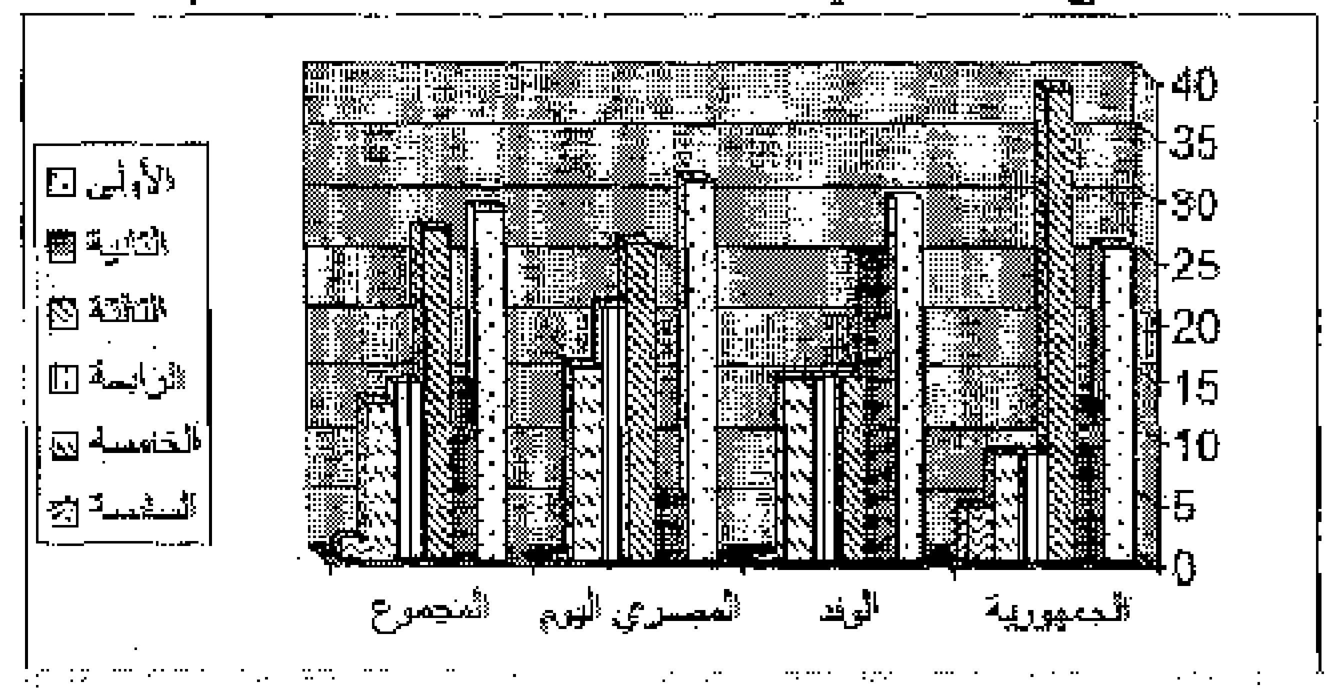
يوضح المرتبة التي احتلها **التوازن والحياد** ضمن ترتيب القيم المهنية



- يأتي التوازن والحياد في **المرتبة الخامسة** بالنسبة لجريدتي الجمهورية والمصري اليوم والمرتبة الرابعة بالنسبة لجريدة الوفد، والمرتبة الرابعة بالنسبة لعينة الدراسة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٠,٦٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١٢)

يوضح المرتبة التي احتلها **الصدق** ضمن ترتيب القيم المهنية

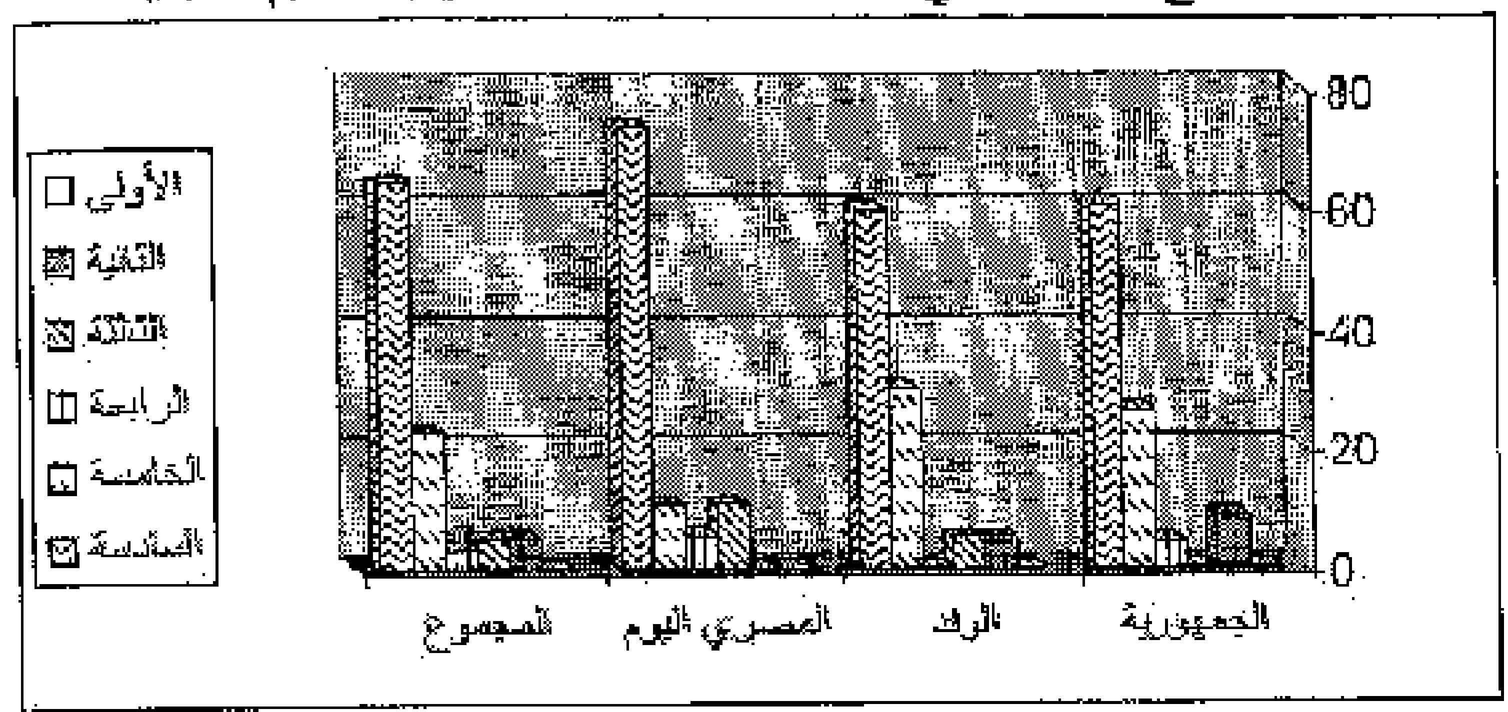


- جاء الصدق في **المرتبة الأولى** أيضا بالنسبة لجريدتي الوفد والمصري اليوم، والمرتبة الثالثة بالنسبة لجريدة الجمهورية، والمرتبة الأولى بالنسبة للعينة

الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٨,٣٧ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١٣)

يوضح المرتبة التي احتلها **الاكتمال** ضمن ترتيب القيم المهنية



- يأتي الاكتمال في **المرتبة السادسة** أو الأخيرة بالنسبة للعاملين بالجرائد الثلاثة على حد سواء وأيضا بالنسبة للعينة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٧,١٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

١٢. وضع الجريدة لضوابط لنشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٤٤)

مدى وضع الجريدة لضوابط لنشر الأخبار المجهلة

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٢	٩٥,٦	١٧	٨٥	١٨	٩٤,٧	٥٧	٩١,٩
لا	١	٤,٤	٣	١٥	١	٥,٣	٥	٨,١
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح أن معظم عينة الدراسة ونسبتهم ٩١,٩% يؤكدون وجود ضوابط تضعها الجريدة لنشر الأخبار المجهلة، في حين يجد ٨,١% من العينة فقط عدم وجود ضوابط.

وبالحديث عن هذه الضوابط، فقد جاءت اختيارات أفراد العينة من بين مجموعة الضوابط كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٥)

مجموعة الضوابط التي تضعها الجريدة والخاصة بنشر الأخبار المجهلة

الضوابط	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
موافقة رئيس التحرير على الخبر المجهل.	١٠	٣٧	١٠	٣٧	٧	٢٥,٩	٢٧
أن يطلب مصدر الخبر تجهيل اسمه.	١١	٣٤,٩	٧	٢٤,١	١١	٣٧,٩	٢٩
إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة.	١٦	٣٥,٦	١٥	٣٣,٣	١٤	٣١,١	٤٥
ضوابط أخرى.	١	٥٠	١	٥٠	-	-	٢

يتضح من الجدول السابق بشكل عام أن إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة يأتي في مقدمة الضوابط التي تضعها الجريدة والخاصة بنشر الأخبار المجهلة، في حين أشار أفراد العينة لضوابط أخرى تتعلق بطبيعة الخبر نفسه أو أهمية نشره مجهلا تفاديًا لضغوط المصادر.

١٣. العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي:

جدول رقم (٤٦)

العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
السياسة التحريرية للجريدة.	١١	٣٢,٤	١٣	٣٨,٢	١٠	٢٩,٤	٣٤
القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي.	١١	٣٦,٧	١٠	٣٣,٣	٩	٣٠	٣٠
أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا.	١٦	٤٢,١	١١	٢٩	١١	٢٩	٣٨
الدراسة الأكاديمية للصحافة.	٤	٣٦,٤	٤	٣٦,٤	٣	٢٧,٣	١١
المعلومات المكتسبة.	٤	٤٤,٤	٣	٣٣,٣	٢	٢٢,٢	٩
عوامل شخصية.	١٣	٣٥,١	١٤	٣٧,٨	١٠	٢٧	٣٧
عوامل أخرى.	١	١٠	-	-	-	-	١

يتضح من الجدول السابق نجد أن أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا كان أكثر العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة بالنسبة للعينة الكلية، في حين أشارت العينة لعوامل أخرى تركزت حول: حب الصحفي لمهنته ومراعاة الدقة في الخبر والمعلومة والبحث عن السبق الصحفي.

١٤. الدوافع وراء تخصيص بعض الصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٤٧)

دوافع تخصيص بعض الصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة

دوافع نشر الأخبار المجهلة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
مواكبة الصحف الأخرى ومنافستها.	١٠	٤٠	٨	٣٢	٧	٢٨	٢٥
جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة.	١٨	٣٨,٣	١٢	٢٥,٥	١٧	٣٦,٢	٤٧
زيادة أرقام التوزيع وتحقيق الربح.	١٢	٤٢,٩	٨	٢٨,٦	٨	٢٨,٦	٢٨
جذب المعلنين باعتبار أن الصحيفة مقروءة وواسعة الانتشار.	٦	٣٧,٥	٥	٣١,٣	٥	٣١,٣	١٦
ضعف دور نقابة الصحفيين إزاء الممارسات غير الأخلاقية لبعض الصحف.	٥	٣٣,٣	٧	٤٦,٧	٣	٢٠	١٥
الحرية الزائدة التي يوفرها قانون الصحافة للصحفيين.	٦	٦٠	٣	٣٠	١	١٠	١٠

يتضح من الجدول السابق احتلال جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة مقدمة دوافع تخصيص بعض الصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة بوجه عام، في حين احتلت الحرية الزائدة التي يوفرها قانون الصحافة للصحفيين المرتبة الأخيرة من هذه الدوافع.

والجدير بالذكر أن أحد الصحفيين العاملين بجريدة الوفد ممن أجابوا عن الاستبيان قد استبدل جميع هذه الدوافع بدافع آخر وهو التحايل على قلة المعلومات والقيود المفروضة على الصحف.

١٥. مقترحات للقضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف:

جدول رقم (٤٨)

مقترحات عينة الصحفيين للقضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف

مقترحات للقضاء على ظاهرة الأخبار المجهلة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
فرض عقوبات على الصحفيين والصحف.	٦	٦٠	٢	٢٠	٢	٢٠	١٠
تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة.	١٥	٣٨,٥	١١	٢٨,٢	١٣	٣٣,٣	٣٩
مراجعة قوانين الصحافة وإجراء التعديلات اللازمة للقضاء على الظاهرة.	٨	٣٤,٨	٩	٣٩,١	٦	٢٦,١	٢٣
مقترحات أخرى.	١	١٠	٦	٦٠	٣	٣٠	١٠

يتضح من الجدول السابق أن تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة كان في مقدمة مقترحات القضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار بالنسبة للعينة ككل. وعن المقترحات الأخرى التي أشار لها أفراد العينة فقد دارت حول النقاط التالية:

- بالنسبة للعاملين بجريدة الجمهورية:
  - ترك المسألة لضمير الصحفي ولا معالجة بعقوبة.
- بالنسبة للعاملين بجريدة الوفد:
  - إلزام الدولة بمد الصحفي بالمعلومات فور طلبها وعقاب الممتنع عن تقديمها، وتحريم منع المعلومات الصحيحة عن الصحفيين أو

المماطلة في إطلاعهم عليها.

- لا يمكن القضاء على تجهيل الأخبار في ظل تعتيم الحكومة على المعلومات اللازمة للصحفي، وصعوبة الحصول علـى الخبـر خاصة أن هناك حجب متعمد للمعلومات عن الصحف الحزبيـة تحديداً.

– بالنسبة للعاملين بجريدة المصري:

- حرية إتاحة المعلومات.
- هناك بعض الأخبار التي يجب أن تكون مجهلة حماية للمصـدر، لذا فيقترح أن توثق هذه الأخبار المجهلة بأدلة تؤكد صحتها.
- لا حاجة لمنع الأخبار المجهلة لأن الخبر المجهل من شأنه تفادي الوقوع تحت طائلة القانون أو للحفاظ على سرية المصدر.

١٦. اتجاهات العاملين في الصحف الثلاثة نحو نشر الأخبار المجهلة:

تقيس العبارات التالية اتجاه الصحفيين عينة الدراسة نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث تشير النتائج إلى درجة تأييد أو رفض لهذه العبارات:

١) صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار:

جدول رقم (٤٩)

اتجاه الصحفيين نحو صعوبة الالتزام

بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار

درجة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
الموافقة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٢	٩,١	١	٥	٢	١٠,٥	٥	٨,٢
أرفض	٣	١٣,٦	٦	٣٠	٣	١٥,٨	١٢	١٩,٧
محايد	٢	٩,١	–	–	٤	٢١,١	٦	٩,٨
أوافق	١١	٥٠	٩	٤٥	٦	٣١,٦	٢٦	٤٢,٦
أوافق بشدة	٤	١٨,٢	٤	٢٠	٤	٢١,١	١٢	١٩,٧
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٦٢,٣% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يوافقون على صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيـل الأخبـار.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٧,٣٤ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٢) يتعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات:

جدول رقم (٥٠)

اتجاه الصحفيين نحو تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٤	١٩,١	٢	١٠	٢	١٠,٥	٨	١٣,٣
أرفض	٣	١٤,٣	٨	٤٠	٣	١٥,٨	١٤	٢٣,٣
محايد	٣	١٤,٣	-	-	١	٥,٣	٤	٦,٧
أوافق	٩	٤٢,٩	٧	٣٥	٨	٤٢,١	٢٤	٤٠
أوافق بشدة	٢	٩,٥	٣	١٥	٥	٢٦,٣	١٠	١٦,٧
المجموع	٢١	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة ٥٦,٧% يوافقون على تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات، في حين يرفض ذلك نسبة لابأس بهسا من العينة ٣٦,٧% يمثل صحفيو جريدة الوفد معظمها. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٩,٥٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٣) نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة:

جدول رقم (٥١)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن

نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	١	٤,٥	٢	١٠	١	٥,٣	٤	٦,٦
أرفض	٢	٩,١	١	٥	١	٥,٣	٤	٦,٦
محايد	٥	٢٢,٨	٥	٢٥	٦	٣١,٦	١٦	٢٦,٢
أوافق	٨	٣٦,٤	٧	٣٥	٧	٣٦,٩	٢٢	٣٦,١
أوافق بشدة	٦	٢٧,٣	٥	٢٥	٤	٢١,١	١٥	٢٤,٦
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يوافقون أو يوافقون بشدة على أن نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة، بينما كان ٢٦,٣% منهم محايدًا . وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١,٣٨ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٤) نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها:

جدول رقم (٥٢)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	–	–	–	–	–	–	–	–
أرفض	٦	٢٦,١	٨	٤٠	٣	١٥,٨	١٧	٢٧,٤
محايد	٢	٨,٧	٢	١٠	٢	١٠,٥	٦	٩,٧
أوافق	٩	٣٩,١	٨	٤٠	١٠	٥٢,٦	٢٧	٤٣,٧
أوافق بشدة	٦	٢٦,١	٢	١٠	٤	٢١,١	١٢	١٩,٤
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة وهي ٦٢,٩% يؤيدون أن نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها، في حين أن ٢٧,٤% يرفضون ذلك. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٤,١٤ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٦.

٥) نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهاك خصوصية الأفـــراد التـــي تتعرض لها:

جدول رقم (٥٣)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهاك خصوصية الأفراد

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	١	٤,٤	٤	٢٠	١	٥,٣	٦	٩,٧
أرفض	٣	١٣	٥	٢٥	٥	٢٦,٣	١٣	٢١
محايد	٢	٨,٧	٥	٢٥	٤	٢١,١	١١	١٧,٧
أوافق	١١	٤٧,٨	٦	٣٠	٧	٣٦,٨	٢٤	٣٨,٧
أوافق بشدة	٦	٢٦,١	—	—	٢	١٠,٥	٨	١٢,٩
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٥١,٦% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون أن نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهـاك خصوصـية الأفـراد التـي تتعرض لها تلك الأخبار، في حين يرفض ذلك ٣٠,٧% من العينة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لـم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٢,٨٠ وهي غير دالة إحصـائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٦) تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها:

جدول رقم (٥٤)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	١	٤,٤	٣	١٥	١	٥,٣	٥	٨,١
أرفض	—	—	٣	١٥	١	٥,٣	٤	٦,٥
محايد	٥	٢١,٧	—	—	٣	١٥,٨	٨	١٢,٩
أوافق	١١	٤٧,٨	٨	٤٠	٧	٣٦,٨	٢٦	٤١,٩
أوافق بشدة	٦	٢٦,١	٦	٣٠	٧	٣٦,٨	١٩	٣٠,٧
المجموع	٢٣	١٠٠,٠	٢٠	١٠٠,٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠,٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤١,٩% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يوافقون على أن تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٠,٣٨ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٧) الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير صحيحة:

جدول رقم (٥٥)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير صحيحة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٤	١٧,٤	٣	١٥	٢	١٠,٥	٩	١٤,٥
أرفض	٥	٢١,٧	٦	٣٠	١٠	٥٢,٦	٢١	٣٣,٩
محايد	٤	١٧,٤	٧	٣٥	٣	١٥,٨	١٤	٢٢,٦
أوافق	٦	٢٦,١	٤	٢٠	٤	٢١,١	١٤	٢٢,٦
أوافق بشدة	٤	١٧,٤	—	—	—	—	٤	٦,٥
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤٨,٤% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يرفضون أن الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير صحيحة، و٢٩,٣% يؤيدون هذه العبارة، في حين أن ٢٢,٦% من العينة كان رأيهم محايد. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ١٢,٤٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ودرجات حرية ٨.

٨) يجب وضع مواثيق شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٥٦)

اتجاه الصحفيين نحو وجوب وضع مواثيق شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	١	٤,٤	١	٥	٢	١٠,٦	٤	٦,٥
أرفض	٥	٢١,٨	٥	٢٥	٤	٢١,١	١٤	٢٢,٦
محايد	٤	١٧,٤	٥	٢٥	٣	١٥,٨	١٢	١٩,٤
أوافق	٥	٢١,٨	٦	٣٠	٨	٤٢,١	١٩	٣٠,٧
أوافق بشدة	٨	٣٤,٨	٣	١٥	٢	١٠,٥	١٣	٢١
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٥١,٦% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون ضرورة وضع مواثيق شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦,١٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٩) يتعارض مبدأ المسئولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٥٧)

اتجاه الصحفيين نحو تعارض مبدأ المسئولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٣	١٣,٦	٢	١٠	٢	١٠,٥	٧	١١,٥
أرفض	٦	٢٧,٣	٥	٢٥	٥	٢٦,٣	١٦	٢٦,٢
محايد	٢	٩,١	٣	١٥	٦	٣١,٦	١١	١٨,٠٣
أوافق	٨	٣٦,٤	٩	٤٥	٥	٢٦,٣	٢٢	٣٦,١
أوافق بشدة	٣	١٣,٦	١	٥	١	٥,٣	٥	٨,٢
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق تقارب نسب المؤيدين والرافضين لهذه العبارة، فنجد أن ٤٤,٣% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون تعارض مبدأ المسئولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة، في حين لا يؤيد ذلك ٣٧,٧% من العينة الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٥,٣٦ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ودرجات حرية ٨.

١٠)عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار:

جدول رقم (٥٨)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	–	–	١	٥	٢	١٠,٥	٣	٤,٩
أرفض	١	٤,٦	–	–	١	٥,٣	٢	٣,٣
محايد	٥	٢٢,٧	٥	٢٥	١	٥,٣	١١	١٨,٠٣
أوافق	٤	١٨,٢	٣	١٥	٥	٢٦,٣	١٢	١٩,٨
أوافق بشدة	١٢	٥٤,٦	١١	٥٥	١٠	٥٢,٦	٣٣	٥٤,١
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون أن عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار، حيث كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة ٧٣,٨% من عينة الدراسة.في حين رفض ذلك نسبة ضئيلة من العينة الكلية كان معظمها من جريدة المصري اليوم. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا٢ ٦,٥٠ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الخلاصة

عرضت الباحثة في الفصل السابق لنتائج الدراسة الميدانية والتي أجريت على عينة من المحررين والصحفيين العاملين بصحف الدراسة الثلاثة. وقد خلصت الباحثة إلى أهم النتائج التالية:

- نسبة كبيرة من الصحفيين عينة الدراسة يحرصون بدرجات متفاوتة على مراجعة كل من ميثاق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة الصحفية.
- ٦٩,٤% من الصحفيين يشعرون بالرضا والأمان في العمل بمهنة الصحافة.
- احتل مبدأ مراعاة الدقة والموضوعية المرتبة الأولى من بين أخلاقيات مهنة الصحافة التي يجب الالتزام بها.
- إن تحقيق السبق الصحفي وجذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة هي أكثر العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة.
- كانت أكثر الأسباب التي تدفع الصحفيين لتجهيل الأخبار هي الحفاظ على سرية المصادر أو لتفادي التعرض إلى المساءلة القانونية.
- كان أكثر الضوابط الخاصة بنشر الأخبار المجهلة والتي تضعها الصحف هو إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة.
- يمكن الحد من ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف من خلال تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارهما مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية.
- كان الاتجاه العام للصحفيين عينة الدراسة هو رفض ظاهرة تجهيل الأخبار، إلا أنهم أكدوا في نفس الوقت صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار في ظل القيود المفروضة عليهم وأهمها حجب المعلومات.

وستعرض الباحثة في الفصل التالي لنتائج اختبار فروض الدراسة.

الفصل الخامس

نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض الأول: هناك علاقة بين نمط ملكية الصحيفة، وزيادة نسبة ما تنشره من أخبار مجهلة.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية واختبار كا^2 ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥٩)

العلاقة بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة ما تنشره من أخبار مجهلة

الوفد	الجمهورية	المجموع	كا^2	مستوى الدلالة
٦٤٩	١٤١	٧٩٠	٣٢٦,٦٦	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة بجريدة الوفد (٨٢,١٥%) عن نسبة الأخبار المجهلة بجريدة الجمهورية (١٧,٨٥%) بصورة دالة حيث بلغت قيمة كا^2 ٣٢٦,٦٦ وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٠١. مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة نشر الأخبار المجهلة، وبالتالي ثبوت صحة الفرض.

الفرض الثاني: هناك علاقة بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر المجهل.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة اختبار كا٢ ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦٠)

العلاقة بين نمط ملكية الصحيفة وأطر اتجاه الخبر المجهل

أطر اتجاه الخبر	الوفد	الجمهورية	المجموع
ايجابي	١	–	١
سلبي	٦٤٣	١٢٩	٧٧٢
محايد	٥	١٢	١٧
المجموع	٦٤٩	١٤١	٧٩٠

يتضح من الجدول التالي أن أسلوب عرض الخبر المجهل بجريدة الوفد يتم في إطار سلبي وكذلك في جريدة الجمهورية. وهذه الفروق جوهرية حيث

بلغت قيمة كا٢ ٣٣,١٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حريـــة ٢. مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر المجهل، وبالتالي ثبوت صحة الفرض.

الفرض الثالث: هناك علاقة بين موضوع الخبر المجهل والإطار الخبري للخبر.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة اختبار كا٢ ويوضـــح ذلـــك الجدول التالي:

جدول رقم (٦١)

العلاقة بين موضوع الخبر المجهل والإطار الخبري للخبر

موضوع الخبر	أنواع أطر المادة الإخبارية						المجموع
	صراع متوسط	صراع محدود	اهتمامات إنسانية	المسئولية	المبادئ الأخلاقية	النتائج الاقتصادية	
سياسي	٣٢٢	٣	٦	٣	١١	٦	٣٥١
اجتماعي	١٦٠	٢٧	٩	١٠	١٦	٢٠	٢٤٢
اقتصادي	١١	١	١	١	–	٥	١٩
علمي	–	١	–	–	–	–	١
فني	٥	٢٩	٢	–	٦	٢	٤٤
ثقافي	٣	٦	٣	١	١	–	١٤
عسكري	–	–	–	–	–	١	١
ديني	–	١	–	–	–	–	١
إنساني	١٧	١٧	١٤	٣	٩	٣	٦٣
رياضي	١٨	١٢	٣	١	١	٢	٣٧
أخرى	٤	٣	٥	١	١	٣	١٧
المجموع	٥٤٠	١٠٠	٤٣	٢٠	٤٥	٤٢	٧٩٠

وقد بلغت قيمة كا٢ ٤١١,٢٧٨ وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٠١ ودرجات حرية ٥٠؛ وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بـــين موضوع الخبر المجهل والإطـــار الخبـــري للخبـــر؛ بحيـــث جـــاءت معظـــم

الموضوعات السياسية في إطار صراع متوسط، وكذلك الموضوعات الاجتماعية.

الفرض الرابع: هناك علاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية.

يوضح الجدول التالي تكرارات أطر الشخصية لأنواع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل. ولدلالة الفروق بين التكرارات الموضحة في الجدول التالي تم استخدام كا٢ والتي بلغت قيمتها ٣٨,٨٨ وهي قيمة مرتفعة ودالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، وهذا يعني فروق ذات دلالة إحصائية علاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية التي تقدم من خلالها.

جدول رقم (٦٢)

العلاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية

نوع الشخصية المعنية بالخبر المجهل	أطر الشخصية المعنية بالخبر المجهل			المجموع
	إطار شخصي	إطار إجتماعي	إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية	
شخصية سياسية	٢٩	٢٥٧	٢٠	٣٠٦
شخصية اقتصادية	٤	٤٠	١	٤٥
شخصية عسكرية أو أمنية	١	٨	١	١٠
شخصية إدارية	٢	٧١	٧	٨٠
شخصية فنية	٦	٢٨	١	٣٥
شخصية دينية	٣	٤	--	٧
شخصية رياضية	١٩	٩١	١	١١١
شخصية اعتبارية	١	٥٠	١	٥٢
غير محددة	٥	٢٦	١	٣٢
أخرى	٧	٦٢	٣	٧٢
أكثر من شخصية في الخبر الواحد	١٦	٢٣	١	٤٠
المجموع	٩٣	٦٦٠	٣٧	٧٩٠

بقراءة الجدول السابق يتضح أن الشخصيات السياسية والتي احتلت النسبة الأكبر من إجمالي أنواع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل، قد جاءت في إطار

اجتماعي ضمن الخبر المجهل، يليها الشخصيات الرياضية وتقدم أيضا في إطار اجتماعي، وكذلك يتضح من الجدول التالي أن الإطار الاجتماعي هـو الإطـار الذي تم تناوله في عرض الشخصيات المختلفة والمعنية بالخبر المجهل. وبـذلك فقد تم إثبات صحة الفرض الذي ينص على وجود علاقة بين نـوع الشخصـية المجهلة والأطر التي تقدم من خلالها.

الفرض الخامس: هناك علاقة بين سنوات خبرة الصحفي وبـين تأييـده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة تحليل التباين أحادي الاتجـاه ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاختلاف الاتجاه نحو نشر الأخبـار المجهلة باختلاف مدة عضوية الصحفي بالنقابة.

جدول رقم (٦٣)

العلاقة بين سنوات خبرة الصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٨٢,٩٧١	٣	٢٧,٦٥٧	٠,٦٤٥	٠,٥٩٠
داخل المجموعات	٢٣٥٩,٩٧٨	٥٥	٤٢,٩٠٩	—	—
المجموع	٢٤٤٢,٩٤٩	٥٨	—	—	—

يتضح من الجدول السابق عدم اختلاف مستوى اتجاه الصحفيين نحو نشر الأخبار المجهلة باختلاف سنوات الخبرة، وبهذا فإنه يمكن رفض الفرض الـذي نصه: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين سنوات الخبـرة للصحفي.

الفرض السادس: هناك علاقة بين مستوى التأهيل الأكاديمي للصـحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليـل التبـاين أحـادي الاتجاه ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاختلاف الاتجاه نحـو نشـر الأخبار المجهلة باختلاف المؤهل الدراسي.

جدول رقم (٦٤)

العلاقة بين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢٦٧,٣٨٤	٢	١٣٣,٦٩٢	٣,٤٤١	٠,٠٣٩
داخل المجموعات	٢١٧٥,٥٦٥	٥٦	٣٨,٨٤٩	–	–
المجموع	٢٤٤٢,٩٤٩	٥٨	–	–	–

يتضح من الجدول السابق اختلاف تأييد الصحفيين لنشر الأخبار المجهلة باختلاف المؤهل الدراسي، وللتعرف على اتجاه هذه الفروق تم استخدام اختبار "توكي" ويوضح الجدول التالي نتائج ذلك.

جدول رقم (٦٥)

نتائج اختبار "توكي" للمقارنات المتعددة

(أ)المؤهل	(ل)المؤهل	متوسط الفروق (ل-أ)	مستوى الدلالة
ليسانس إعلام (م=٣٢,٢٧)	ليسانس آخر (م=٣٤,٩٥)	٢,٦٨٢٧	٠,٢٩٧
	دراسات عليا (م=٣٩)	٦,٧٣٥٣	٠,٠٤٦
ليسانس آخر	دراسات عليا	٤,٠٥٢٦	٠,٣٥٤

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين على ليسانس الإعلام والحاصلين على غيره في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين على ليسانس آخر غير الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين

على ليسانس الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة، لصالح الحاصلين على دراسات عليا والذين بلغ متوسطهم (٣٩) وهو يعبر عن مستوى تأييد إيجابي نحو نشر الخبر المجهل، وهو أكبر من متوسط درجات الحاصلين على ليسانس الإعلام والذي بلغت قيمته (٣٢,٢٧) وهي قيمة تعبر عن اتجاه محايد نحو نشر الأخبار المجهلة.

وبهذا فإنه يمكن قبول الفرض الذي نصه: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي.

الفرض السابع: هناك علاقة بين درجة الرضا الوظيفي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات غير المرتبطة ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطي درجات الصحفيين الراضيين وغير الراضيين عن العمل بالصحافة في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة.

جدول رقم (٦٦)

العلاقة بين درجة الرضا الوظيفي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة

درجة الرضا	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
راض	٤٣	٣٤,٥١١٦	٦,٤٣٧٨٨	١,١٠٨	٠,٢٧٢
غير راض	١٩	٣٢,٥٧٨٩	٦,٠٨٥٦٥		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الصحفيين الراضين وغير الراضين عن العمل بالصحافة في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث كانت قيمة "ت" غير دالة إحصائيا، فقد كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥. وبالتالي فإنه يتم رفض الفرض

القائل بوجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين رضا الصحفي عن العمل بالصحافة.

الفرض الثامن: هناك علاقة بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون والذي بلغت قيمته -٠,١١ وهي قيمة سالبة ومنخفضة وغير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ويشير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، مما يؤكد صحة هذا الفرض.

الفرض التاسع: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات غير المرتبطة ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطي درجات الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٦٧)

العلاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي

النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكور	٤٤	٣٤,٨٤٠٩	٦,٦٩٢٣٩	١,٩٦	٠,٠٥
إناث	١٧	٣١,٣٥٢٩	٤,٨٢١٠٦		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث كانت

قيمة "ت" دالة إحصائيا، فقد كانت قيمة مستوى الدلالة مساوية ٠,٠٥، وهذه الفروق لصالح الذكور؛ بمعنى أنهم أكثر ميلا لعدم نشر الأخبار المجهلة، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي.

***

الخلاصة

استعرضت الباحثة في هذا الفصل نتائج اختبار فروض الدراسة، وقد خلصت إلى أن معظم الأخبار السياسية والاجتماعية (وهي الموضوعات التي تركزت حولها عينة الأخبار في كلتا الجريدتين) جاءت في إطار صراع متوسط، بينما جاءت معظم الشخصيات السياسية في إطار اجتماعي. كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، فكلما زاد وعي الصحفيين بالقوانين والمواثيق قل تأييدهم لنشر الأخبار المجهلة، والعكس صحيح. في حين لم تجد علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة من ناحية وبين كل من سنوات الخبرة للصحفي ورضا الصحفي عن العمل بالصحافة من ناحية أخرى.

وتعرض الباحثة في الفصل القادم لمناقشة النتائج التي توصلت لها الدراسة.

*_*_*

الفصل السادس

مناقشة النتائج

تناولت الدراسة ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف المصرية، ذلك من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف اليومية القومية والحزبية والخاصة الصادرة في عام ٢٠٠٥، ورصد اتجاهات عينة من الصحفيين العاملين بصحف الدراسة نحو الظاهرة، والتعرف على مستوى وعيهم بميثاق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة السنوية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة، وأسباب تجهيل الأخبار من وجهة نظرهم ومقترحاتهم للحد من انتشارها.

في ضوء ذلك، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة التحليلية:

- نشرت جريدة الوفد (٦٤٩) خبرا مجهلاً خلال فترة التحليل، في حين نشرت جريدة الجمهورية (١٤١) خبرا مجهلاً، مما يوضح زيادة اهتمام جريدة الوفد بنشر الأخبار المجهلة أكثر من جريدة الجمهورية. وقد يرجع ذلك لنمط ملكية الوفد باعتبارها جريدة حزبية معارضة.
- لم تنشر جريدة المصري اليوم أي أخبار مجهلة أثناء فترة الدراسة، وهو ما أكده تقرير المجلس الأعلى للصحافة الصادر عام ٢٠٠٥. الأمر الذي يتناقض مع الصورة الشائعة عن الصحف الخاصة باعتبارها الأكثر مخالفة لأخلاقيات الممارسة الصحفية، ويؤكد التزام جريدة المصري اليوم بمبدأ توثيق المعلومات.
- تركزت الأخبار المجهلة المنشورة في جريدة الوفد في قلب الصفحات الداخلية اليمنى، بعكس جريدة الجمهورية التي تركزت أخبارها المجهلة في قلب الصفحات الداخلية اليسرى. ويرجع ذلك لتخصيص جريدة الوفد بابا ثابتا لنشر الأخبار المجهلة وهو "العصفورة" ومكانه في ثاني صفحة من صفحات الجريدة، مما يلفت انتباه القراء له. ولم تأتي جميع الأخبار المجهلة في جريدة الجمهورية ضمن أبواب ثابتة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن الصفحات التي تقع يسار الجريدة تتمتع بميزة قرائية أكبر وفقا لقواعد الإخراج الصحفي. مما يشير لاهتمام كلتا الجريدتين بإبراز الأخبار المجهلة ولفت انتباه القراء لها.

- غلب اعتماد الأخبار المجهلة في كلا الجريدتين على استخدام لون واحد، إلا أن جريدة الجمهورية استخدمت أكثر من لون بنسبة أكبر مقارنة بجريدة الوفد. ويرجع ذلك لطبيعة صفحاتها بحيث تتضمن جريدة الجمهورية عدد أكبر من الصفحات الملونة إضافة لما تصدره من ملاحق ملونة أيضا.
- جاء استخدام إطار يحدد الخبر المجهل ضئيلا في جريدة الوفد نظرا لتخصيصها صفحة كاملة لنشر معظم أخبارها المجهلة "العصفورة". في حين اعتمدت جريدة الجمهورية على استخدام الإطار بهدف لفت نظر القراء لمجموعة الأخبار المجهلة المنشورة، وفصلها عن غيرها من الموضوعات الأخرى المنشورة بالجريدة.
- جاءت معظم الأخبار المجهلة بجريدة الجمهورية بلغة الفصحى البسيطة وهي اللغة السائد استخدامها في الصحف وتخاطب جميع فئات الجمهور، في حين اعتمدت جريدة الوفد على المزج بين اللغتين الفصحى البسيطة والعامية بشكل أكبر في تحرير أخبارها المجهلة، ويتماشى ذلك مع الأسلوب الذي انتهجته الوفد في عرضها للأخبار والتي اتسمت في معظمها بطابع السخرية والتهكم خاصة في الأخبار التي تهاجم فيها المسئولين الحكوميين والنواب والمرشحين السياسيين.
- لم تستخدم معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين أي إحصائيات أو أرقام تؤكد صحة المعلومات التي وردت بالخبر المجهل. إلا أن نسبة الأخبار التي استخدمت إحصائيات في جريدة الوفد كانت أكبر منها في جريدة الجمهورية، بحيث اتجهت الوفد في بعض أخبارها لنشر أرقام وإحصائيات ذات صلة بموضوع الخبر (مثل مبالغ الرشاوى المدفوعة- نسبة الإهدار في المال العام-..إلخ) مما يزيد من مصداقيته وتأكيد ما ورد به من معلومات.
- جاءت معظم الأخبار المجهلة المنشورة في كلتا الجريدتين بدون صور مصاحبة، بحيث كانت نسبة الأخبار المنشورة بمصاحبة صور ضئيلة جدا، وكان معظمها صور شخصية غير ملونة في جريدة الوفد

للمسئولين الحكوميين مما يضفي مصداقية على الخبر ويلفت انتباه القاريء، وصور شخصية ملونة في جريدة الجمهورية لنجوم الفن مما يجذب انتباه القاريء أيضا.

- احتلت الموضوعات السياسية النسبة الأكبر من مضامين الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، وقد يرجع ذلك إلى مواكبة الدراسة لفترة الانتخابات البرلمانية التي عقدت عام ٢٠٠٥، بحيث كان التركيز أكبر على أخبار المسئولين والشخصيات السياسية البارزة والانتخابات والمرشحيين. تلتها الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثانية بالنسبة لإجمالي العينة وبالنسبة لجريدة الوفد أيضا، والتي ركزت على الحياة الاجتماعية للشخصيات المعنية بالخبر المجهل ونشاطاتهم وعلاقاتهم وأدوارهم في المجتمع، كما تناولت قضايا مثل الفساد والمخالفات والإهمال وإهدار الأموال العامة من قبل هذه الشخصيات. في حين جاءت الموضوعات الفنية في المرتبة الثانية بالنسبة لمضمون الأخبار المجهلة المنشورة في جريدة الجمهورية، والتي تركزت حول أخبار الفنانين وحياتهم الشخصية وعلاقاتهم وفضائحهم والانتقادات الموجه لهم.
- كانت معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين أخبارا محلية، ويرجع ذلك لطبيعة هذه الأخبار والتي يتركز مضمونها في نقد الوضع الراهن للدولة وأوضاعها الداخلية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والإنسانية.
- لم يتحدد مصدر معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين بنسبة كبيرة، مما يؤثر على مصداقية هذه الأخبار ويشكك في صحتها حتى إذا كان عدد كبير منها يعد أخبارًا جادة في مضمونها وتهدف لكشف الفساد والمخالفات التي تقوم بها شخصيات بارزة في المجتمع، كخطوة من خطوات إصلاح المجتمع وحل مشاكله.
- احتلت الشخصيات السياسية المرتبة الأولى ضمن أنواع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل في كلتا الجريدتين، ويتفق ذلك مع طبيعة فترة

إجراء التحليل والتي واكبت الانتخابات البرلمانية. وكان تركيز أخبار الوفد على الشخصيات السياسية العامة مثل النواب والمرشحين وأعضاء المجالس أكثر من الشخصيات المسئولة مثل الوزراء والمحافظين وموظفي الدولة. في حين اهتمت الجمهورية بالمسئولين السياسيين أكثر من الشخصيات العامة.

- جاءت الشخصيات الإدارية في المرتبة الثانية بالنسبة للوفد والتي ضمت رؤساء إدارات وموظفين سواء في شركات أو مستشفيات أو نوادي، بحيث ركزت الوفد على مخالفات بعض هذه الشخصيات وإهمالها وفسادها وإهدارها للأموال العامة. في حين جاءت الشخصيات الفنية في المرتبة الثانية بالنسبة للجمهورية، والتي ركزت على انتقاد الفنانين ونشر معلومات عن حياتهم الخاصة ومشاريعهم الفنية وفضائحهم والمناقسات والصراعات التي تحدث فيما بينهم.
- كانت معظم الشخصيات المجهلة مصرية الجنسية، وبعضها لم تتحدد الجنسية التابعة لها الشخصية في مضمون الخبر، مما يوسع دائرة الخلط بين الشخصيات المقصودة بمضمون الخبر المجهل.
- اعتمدت الأخبار المجهلة بنسبة كبيرة على استخدام الإطار الاجتماعي "Social Frame" لتأطير الشخصية المعنية بالخبر المجهل، بحيث يركز الخبر هنا على الجوانب الاجتماعية للشخصية والدور الذي تقوم به في المجتمع. مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من الأخبار المجهلة لا تدور حول الحياة الخاصة للشخصية المجهلة إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تشويهها لسمعة هذه الشخصية وخلطها بشخصيات أخرى غير معنية بالخبر. كما أن هناك نسبة من الأخبار المجهلة التي استخدمت الإطار الشخصي "Personal Frame" (١١,٨%) وإطار العلاقات الاجتماعية والأسرية "Relationship Frame" (٤,٧%)، والتي ترسم الحياة الخاصة للشخصية وعلاقاتها بالأفراد المقربين لها.
- استخدمت كلتا الجريدتين السمات التقريرية في وصف الشخصيات

المعنية بالخبر المجهلة، والتي قد تساعد في التعرف على الشخصية المقصودة، لكنها في كثير من الأحيان لم تكن كافية لتحديد الشخصية بشكل مؤكد. كما ذكرت الجريدتان في بعض الأخبار سمات تقييمية في وصفها للشخصية المجهلة كانت في معظمها تتسم بطابع السخرية من الشخصية والمساس بالسوء لشخصها وسمعتها.

- كانت معظم الأفعال المسندة للشخصيّة المعنية بالخبر المجهل أفعالا قامت بها الشخصية، وكانت النسبة الأكبر منها أفعالا سلبية، يرجع ذلك لطبيعة مضمون الأخبار عموما والذي ركز على المخالفات التي قامت بها هذه الشخصيات.
- جاءت نسبة الأخبار المجهلة غير محددة المرجعية أكبر من نسبة الأخبار التي نسبت على لسان الصحيفة أو المحرر، مما يضعف من مصداقية الأخبار غير محددة المرجعية. وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم أكثر من (٩٩%) من إجمالي عينة الأخبار المجهلة الأسلوب المؤكد للمعلومات الواردة بالخبر سواء باستخدام عبارات تؤكد صدق الخبر أو الاستعانة بصور وإحصائيات وأرقام تؤكد صدقه.
- غلب استخدام الإطار السلبي على معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين وبنسبة أكبر في جريدة الوفد، ويرجع ذلك لطبيعة مضمون هذه الأخبار والتي يغلب عليها طابع النقد الموجه للشخصيات المعنية بالخبر والهجوم عليها وفضح أفعالها المخالفة والسلبية.
- كان إطار الصراع " Conflict Frame " أكثر الأطر استخداما في مجمل عينة الأخبار، خاصة الصراع المتوسط، نظرا لتركيز الأخبار المجهلة على الصراعات السياسية بين المرشحين وأخبار الانتخابات وغيرها من القضايا السياسية مثل الفساد الحكومي والوساطة والتزوير والمخالفات الحكومية.
- تفاوت ترتيب الأطر الخبرية التي تلت إطار الصراع في المرتبة من حيث استخدامها في الأخبار المجهلة، بحيث كان ترتيبها في جريدة الوفد كالتالي: إطاري الاهتمامات الإنسانية " Human Interests

Frame " والنتائج الاقتصادية " Economic Consequences Frame " – إطار المبادئ الأخلاقية " Morality Frame " – إطار المسئولية " Responsibility Frame " والذي كان المتوقع أن يأتي في مرتبة متقدمة عن ذلك باعتبار جريدة الوفد جريدة معارضة ويفترض أن تقوم في أغلب الأحيان بإلقاء المسئولية عن المخالفات ونسبها لأعضاء الحكومة. وجاء ترتيب الأطر في جريدة الجمهورية كالتالي: إطار المبادئ الأخلاقية " Morality Frame "– إطار الاهتمامات الإنسانية " Human Interests Frame "– إطار النتائج الاقتصادية " Economic Consequences Frame "– إطار المسئولية " Responsibility Frame ". وقد يرجع اهتمام الجمهورية بإطار المبادئ نظرا لتركيزها على نشر الفضائح والمساس بسمعة الأشخاص خاصة الفنانين.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

- أشارت النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الصحفيين عينة الدراسة يحرصون بدرجات متفاوتة على مراجعة كل من ميثاق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة الصحفية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة، وكان أكثرهم من الصحفيين العاملين في جريدة الجمهورية. ويتفق هذه النتيجة جزئيا مع ما توصلت إليه "أميرة العباسي" في دراستها لرؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات المهنة (٢٠٠٣) والتي أكدت اهتمام عدد ليس بقليل بقراءة ميثاق الشرف الصحفي.
- معظم الصحفيين عينة الدراسة يشعرون بالرضا والأمان في العمل بمهنة الصحافة، في حين لا يشعر منهم بذلك نسبة ليست بقليلة نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية والخوف من قوانين حبس الصحفيين والقيود القانونية لحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات. الأمر الذي أكدته العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.
- كان مبدأ مراعاة الدقة والموضوعية أكثر المبادئ التي اختار أفراد

العينة ضرورة الالتزام بها كأحد أخلاقيات مهنة الصحافة، تلاها في المرتبة الثانية توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار. كما كانت الدقة والصدق في المرتبة الأولى من بين القيم المهنية التي يجب أن يتبعها العاملين في مجال الصحافة، والجدير بالذكر أن المسئولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام قد جاءت في المرتبة الرابعة. جاء ذلك متناقضا مع إجابة الصحفيين بأن أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا هي من أكثر العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي. واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت له "عواطف عبد الرحمن" في دراستها للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية (١٩٩٢)، حيث أكدت أن إحساس الصحفيين بالمسئولية الاجتماعية يأتي في مراتب متأخرة ضمن ترتيب الصحفيين لتصوراتهم لأخلاقيات المهنة.

- إن تحقيق السبق الصحفي وجذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة وعدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة هي أكثر العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة.
- يتجه الصحفيين لتجهيل الأخبار من أجل الحفاظ على سرية المصادر أو لتفادي التعرض إلى المساءلة القانونية، ومواجهة القيود المفروضة على حرية الحصول على المعلومات خاصة من المصادر الرسمية والحكومية. ويتضح ذلك من خلال ما توصلت له الدراسة التحليلية إلى أن النسبة الأكبر من الأخبار المجهلة لم يتم تحديد مصدرها.
- تهتم العديد من الصحف بنشر صفحات وأركان خاصة بالأخبار المجهلة من أجل جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة وزيادة أرقام التوزيع وتحقيق الربح ومواكبة الصحف الأخرى ومنافستها. وهو ما أثبتته الدراسة التحليلية التي أجرتها الباحثة والتي أكدت على اعتماد صحف الدراسة على العديد من وسائل الإبراز للخبر المجهل.
- كان الاتجاه العام للصحفيين عينة الدراسة هو رفض ظاهرة تجهيل

الأخبار، إلا أنهم أكدوا في نفس الوقت صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار في ظل القيود المفروضة عليهم أهمها حجب المعلومات، إضافة لرفضهم التسليم بأن الأخبار المجهلة يمكن أن تكون في الغالب أخبار غير صحيحة؛ وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية عن أن الأسلوب الغالب استخدامه في الخبر المجهل هو أسلوب مؤكد لما ورد به من معلومات بالرغم من أن النسبة الأكبر من الأخبار المجهلة لم تكن محددة المصدر.

- يمكن الحد من ظاهرة نشر الأخبار المجهلة من خلال تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة، وإتاحة مجال أوسع لحرية الحصول على المعلومات عن طريق تذليل العقبات التي تعوق الصحفيين عن جمع المعلومات وتوفيرها لهم من قبل الجهات المعنية.

ثالثا: نتائج فروض الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة نشر الأخبار المجهلة، بحيث زاد نشرها في الصحف الحزبية (الوفد) أكثر من الصحف القومية (الجمهورية)، في حين لم ترد أي أخبار مجهلة في الصحف الخاصة (المصري اليوم).
- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر المجهل، بحيث جاءت معظم الأخبار المجهلة في إطار سلبي في كلٍ من الصحف الحزبية (الوفد) والصحف القومية (الجمهورية).
- أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين موضوع الخبر المجهل والإطار الخبري للخبر، بحيث جاءت معظم الأخبار السياسية والاجتماعية (وهي الموضوعات التي تركزت حولها عينة الأخبار في كلتا الجريدتين) في إطار صراع متوسط.

- أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية التي تقدم من خلالها، بحيث جاءت معظم الشخصيات السياسية في إطار اجتماعي.
- لم تجد الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين سنوات الخبرة للصحفي.
- أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي ينص على وجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي. حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين من الحاصلين على ليسانس الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة، لصالح الحاصلين على دراسات عليا من خلال التأييد الإيجابي نحو نشر الخبر المجهل، أما بالنسبة للصحفيين الحاصلين على ليسانس الإعلام فكان اتجاههم محايدًا نحو نشر الأخبار المجهلة.
- لم تجد الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين رضا الصحفي عن العمل بالصحافة.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، فكلما زاد وعي الصحفيين بالقوانين والمواثيق قل تأييدهم لنشر الأخبار المجهلة، والعكس صحيح.
- أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من الصحفيين في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، وهذه الفروق لصالح الذكور، بمعنى أنهم كانوا أكثر ميلا لعدم نشر الأخبار المجهلة.

رابعا: حدود الدراسة:

- ركزت الباحثة في تحليلها للمضمون المجهل الوارد في الصحف عينة الدراسة على المواد الإخبارية المجهلة مع استبعاد مواد الرأي

كالمقالات والأعمدة الصحفية.

- تم استبعاد جريدة المصري اليوم من عينة الدراسة التحليلية بعد ثبوت عدم نشرها لأي أخبار مجهلة أثناء فترة إجراء الدراسة.
- اقتصرت عينة الدراسة الميدانية على الصحفيين العاملين بصحف الدراسة الثلاث (الوفد- الجمهورية- المصري اليوم).

خامسا: توصيات ومقترحات الدراسة:

- إعادة النظر في التشريعات التي تحكم العمل الصحفي، ومحاولة تحقيق المواءمة بينها وبين الواقع، خاصة بالنسبة للتشريعات المتعلقة بحرية الحصول على المعلومات، والتي تحتاج إلى تحديد العبارات الواردة بالمواد المتعلقة بها بشكل أوضح، والابتعاد عن استخدام العبارات المطاطة غير المحددة.
- تفعيل دور كل من المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين من حيث الرقابة على الصحافة وإصدار التشريعات التي تحد من التجاوزات الأخلاقية للصحفيين ومحاسبتهم. مع ضرورة الإشارة إلى عدم وجود نص صريح في التشريعات الصحفية يجرم نشر الأخبار المجهلة بالرغم من ورودها ضمن فئة عدم توثيق المعلومات بتقارير المجلس الأعلى للصحافة والتي تشير إلى المخالفات الصحفية التي تمارسها الصحف المصرية سنويا.
- فتح جسور التعاون بين المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين من جانب، وبين المؤسسات الصحفية من جانب آخر، ذلك عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات الصحفية والدورات التدريبية بهدف زيادة وعي الصحفيين بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الدراسات العلمية:

١. آمال كمال طه محمد. "صورة العراق في التغطية الصحفية العربية والغربية في التسعينيات.دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة. (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠١).

٢. أحمد صلاح الدين أحمد نفادى. "أخبار الصفحة الأولى. دراسة مقارنة في المضمون والقائم بالاتصال في صحف الاتحاد والخليج والبيان بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٥).

٣. أحمد على الشعراوي. " صورة الولايات المتحدة في التغطية الصحفية العربية، دراسة تحليلية مقارنة "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥).

٤. أريج محمد فخر الدين، بعنوان " القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥).

٥. أسماء الجيوشي. "تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي: دراسة تطبيقية مقارنة في الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٢م"، (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٧).

٦. ألفت أغا. "القائمون بالاتصال وقضايا التنمية. دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١).

٧. جيلان محمود عبد الرازق، " أساليب تغطية القضايا في برامج

الرأي المذاعة على الهواء (Talk Show) في القنوات الفضائية العربية "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٤).

٨. حسن نيازي الصيفي." صورة الإسلام والمسلمين في مجلتي النيوزويك وفورن بولسي الصادرتين بالعربية في المدة من ٢٠٠٣ إلى نهاية ٢٠٠٤، دراسة تحليلية "، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والإعلام، ٢٠٠٦).

٩. خالد صلاح الدين حسن علي. "دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١).

١٠. سلام أحمد عبده، "التأثير المتبادل بين حجم التغطية الصحفية وتوجهها وطبيعة النظام الصحفي والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٨).

١١. عمر حسين جمعة علي. "تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥"، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٧).

١٢. فتحي حسين أحمد. "أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥).

١٣. محمد حسام الدين محمود، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١- ١٩٩٤"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٦).

١٤. محمد حسام الدين محمود إسماعيل. "التغطية الصحفية الغربية

لشئون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينات"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠١).
١٥. نشوة سليمان محمد عقل. "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦).
١٦. نهلة مظفر أبو رشيد." المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥).
١٧. هبة يحي عطية. "المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة الدولية وقناة الجزيرة القطرية.دراسة تحليلية وميدانية." (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).
الدوريات العلمية المحكمة:
١٨. آمال الغزاوي. "الأطر الخبرية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الفضائيتين الفلسطينية والإسرائيلية- دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، يناير/ يونيه ٢٠٠٤). ص ٢٠٣- ٢٤٢.
١٩. حسن عماد مكاوي. "نظرية المسئولية الاجتماعية وممارسة العمل الإخباري"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مجلة بحوث الاتصال، ع٩، يوليو ١٩٩٣). ص ٢٢٦- ٢٥٠.
٢٠. حسني محمد نصر وسناء جلال عبد الرحمن. " ظاهرة تجهيل مصادر الأخبار في الصحافة العربية، دراسة لعينة من الصحفيين والصحف اليومية والأسبوعية "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يونيه/ ديسمبر ٢٠٠٤)ص ١٢٩- ١٨٩.
٢١. سليمان صالح. "حق الصحفي في حماية أسرار مصادره"سر المهنة" دراسة مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة

المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يناير/ مارس ٢٠٠٠) ص ٣- ٣٧.

٢٢. عزة عبد العظيم، "تغطية التقارير الإخبارية التليفزيونية لأحداث الإرهاب: أحداث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحرب الولايات المتحدة في أفغانستان على القناة الأولى وقناة النيل للأخبار، وقناة الجزيرة القطرية". (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة البحوث الإعلامية، العدد الثامن عشر، أكتوبر ٢٠٠٢). ص ١١٧- ١٥٣.

٢٣. عواطف عبد الرحمن وآخرون، بعنوان " القائم بالاتصال في الصحافة المصرية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، سلسلة دراسات صحفية ١، ١٩٩٢).

التقارير:

٢٤. تقرير عن الصحافة الصفراء في مصر. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، لجنة تقرير الممارسة الصحفية، ٢٠٠١).

٢٥. تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٩. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، ١٩٩٩).

٢٦. تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ٢٠٠٢. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، ٢٠٠٢).

٢٧. تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٨. تقارير الممارسة الصحفية في الصافة المصرية خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

٢٩. نجاد البرعي. "كيف تدافع عن نفسك أمام سلطات التحقيق في قضايا النشر:دليل مبسط وسريع لأهم أوجه الدفاع في قضايا النشر". (القاهرة: مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، مارس ٢٠٠٣).

المؤتمرات:

٣٠. آمال سعد المتولي. " أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية على ظاهرة الخبر المجهل المصدر في الصحف الخاصة والحزبية "، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق كلية الإعلام جامعة القاهرة ج٢ مايو ٢٠٠٣) ص ٦٢٣- ٦٦٢.

٣١. أشرف جلال حسن. "القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعلام العربية، دراسة تحليلية مقارنة"، (المؤتمر العلمي السنوي الثامن:الإعلام وصورة العرب والمسلمين - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج٢ - مايو ٢٠٠٢). ص ٨١٧- ٨٤٨.

٣٢. أمل السيد أحمد ، و سحر فاروق الصادق. "أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية. دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الصحف والقائمين بالاتصال". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع:أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق-كلية الإعلام-جامعة القاهرة-ج٤- مايو٢٠٠٣). ص ١١٤٧- ١٢١٧.

٣٣. أميرة العباسي. "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج١- مايو٢٠٠٣). ص ١- ١٠١.

٣٤. حنان يوسف."أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي".(ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧).

٣٥. عادل عبد الغفار خليل."أبعاد المسئولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج٣- مايو٢٠٠٣) ص ٧٥٥- ٧٥٨.

٣٦. عبد الجواد سعيد محمد ربيع. "المسئولية الاجتماعية للصحافة

المصرية في معالجة قضايا المجتمع. دراسة تحليلية للقضايا الاقتصادية في صحف الأهرام- الوفد- الأسبوع خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٠٣". ، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج٢- مايو٢٠٠٣) ص ٤٦٣- ٤٩٧.

٣٧. محمود عبد الرؤوف كامل. "إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية الصادرة باللغة الإنجليزية والتزامه بأخلاقيات المهنة ورضاه الوظيفي والتوجه المهني لديه. دراسة مسحية وصفية تحليلية". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام - جامعة القاهرة- ج٣- مايو٢٠٠٣). ص ٩٤٣-٩٩٧.

٣٨. محمود منصور هيبه. "أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية. دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج٣ - مايو ٢٠٠٣). ص ٩٩٩- ١٠٤٠.

٣٩. هبة شاهين. " أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مجال الأخبار الإذاعية والتليفزيونية". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج٣ - مايو ٢٠٠٣). ص ٨٢٧- ٨٨٦.

٤٠. نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي." تجاوزات الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى مايو ٢٠٠٢، تحليل من المستوى الثاني"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق كلية الإعلام جامعة القاهرة ج ٣ مايو ٢٠٠٣) ص ٨٨٧- ٩٤١.

٤١. محمد سعد أحمد إبراهيم. " المسئوليات الأخلاقية والقانونية

للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية "، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- ج١- مايو٢٠٠٣). ص ١٠٣- ١٩٠.
٤٢. يحيي شقير. " مواثيق الشرف المهني "، (ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧).
الكتب:
٤٣. إبراهيم عبد الله المسلمي، "التشريعات الإعلامية: قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم أداء وسائل الإعلام."، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤).
٤٤. أحمد الشاعر باسرده، "تشريعات إعلامية: الصحافة". (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧).
٤٥. أديب خضور، "مدخل إلى الصحافة، نظرية وممارسة."، (سلسلة المكتبة الإعلامية ٢١، ط٢، ٢٠٠٠).
٤٦. حسن عماد مكاوي، "أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤).
٤٧. حسن عماد مكاوي، "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨).
٤٨. حسن على محمد، "نظريات الاتصال المعاصرة، غربية وعربية"، (القاهرة: دار البيان، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣).
٤٩. سعد عبد الرحمن، "القياس النفسي بين النظرية والتطبيق"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٩٨).
٥٠. سليمان صالح، "أخلاقيات الإعلام"، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٥١. سليمان صالح، "مقدمة في علم الصحافة"، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٤).
٥٢. عبد الرحمن جمال الدين، "الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، (القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤).

٥٣. عبد الستار جواد. "فن كتابة الأخبار"، (عَمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

٥٤. محمد حسام الدين، "المسئولية الاجتماعية للصحافة"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣).

٥٥. محمد سعيد حسين أمين، "دراسة وجيزة في حرية الصحافة، وضمان ممارستها وضوابط تنظيمها في ظل أحكام التشريع المصري"، (القاهرة: دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٩).

٥٦. محمود علم الدين، "مدخل إلى الفن الصحفي"، (القاهرة: ركلام للنشر، ٢٠٠١).

المقالات الصحفية:

٥٧. إبراهيم نافع. "معضلة حقوق الصحفيين وحقوق الناس"، (جريدة الأهرام، عدد رقم ٤٣٦٠٨، بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٠٦).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Dissertation & Thesis:

(1) Alex Lupyana Mwakikoti:"Freedom of the press in Africa: An analaysis of six African British Commonwealth Countries.", (Michigan State University, Sociology Department, 1992).

(2) Cheng-Huan, Chen: "A Study of Press Freedom in Taiwan from 1949 To 2003", (USA: South Dakota State University, 2004).

(3) Jayendran Srinivasan. " Anonymous Source Usage in Traditional and Public Journalism during 2004 Election Campaign: A Content Analysis Study", (West Virginia University, Perley Isaac Reed School of Journalism,

Morgantown, 2006).

(4) Kellee J. Kirkpatrick " Frames, Freedoms and Fred: An Analysis of the Effect of Framing on Public Opinion and First Amendment Freedoms", (University of Kansas, 2006).

(5) Nicklas Hakansson. "Framing the Tunnel: Local News Media and the Hallandsas Toxic Leak 1997", (Paper from the Centre for Public Sector Research at G?teborg University, 2000).

(6) Seow Ting Lee, " Lying To Tell The Truth: Journalists An The Ethics Of Deception.", (University of Missouri-Columbia, 2002).

(7) Stephen Anthony Rains. " What's in a Name? Two Studies Examining the Impact of Anonymity on Perceptions of Source Credibility and Influence",(The University of Texas at Austin, 2005).

(8) Susan Alane Lester Lewis, " The effects of ownership: a case study of cross-owned and non-cross-owned media outlets in a single local market.".(Pepperdine University: Graduate School of Education and Psychology, 2007).

Periodicals:

(9) Ashley, Laura & Olson, Beth, "Constructing reality: Print media's framing of the woman's movement.", **Journalism & mass communication Quarterly**, vol.75,no.2,Summer 1998, pp. 263-277.

(10) Bryan E. Denham, "Anonymous attribution during two periods of military conflict: Using logistic regression to study veiled sources in American newspaper.", **Journalism**

& mass communication Quarterly, vol.74,no.3,Autumn 1997, pp. 565-578.

(11) Claes H.de Vreese, "Framing Politics at the Launch of the Euro: A Cross- National Comparative Study of Frames in the News." ,**Political Communication**, vol.18, no. 2, 2001. pp. 107- 122.

(12) Claes H. De Vreese. "The Effects of Frames In Political Television News On Issue Interpretation And Frame Salience", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, vol.81, no.1, 2004, pp 36- 52.

(13) Claes H. de Vreese: "News framing: Theory and typology", **Information Design Journal + Document Design**, vol.13, no.1,2005, pp.51-62.

(14) Cleotilde Gonzalez et al., " The framing effect and risky decisions: Examining cognitive functions with fMRI", **Journal of Economic Psychology**, no. 26, 2005, pp.1-20 .

(15) Dietram A.Scheufele, "Framing as a Theory of Media Effects", **Journal of Communication,** vol.49, no.1, Winter 1999,p. 103- 122.

(16) Douglas M.McLeod & Benjamin H.Detenber, "Framing Effects of Television News Coverage of Social Protest", **Journal of communication**, vol.49, no.3, Summer 1999. pp. 3- 23.

(17) Elizabeth Blanks Hindman," First Amendment Theories and Press Responsibility: The Work of Zechariah Chafee, Thomas Emerson, Vincent Blasi and Edwin Baker.", **Journalism Quarterly**, vol.69,no.1,Spring 1992, pp. 48-

64.

(18) Eno Akpabio, "Direction Of Nigerian Newspaper Rejoinders.", **Nordic Journal of African Studies**, vol.13,no.2,2004.pp. 188- 199.

(19) Entman, Robert M., "Framing U.S coverage of international news: contrasts in narratives of the KAL and Iran air incidents.", **Journal of communication**, vol.41, no.4, Autumn 1991, pp 6-27.

(20) Entman, Robert M., "Framing: Toward clarification of a fractured paradigm", **Journal of communication**, vol.43, no.4, Autumn 1993, pp 51-58.

(21) Eyal Gamliel & Ram Herstein, "The Effects of framing on willingness to buy private brands", **Journal of Consumer Marketing**, vol. 24, no. 6, (2007), pp334- 339.

(22) Frank D. Durham, "News Frames As Social Narratives: TWA Flight 800." , **Journal of Communication**, vol.48, no.4, Autumn 1998. pp.100-117.

(23) Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, "Framing European Politics: A Content Analysis of Press and Television News", **Journal of Communication**, vol.50, no.2, Spring 2000.p. 93- 107.

(24) June Woong Rhee, "Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage: Asocial Cognitive Account of Framing Effects", **Journal of Communication**, vol.47, no.3, Summer 1997. pp.26- 48.

(25) Knott, Diana L.; Carroll, Virginia; Meyer, Philip , "Social responsibility wins when CEO has been editor.",

Newspaper Research Journal, vol.23, Winter, 2002, pp.1-10.

(26) Laura E. Drake & William A.Donohue, "Communicative Framing Theory in Conflict Resolution", **Communication Research**, vol. 23,no.3, June 1997.pp.297- 322.

(27) Leen d'Haenens & Jan Bosman:"Portrayal of Canada in the Dutch Print Media.", **Canadian Journal of Communication**, vol.28, no.2, 2003, pp 203- 217.

(28) Oscar H.Gandy, "Race and Risk: Factors Affecting the framing of stories about inequality, discrimination, and just plain bad luck.", **Public Opinion Quarterly**, vol.61, no1, 1997, pp. 158-182.

(29) Patti M. Valkenburg,Holli A. Semetko & Claes H. De Vreese, "The Effects of News Frames on Readers' Thoughts and Recall." , **Communication Research**, vol.26,no.5, October 1999, pp. 550- 569.

(30) Rebecca Ann Lind & Naomi Rockler, "Competing Ethos: Reliance On Profit Versus Social Responsibility By Laypeople Planning A Television Newscast.", **Journal of Broadcasting &Electronic Media**, vol. 45, no. 1, Winter 2001, pp. 118- 134.

(31) Robert M. Entman. "Framing Bias: Media in the Distribution of Power", **Journal of Communication,** vol.57, 2007, pp. 163-173.

(32) Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, "Framing Beijing: Dominant ideological influences on the American press coverage of the fourth UN conference on women and

the NGO forum.", **Gazette**, vol.62, no.1, 2000, pp. 45-59.

(33) Shelton A.Gunaratne, "Freedom Of The Press: A world System Perspective.", **Gazette**, vol.64, no.4, August 2002, pp. 343- 369.

(34) Spiro Kiousis, Philemon Bantimaroudis & Hyun Ban. " Candidate Image Attributes: Experiments on the Substantive Dimension of Second Level Agenda Setting ", **Communication Research**, Vol. 26, No. 4, August 1999, pp. 414- 428.

(35) Stephen D. Reese, "The Framing Project: A Bridging Model for Media Research Revisited", **Journal of Communication**, (57), 2007, pp.148–154

(36) Vincent Price, David Tewksbury & Elizabeth Powers, "Switching Trains of Thought: The Impact of News Frames on Reasers' Cognitive Responses.", **Communication Research** , vol.24,no.5, October 1997, pp.481- 506.

(37) White Allen H., "The salience and pertinence of ethics: When journalists do and don't think for themselves.", **journalism Quarterly**, vol.73, no1, Spring, 1996, pp. 17-28.

Books:

(38) Carole Rich, "Writing and Reporting News", (U.S.A: Wadsworth Publishing Company, 3rd Ed, 2000).

(39) Joseph R.Dominick, "The Dynamics of Mass Communication: Media In The Digital Age."(New York: McGraw-Hill, Higher Education, 2002).

(40) Louis Alvin Day, "Ethics In Media Communications Cases

And Controversies.", (Thomson Wadsworth, 5th ED., 2005).

(41) McQuail,D., "Mass Communication Theory", (London: Sage Publication, 4th Ed., 2000).

(42) Neuman W.Russell et al. "Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning", (University of Chicago Press, Ann N.Crigler publisher, 1992).

(43) Pamela J.Shoemaker,& Stephen D. Reese, "Mediating The Message: Theories of Influences On Mass Media Content".(USA: Longman, 2end ed, 1996) p.95.

(44) Ray Eldon Hiebert, Donald F.Ungurait & Thomas W. Bohn, "Mass Media VI: An Introduction To Modern Communication.", (New York: Longman Publishing Group, 1991) pp. 524:527.

(45) Reed H. Blake & Edwin O. haroldsen, "A Taxonomy of Concepts in Communication.", (Communication Arts Books, Hastings House Publishers, NewYork,1975).

(46) Robert Schmuhl, "The responsibilities of Journalism.", (Notre Dame, Ind. : University of Notre Dame Press, 1984).

(47) Roger D.Wimmer & Joseph R.Dominick, "Mass Media Research", (USA: Wadsworth Publishing Company,6th Ed.,2000).

(48) Stanley J. Baran & Dennis K. Davis, "Mass Communication Theory-Foundations, Ferment, and Future",(Canada: Wadsworth Publishing Company, 2003).

(49) Werner J. Severin & Jame W. Tankard, Jr., "Communication Theories". (N.Y.& London: Longman,

2nd Ed, 1988).

World Wide Web:

(50) http://www.alwafd.org

(51) http://www.journalism.org; "Framing the News: The Triggers, Frames, and Messages in Newspaper Coverage" (A Study of the Project for Excellence in Journalism and Princeton Survey Research Associates, 1998).

(52) http://www.rezgar.com

(53) http://www.rsf.org

——*

الفهرس

هذا الكتاب

تحتل وسائل الإعلام أهمية كبيرة في حياتنا اليومية، تستمد هذه الأهمية من قدرتها الهائلة على التأثير في اتجاهاتنا ومعتقداتنا وآرائنا المختلفة. كما يزداد هذا التأثير كلما كانت مساحة الحرية المتاحة للصحف كافية لتدفق ونقل المعلومات والحقائق للجمهور بما يساعد على كسب ثقته وبالتالي التأثير فيه.

إلا أنه مع تطور المجتمع، والذي صاحبه تطور تكنولوجي واسع لوسائل الإعلام المختلفة، أدى إلى استغلال الحرية المتاحة لها بشكل اتضحت من خلاله الآثار الجانبية لهذه الحرية المطلقة، والتي تمثلت في ظهور صحف ترغب في الوجود في ظل السوق الصحفي المتنوع. فنتيجة لتعدد وسائل الإعلام عموما، والصحف خصوصا، ازداد عامل المنافسة الإعلامية والذي دفع بعض الصحف إلى محاولة جذب كل من الجمهور والمعلنين بشتى الطرق، بصرف النظر عن شرعية هذه الطرق أو تماشيها مع مصالح المجتمع. الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لنشأة ما يسمى بالصحافة الصفراء، وهي صحافة تبذل كل إمكانياتها من أجل جذب الجمهور وزيادة التوزيع الذي يكون دافعا للحصول على عوائد إعلانية ضخمة.

وقد أسس هذا النوع من الصحف ناشرون مثل Pulitzer الذي قدم تجربة صحيفة New York World عام ١٨٨٣ والتي تعد الميلاد الحقيقي للصحافة الصفراء في العالم.

تأسيسا على ذلك، فقد تم تحديد مجموعة من المعايير أو مؤشرات القياس للصحافة الصفراء داخل إطار الصحافة المصرية اعتمادا على بنود ميثاق الشرف الصحفي الذي وضعته نقابة الصحفيين المصريين، وهي في مجموعها تعبر عن الثوابت الأخلاقية والمهنية كمنظومة قيمية حاكمة للممارسات الصحفية والتي تتوافق مع الثوابت المجتمعية في الحالة المصرية.

كان من أبرز هذه المعايير أو المؤشرات، نشر أخبار ومواد صحفية متنوعة مجهلة، ووضعها في أطر غالبا ما تكون أطر غير أخلاقية، بحيث تتضمن هذه المواد إشارة إلى شخصية محورية بأوصاف عامة دون تحديد هويتها على نحو يسهل تعميمه على أكثر من شخص، مما يثير البلبلة وينمي مناخا من الشائعات والأقاويل بين القراء.

من هنا، يعرض الكتاب الحالي دراسة لظاهرة الأخبار المجهلة في الصحف، في ضوء نظرية تحليل الأطر الإخبارية، وأيضا في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية، والتي تقترح مجموعة من المبادئ والأخلاقيات الإعلامية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، كمبادرة ذاتية منهم لتحقيق صحافة حرة مسئولة.






I.S.B.N.978-977-276-661-1
6 222008 909671